



جامعة وهران 2

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم

في العلوم الاقتصادية

تخصص: الاقتصاد الدولي

آثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة ومناقشة علنا من طرف

السيدة(ة): بورعدة حورية

أمام لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	شوام بوشامة
مقررا	جامعة وهران 2	أستاذ التعليم العالي	رفيق اسعد إدريس
مناقشا	جامعة وهران 2	أستاذ محاضر - أ -	كيحل المحمّد
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ التعليم العالي	يوسف رشيد
مناقشا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر - أ -	محمد عبد النور
مناقشا	المركز الجامعي عين تموشنت	أستاذ محاضر - أ -	يحياوي لخضر

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

بداية اشكر الله على كرمه و منه و عطائه،

الشكر الجزيل و التقدير لأستاذي الكريم الدكتور رقيق اسعد إ دريس على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة و على كل مساعداته و توجيهاته القيمة التي قدمها لي طوال فترة إعداد هذا العمل المتواضع.

كما اشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم و تكريمهم لمناقشة هذا البحث.

و أخيراً ، تشكراتي لعائلي وزملائي وأصدقائي على تشجيعهم ، و دعمهم ، فبدونهم ما كنت لأستطيع إنهاء هذا العمل.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول.....I

قائمة الأشكال.....X

مقدمة عامة.....1

الفصل الأول: الإطار النظري للاقتصاد الموازي

مقدمة الفصل.....9

المبحث الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الموازي:.....10

1. مختلف التسميات ومصطلحات الاقتصاد الموازي.....10

2. تعريف الاقتصاد الموازي:.....11

3. السمات والخصائص التي تميز الاقتصاد الموازي :.....16

4. أسباب ظهور و نمو الاقتصاد الموازي:.....18

1.4.العوامل الاقتصادية:.....18

2.4.العوامل الإدارية:.....22

3.4.العوامل السياسية:.....25

4.4.العوامل الاجتماعية.....25

المبحث الثاني: طرق ونماذج تقدير حجم الاقتصاد الموازي.....26

1. المناهج المباشرة:.....28

1.1.طريقة الاستجواب :.....28

2.1.المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية):.....29

2. لمنهج غير المباشرة:.....29

30	1.2. إحصاءات الحسابات الوطنية:
31	2.2. إحصاءات القوى العاملة :
32	3.2. المقاربات النقدية :
33	1.3.2. طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات):
37	2.3.2. طريقة الطلب على النقود : Tanzi
40	4.2. المقاربات المادية: (استهلاك الكهرباء):
41	3. طريقة النموذج الديناميكي (MIMIC multiple-indicators multiple causes):
44	المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الموازي
44	1. الآثار السلبية
44	1.1. الآثار الاقتصادية
52	2.1. الآثار الاجتماعية:
53	3.1. الآثار السياسية
53	2. الآثار الايجابية للاقتصاد الموازي
55	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

56	مقدمة الفصل
57	المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
57	1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
59	2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
59	1.2. الاستثمار الأجنبي المشترك
60	2.2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي
60	3. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
60	1.3. العوامل الاقتصادية

62	2.3. العوامل القانونية
62	3.3. العوامل السياسية و الاجتماعية
63	4. محددات الاستثمار الأجنبي:
63	1.4. المحددات السياسية
64	2.4. المحددات الاقتصادية
67	3.4. المحددات القانونية
68	4.4. المحددات الاجتماعية الثقافية و الدينية
69	المبحث الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره
69	1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي
70	1.1. التوزيع الإقليمي للتدفقات الداخلة و الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر
76	2.1. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم
79	2. مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
80	1.2. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
80	1.1.2. بالنسبة للدول المضيفة
81	2.1.2. بالنسبة للبلدان الأصلية
81	2.2. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
81	1.2.2. بالنسبة للبلدان المضيفة
81	2.2.2. بالنسبة للبلدان الأصلية
82	المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
82	1. التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر:
82	1.1. النظرية الكلاسيكية:
83	2.1. نظرية رأس المال:
84	3.1. نظرية أخطار التبادل (أنصار التبادل):

85	2.التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر:
85	1.2. نظرية نظام الاقتصاد العالمي:
86	2.2. نظرية دورة حياة المنتج:
88	3.2. نظرية عدم كمال السوق (نموذج احتكار القلة): « Stephan Hymer »
90	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: سياق الاقتصاد الجزائري

91	مقدمة الفصل
92	المبحث الأول: تطورات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا
92	1. مسيرة الاقتصاد الوطني قبل التسعينات:
93	1.1. الاقتصاد الوطني ذو التوجه الاشتراكي في الفترة 1962-1979
95	2.1. مسيرة التنمية الاقتصادية خلال عشرية الثمانينات
97	2. التحول من اقتصادا موجها إلى اقتصاد السوق
100	3. الوضعية الاقتصادية بداية الألفية إلى يومنا هذا
100	1.3. برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
102	2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009
104	3.3. البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014
105	4.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019
108	المبحث الثاني: سياق الاقتصاد الموازي في الجزائر
108	1. المرحلة من 1962-1979
109	2. المرحلة من 1980-1989
110	3. المرحلة من 1990-2000
112	4. المرحلة من الألفية إلى يومنا هذا:

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	115
1. تطور قوانين الاستثمار في الجزائر:	115
1.1. فترة الستينات:	115
2.1. فترة الثمانيات	117
3.1. فترة التسعينات.	118
4.1. فترة الألفية	118
2. تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر	119
1.2. صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 1970-1989	120
2.2. صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 1990-2016	121
3. التوزيع القطاعي و الاقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	126
1.3. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر	126
2.3. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	130
خلاصة الفصل	134

الفصل الرابع: أثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة الفصل	135
المبحث الأول: الدراسات السابقة و تحديد متغيرات الدراسة	136
1. الدراسات السابقة	136
2. تحديد متغيرات الدراسة القياسية	140
المبحث الثاني: الاختبار القياسي لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	150
1. تحديد النموذج القياسي	150

151	2. اختبار استقرارية المتغيرات
156	3. منهجية القياس
158	1.3. اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطئة (ARDL)
160	2.3. اختبار الحدود (Bounds Test)
161	3.3. الاختبارات التشخيصية لمدي صلاحية النموذج القياسي المختار
162	4.3. تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL
163	5.3. تقدير نموذج الأجل القصير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM)
164	6.3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM
165	4. تحليل نتائج الدراسة
169	المبحث الرابع: الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر
169	1. ظاهرة التهرب الضريبي و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر
173	2. ظاهرة الفساد و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر
177	3. ظاهرة التقليد غير القانوني و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر
181	4. نتائج اختبار فرضيات البحث
182	خلاصة الفصل
184	خاتمة عامة
189	قائمة المراجع
201	الملاحق

قائمة الجداول
و الأشكال البيانية

فهرس الجداول و الأشكال البيانية

رقم	قائمة الجداول	صفحة
1-1	المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد الموازي	10
2-1	يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد الموازي	27
1-2	التوزيع الإقليمي للتدفقات الداخلة و الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 1994-2005	71
2-2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة و الصادرة عبر العالم في الفترة 2007-2011	72
3-2	تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة و الصادرة لمناطق العالم في فترة 2013-2016	72
1-3	تطور نمو القطاعات الاقتصادية في الفترة 1974-1979	94
2-3	تطور نمو القطاعات الاقتصادية % للفترة 1980-1989	96
3-3	تطور نمو القطاعات الاقتصادية في الفترة 1990-2000	99
4-3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الفترة 2001-2004	101
5-3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009	102
6-3	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للفترة 2010-2014	104
7-3	معدلات نمو القطاعات في الفترة 2001-2016	106
8-3	يبين رتبة الجزائر و نسبة مؤشر مراقبة الفساد من عام 2003 إلى 2017	113
9-3	جمالي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر في الفترة 2003-2015	124
10-3	التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2016	126
11-3	أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر في الفترة 2002-2016	130
1-4	نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller.	154
2-4	نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Phillips-Perron (PP)	155
3-4	نتائج اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة ((ARDL)	159

فهرس الجداول و الأشكال البيانية

160	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود	4 -4
162	نتائج الاختبارات التشخيصية Diagnostics Teste:	5 -4
171	نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller	6 -4
172	نتائج اختبار السببية غرانجر Granger causality tests	7 -4
175	نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller	8 -4
176	نتائج اختبار السببية غرانجر Granger causality tests	9 -4
179	نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller	10-4
180	نتائج اختبار السببية غرانجر Granger causality tests	11-4

فهرس الجداول و الأشكال البيانية

رقم	قائمة الاشكال البيانية	صفحة
1-2	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالمليار دولار في الفترة 2000-2015.	75
2-2	متوسط معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم و المجموعات الجغرافية المختلفة 2005-2015	76
3-2	قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها حسب القطاع في الفترة 2007-2016.	77
4-2	تقديرات مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الداخل حسب القطاع لسنة 2001، 2007 و 2015	78
5-2	قيمة مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعلن عنها حسب القطاع في الفترة 2008-2016	78
6-2	تقديرات مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الداخل حسب القطاع الرئيسي لسنة 2015	79
7-2	يبين دورة حياة المنتج	87
1-3	تطور معدلات الضريبة الفترة 2000-2016	112
2-3	يبين تطور مؤشر الفساد في الجزائر في الفترة 1995-2017	114
3-3	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر في الفترة 1970-1989	120
4-3	4: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر في الفترة 1990-2016	122
5-3	عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر الفترة 2003-2015	125
6-3	لتوزيع النسبي القطاعي لإجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2016	127
7-3	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2002-2016	127
8-3	توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية الجديدة الواردة إلى الجزائر (حسب	129

فهرس الجداول و الأشكال البيانية

	التوزيع القطاعي) في الفترة 2003-2016	
131	توزيع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (حسب الإقليم) في الفترة 2002-2016	3-9
131	توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة في الفترة 2002-2016	3-10
132	إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية العربية (التكلفة الإجمالية للمشروعات) الواردة إلى الجزائر في الفترة 2003-2016	3-11
132	جمالي المشاريع الاستثمارية العربية (عدد المشروعات) الواردة إلى الجزائر في الفترة 2003-2016	3-12
141	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991-2015..	4-1
143	جم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1991-2015	4-2
145	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 1991-2015	4-3
146	الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 1991-2015	4-4
148	الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1991-2015	4-5
149	معدل التضخم (% سنويا) في الجزائر خلال الفترة 1991-2015	4-6
164	تائج اختباري CUSUM و CUSUMSQ للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره	4-7

المقدمة العامة

لا غرو أن حالات ألالستقرار التي عرفتها الجزائر والتي لا تزال تعيشها جعلتها واحدة من الدول المهتمة بالاستثمار الأجنبي المباشر والمهددة بالاقتصاد الموازي في آن الوقت باعتباره حديث الساعة، فإذا اعتبر الأول قطاعا خلاقا للثروة مساهما في تحقيق التنمية، فان الثاني يعتبر اقتصادا طفيليا بحيث يكبد الدولة خسائر متعلقة بمجموع مداخل ناتجة عنه وغير مدرجة في الحسابات الوطنية والمتأتية من مختلف الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة بكل ما تحتويه من غش جبائي، تهرب ضريبي غسيل أموال، تجارة السلع المهربة، وغيرها من مصادر الدخل التي تجعله في نظر الدارسين قطاع كابح ومعارض لعجلة التنمية الاقتصادية.

ومع أن مصطلح الاقتصاد الموازي يبقى مجهول الهوية لعدم جلائه ووضوحه و لكثرة اصطلاحاته المستخدمة كالاقتصاد "السرديب"، "الظل"، أو حتى القطاع غير الشرعي، الاقتصاد السري، القطاع غير المهيكل، الاقتصاد غير الرسمي...، إلا أنه يبقى مفهوما مركزيا يتمفصل حول كثير من الدراسات لتنصهر كل المصطلحات في مصطلح واحد هو "الاقتصاد الموازي"¹ الذي أثار اهتمام الباحثين الاقتصاديين، في هذا وأن مصطلح الاقتصاد غير الرسمي كما سبقت إليه الإشارة برز لأول مرة في تحليل "كيث هارت Keith HART" سنة 1971 في ندوة حول البطالة داخل مدن إفريقيا بمعهد دراسات التنمية بجامعة "Sussex" بالإضافة إلى مقالة أخرى كتبها سنة 1971 حول الدخل غير الرسمي في غانا ولكن لم تصدر إلا في سنة 1973. و أعطيت الصيغة الرسمية لاستعمال هذا المصطلح سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للعمل في تقريره حول التشغيل بكينيا. و من هذا المنطلق شكلت الظاهرة اتجاهها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي (OCDE)، مكتب العمل الدولي، البنك العالمي وغيرها من الدراسات الأدبية

¹ تم اختيار استخدام مصطلح الاقتصاد الموازي كونه يعبر عن علاقته و توازيه بالاقتصاد الرسمي و يعتبر نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي، و بما ان بحثنا هذا متعلق بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلد فتمن السياسات المسطرة و المطبقة تلعب دور فعال في مدى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

ملاحظة: تستخدم المفاهيم نفسها في مذكرتنا للدلالة على المعنى نفسه: الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي، القطاع غير الرسمي.

المقدمة العامة

المهتمة بالاقتصاد الموازي كتلك المتعلقة بتحليل (هاريس و توداروا، فيالدس)، أما بدول المغرب العربي فنجد دراسات: "شارم" ، "بارنارد"، "موريسون"، "أدار و حامد"، أما عن الجزائر، فيوجد عدد لا بأس به من الدارسين أمثال "بني سعد"، "حمودة"، "هني"، "بارنارد"، "طالاهيط Talahite"، "كلول"، "ميزات Musette"، "بونوة"...

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ظهر كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول السائرة في طريق النمو والدول الرائدة، لما له من أهمية و دور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة. كما يعد هذا الأخير ضرورة ملحة لتمويل اقتصاديات الدول المتقدمة وبالأخص النامية منها لحاجتها إلى رأس المال والتطور التقني والتكنولوجيا المتطورة التي ينقلها الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وعلى هذا الأساس يكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها، غير أن الاستفادة من تدفقاته تبقى حبيسة مناخ الاستثمار الذي يؤثر بشكل كبير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل، ولهذا تتسابق جل الدول إلى تحسين بيئتها الاستثمارية لاستقطابه بتسهيل التدابير ومنح التحفيزات و تحديث تشريعاتها لإغراء المستثمرين الأجانب خاصة في ظل تواجد فجوة الادخار-الاستثمار وفجوة الصادرات-الواردات و مواجهتها لمشاكل المديونية الخارجية الناجمة عن اعتمادها على القروض الخارجية.

و الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاقتصادية مما يستدعي بذل الجهد للنهوض بالاقتصاد الوطني، الذي مر بعدة مراحل من التطور من الاقتصاد المخطط المتسم بالتراكم الريعي و هيمنة الدولة خاصة خلال الفترة الممتدة بين (1967-1980) أين تمتعت الجزائر بإمكانيات كبيرة من الوحدات الصناعية وسجلت فيها مؤشرات قوية للاقتصاد الكلي. ولكن مع بداية الثمانينات، ظهرت صعوبات اقتصادية ومالية كشفت عن فشل سياسات التنمية القائمة على التمويل الذي يعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك ، أدى ارتفاع أسعار الفائدة المصحوب بندرة الائتمان الدولي وانخفاض قيمة التبادل

المقدمة العامة

التجاري إلى شح المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد الجزائري. وقد حدث هذه القيود من نطاق خيارات التنمية، فأصبح الخيار الأوحده منحصرا في الاندماج في آليات الاقتصاد العالمي.

و مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات أصبح لزاما على الحكومة الجزائر تكييف اقتصادها وفق التحولات العالمية و من ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي و الهيكلي التي حملت في طياتها فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها لمواجهة العجز في تمويل استثماراتها خاصة بعد ارتفاع عبء المديونية الناتج عن الأزمة النفطية لسنة 1986 ، و قد أبرزت نيتها في ذلك من خلال إصدار قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الذي رسخ الحرية المبدئية للاستثمار الأجنبي المتبوع بقانون 93-12 والمتعلق بترقية الاستثمارات والذي كرس حرية الاستثمار والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وأصبحت تتنافس في تقديمها لإغراء الشركات الأجنبية وجذبها، غير أن هذا الاستقطاب يبقى مرهون بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم و الذي يستدعي أن يكون للدولة نظام سياسي و اقتصادي يتسم بالاستقرار و نظام للتعامل يضمن للمستثمرين حقوقهم... إلا أن هذه الإصلاحات اعتبرت سلاحا ذا حدين، ففي الوقت الذي كان ينتظر منها أن تكون إيجابية، مساهمة في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي بالشكل الذي يمكن من الشروع في أولى خطوات التنمية الاقتصادية ، جاءت سلبية و بدت سلبياتها واضحة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وأدت إلى توسيع رقعة الاقتصاد الموازي، و الذي يعتبر نتاج عن السياسة الاقتصادية و طبيعة النشاط الاقتصادي.

هذا الاقتصاد الموازي الذي لا يخلو منه أي اقتصاد فهو ظاهرة اقتصادية معقدة و يحمل الكثير من الجدل باعتبار أن دائرة أنشطتها لا تنفصل عن أنشطة الاقتصاد الرسمي. و وفقا لمختلف الأبحاث و الدراسات في موضوع الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي يعتبر أحد أكبر المشاكل التي تؤثر على البيئة الاقتصادية للبلد ما يحول دون التنمية الاقتصادية، إذ يتسبب في عدم الكفاءة في أداء سوق العمل و سوق السلع و الخدمات على حد سواء، و يقدم المنافسة غير المشروعة و غير العادلة بين الشركات و الدول.

المقدمة العامة

والجزائر تعد من بين أهم البلدان التي تعاني من وجود ظاهرة الاقتصاد الموازي و انتشار الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير، إذ تتراوح نسبته ما بين 30% إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي بناء على دراسة (Shenieder 2018)، ما يعكس وجود بيئة مؤسسية ضعيفة، و منه فان الاقتصاد الموازي يعتبر عائقا أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير انه و على الرغم من الوجه السلبي له إلا أن المستثمر الأجنبي قد يرى فيه أيضا عاملا محفزا للاستثمار، إذ يوفر له عوامل الإنتاج بأقل تكلفة (يد عاملة رخيصة، مواد الإنتاج مهربة أو مسروقة بأقل تكلفة...)، ما يؤدي إلى تعظيم الربح و هو ما يرغب فيه المستثمر الأجنبي، كما قد يعكس عدم وجود أسواق رسمية ملبية للطلب على السلع و الخدمات ما يستدعي تلبيتها في أسواق موازية، فيرى المستثمر في ذلك فرصة لغزو الأسواق الرسمية و تلبية الطلب بطريقة رسمية.

ومن هذا المنطلق و نظرا لأهمية العلاقة بين موضوعي الاقتصاد الموازي والاستثمار الأجنبي المباشر حاولنا البحث في جوهر العلاقة بين الظاهرتين، و استظهار نوع التأثير الذي يخلفه الاقتصاد الموازي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. و منه تأتي إشكالية بحثنا كالتالي:

إشكالية الدراسة:

كيف يمكن للإقتصاد الموازي أن يساهم في التأثير على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالشكل الذي يسهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية؟.

و بناء على هذه الإشكالية تدرج الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى خطورة ظاهرة الاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاد البلد المضيف.
2. ما واقع ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر؟
3. ما مدى أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري ؟
4. هل يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالاقتصاد الموازي إيجابا أم سلبا وهل هو في المدى القصير أو الطويل أم كليهما معا؟
5. هل هناك علاقة بين الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة:

و من اجل دراسة هذه الإشكالية قمنا بإدراج ثلاثة فرضيات حتى تتسنى لنا الإجابة:

الفرضية الأولى: نظريا يعكس الاقتصاد الموازي وجود بيئة مؤسسية غير فعالة، إذ يتسبب في عدم الكفاءة في أداء سوق العمل و سوق السلع و الخدمات على حد سواء، و يقدم المنافسة غير المشروعة و غير العادلة بين الشركات، بالإضافة إلى عدم الشفافية في التعامل و انتشار مستويات عالية من البيروقراطية ، الفساد، الضرائب، عدم الاستقرار ما قد يعيق من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد.

أما في حالة اقتصاد الجزائر يمكن للاقتصاد الموازي أن يكون له اثر موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث:

الفرضية الثانية: يعكس نمو الاقتصاد الموازي في الجزائر وجود طلب على السلع و الخدمات غير ملي في الأسواق الرسمية، ما يدفع إلى العمل على تلبيته بطريقة غير رسمية، فيرى المستثمر في ذلك فرصة للاستثمار من اجل تلبية هذا الطلب في الأسواق الرسمية الفارغة، فيصبح بذلك الاقتصاد الموازي محفز على الاستثمار الأجنبي هذا من جهة، و من جهة أخرى يصبح الاستثمار وسيلة لكبح نمو هذا الاقتصاد.

الفرضية الثالثة: يتسم الاقتصاد الجزائري بوجود فائض في اليد العاملة النشطة، إذ بلغ معدل البطالة في سنة 2017 ما يقدر بـ 12,3% و قدر بالنسبة لخريجي الجامعات ما يعادل 17,60% في حين بلغت نسبة البطالة النسائية 20,50% و قدرت نسبة البطالة عند الشباب ما بين سن 15-24 سنة ما يعادل 29,70%، و هذا ما يوضح عجز الدولة عن توفير مناصب شغل لها، فيرى فيها المستثمر عامل إنتاج مهم ما يدفعه للاستثمار من اجل استغلال هذه اليد العاملة بأقل تكلفة و بالتالي إمكانية تعظيم الربح و الذي يعتبر أهم بند من بنود الاستثمار الأجنبي.

منهجية الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة و لتأكيد أو نفي صحة الفرضيات المتبناة استخدمنا المنهج الوصفي و هو المنهج المناسب لدراسة و تفسير الظواهر الاقتصادية و تحليلها، من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم حول الاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي و المنهج القياسي الذي يتجلى في الدراسة القياسية لمدى تأثير الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

جاء اختيارنا لموضوع الاقتصاد الموازي و أثره على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كون أنه حديث الساعة في جميع أنحاء العالم، لما لهما من تأثير مباشر على التنمية المستدامة للاقتصاد. فالاقتصاد الموازي يعتبر مهددة للاقتصاد بينما يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة مغذية للنمو الاقتصادي. و على هذا الأساس ارتأينا البحث في تأثير الاقتصاد الموازي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا بعد انتشار و استفحال هذه الظاهرة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بحيث أصبح ملازما للاقتصاد الرسمي، كما سنحاول من خلال هذه الدراسة الكشف عن ما إذا كان هذا الأثر ايجابي أم سلبي عن طريق اقتراح نموذج قياسي.

هدف الدراسة:

باعتبار أن جملة الدراسات و البحوث المقدمة حول مسألة الاقتصاد الموازي و مسألة إدراجه في الإطار الرسمي، بغية تهيئة المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فان دراستنا تحاول الإجابة على اثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي تعتبره الدولة نظريا عائقا نظرا لسلبياته المؤثرة في الاقتصاد الوطني هذا من جهة، و من جهة أخرى كمحفز بسبب مزاياه و ايجابيته . و لهذا سعينا إلى دراسة الأسباب التي أدت إلى تنامي الاقتصاد الموازي و كذا أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد، و من ثم الخلاص إلى تبيان نوع التأثير للاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر فيما إذا كان عائقا أم محفزا.

حدود و نطاق البحث:

تتم دراسة موضوع الاقتصاد الموازي و أثره على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، باستعمال بيانات الفترة (1991-2015) ولقد وقع الاختيار لدراسة هذه الفترة لما شهدته من تحولات و إصلاحات تنامي فيها الاقتصاد الموازي بسبب الأزمة البترولية و المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، الذي تضمن إصلاحات انجر عنها عدة عوامل أدت إلى توسع رقعة الاقتصاد الموازي، و كذا فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية بعد الانفتاح الاقتصادي نحو العالم و العمل على جذبها خصوصا بعد تبني برامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

خطة الدراسة:

للإحاطة بشتى جوانب الدراسة و للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم الموضوع إلى أربع فصول ثلاثة منها نظرية، و واحد تطبيقي.

استعرضنا في الفصل الأول المعنون بـ " الإطار النظري للاقتصاد الموازي " و المتعلق بالبحث في مختلف مصطلحات الاقتصاد الموازي و مفاهيمه، خصائصه والأسباب المؤدية إلى نموه، بالإضافة إلى إدراج مناهج قياس حجم الاقتصاد الموازي و التعرف على الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة.

أما الفصل الثاني الموسوم بـ " الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر " فخصصناه لمسائلة القضايا النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، بالتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة له، و تعداد أشكاله، و الدوافع إلى المنافسة من اجل استقطابه مبرزين أهميته في الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى مزاياه و عيوبه.

بينما تناولنا في الفصل الثالث نبذة عن الاقتصاد الجزائري بمراحله، إذ عرضنا تطوراته منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ثم عرجنا على مراحل بروز و تطور الاقتصاد الموازي لنتنقل إلى دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مستدلين بقوانين الاستثمار في الجزائر، مع تبيان حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي وأهم الدول المستثمرة فيها.

المقدمة العامة

في حين احتوى الفصل الرابع أي الجانب التطبيقي و المعنون " دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، إذ قمنا بدراسة العلاقة التجريبية بين الظاهرتين وفق منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك المقترح من طرف (Pesaran *et. all*(2001) و نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) المقترح من طرف (Pesaran and shin (1999) لغرض تقدير مرونة الأجلين القصير و الطويل معا.

لنختم البحث في الأخير بعرض خاتمة نهائية متبوعة ببعض التوصيات و الاقتراحات التي تعتبر نتاج عن هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للاقتصاد الموازي

مقدمة الفصل:

يعتبر موضوع الاقتصاد الموازي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة التي اختلفت تسميتها (الاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري، الاقتصاد الظلي...) شكلت اتجاهها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي (OCDE)، مكتب العمل الدولي (BIT)، البنك العالمي، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن عوامل انتشار هذه الظاهرة و آثارها على الاقتصاد الوطني للبد.

و لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم الاقتصاد الموازي و تناولنا في المبحث الثاني نماذج تقدير حجم هذا الاقتصاد، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الموازي:

1. مختلف التسميات ومصطلحات الاقتصاد الموازي

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد ولقد لخصها الاقتصادي Jean-Charles. WILLARD¹ في الجدول التالي :

جدول رقم 1-1: المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد الموازي

مفهوم السرية	مفهوم اللانظامية	علاقة الظاهرة بالاقتصاد الرسمي
Economie non observé	الاقتصاد غير ملاحظ	Economie secondaire
Economie cachée	الاقتصاد السري	Economie duale
Economie souterraine	الاقتصاد الخفي	Economie périphérique
Economie clandestine	الاقتصاد تحت الأرض	Economie de l'ombre
Economie dissimulée	الاقتصاد المخفي	Economie parallèle
Economie sous-marine	الاقتصاد تحت الماء	Economie grise
Economie occulte	الاقتصاد الغامض	
Economie noire	الاقتصاد الأسود	
Economie invisible	الاقتصاد غير مرئي	
Contre-économie	الاقتصاد المضاد	
Economie criminelle	الاقتصاد الإجرامي	
Economie illégale	الاقتصاد غير قانوني	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على مصطلحات:

D'après Jean-Charles WILLARD « l'économie souterraine dans les comptes nationaux », revue Economie et statistiques N°226, Novembre 1989

ويمكن تقسيم ما أستخدم من مصطلحات لتسمية الظاهرة إلى ثلاثة أنواع²:

1.1. المجموعة الأولى: تشير إلى مفهوم السرية: أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية

الظاهرة من أبرزها : اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد تحتي Economie sous-marine، اقتصاد أسود Economie noire، اقتصاد سري Economie cache، اقتصاد الأبواب الخلفية أو الاقتصاد الخفي Economie souterraine .

وتعطي التسميات السابقة انطبعا بان أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة، كما تشير للطبيعة

¹ Bruno LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers monde », Edition, la Découverte, Paris, 2004, p.12 .
² د. عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي : المفاهيم ، المكونات، الأسباب "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص.12.

السرية لها لكن لا يمكن الجزم بان كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة بيد أنها غير معلنة ولا تدخل ضمن الحسابات القومية.

فمثلا : بالنسبة للأنشطة غير المشروعة فتتمثل في الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات والدعارة، والقمار، والتهرب والاحتيال....

أما بالنسبة للأنشطة المشروعة وغير المعلن عنها للسلطات الحكومية فتتمثل مثلا في دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه، الأجور والمرتببات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها، التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.

2.1. المجموعة الثانية: تشير إلى مفهوم اللانظامية: توحى تلك المجموعة بلانظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لذلك المفهوم، الاقتصاد غير الرسمي *Economie non officielle*، الاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المنظم. هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيقا لأن اللانظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة، والباعة المتجولون، والأعمال اليدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة .

3.1. المجموعة الثالثة: تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الرسمي:

من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد الظاهرة: الاقتصاد الظلي والاقتصاد الموازي *Economie Parallèle* ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في وتتأثر بالاقتصاد الرسمي، ويفضل الكثيرون استخدام أحد مفاهيم هذه المجموعة باعتبارها أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي¹.

2. تعريف الاقتصاد الموازي:

اختلفت التعاريف الخاصة بالاقتصاد الموازي باختلاف وجهات النظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية الدولية، وسنحاول ذكر أكبر عدد من التعاريف:

¹ عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي"، مرجع سابق الذكر، ص.13.

1.2. حسب تقرير كينيا: مكتب العمل الدولي BIT:

- يعود التقرير الأول للاقتصاد الموازي الذي قبله مكتب العمل الدولي (BIT) ودعمته منظمة العمل الدولية (OIT) Organisation International de Travail إلى سنة 1972، وقد تمت صياغته على أساس نتائج تحقيق أنجز في كينيا استنادا إلى معايير كان قد حددها سنة 1971 "K.HART".
- يعتبر الاقتصاد اقتصادا موازيا غير رسميا إذا توفرت فيه على الأقل المعايير السبعة التالية:
- 1- سهولة دخول السوق (سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب أية قيود).
 - 2- استعمال الموارد المحلية الخاصة (التمويل الذاتي، غياب الاقتراض من البنوك).
 - 3- الملكية العائلية للمؤسسة.
 - 4- نشاطات على نطاق صغير (الحجم الصغير للمؤسسة).
 - 5- الاعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج.
 - 6- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
 - 7- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة (سوق تنافسي غير مقنن)¹.

وبناء على هذه الأرضية التي وضعها المكتب الدولي للعمل BIT في تعريف الاقتصاد الموازي، وإعطاء الأفكار العامة لهذا القطاع، انطلقت التحليل والنقاشات حول هذا الموضوع من مختلف الأخصائيين سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو القانونية، لتظهر عدة آراء وتعريفات خاصة بمفهوم ظاهرة الاقتصاد الموازي أي غير الرسمي. وقد بدأ الجدل والنقاش مباشرة بعد تقرير كينيا سنة 1972، فظهرت أول وجهتي نظر مختلفين لتحليل الاقتصاد الموازي ما بين الاقتصادي «K.HART» والمكتب الدولي للعمل BIT ونلخص ذلك فيما يلي:

➤ بالنسبة لـ "K.HART"²: فقد طرح مشكل الدخل أو العائد غير

الرسمي كدخل إضافي ومكمل للعائد الرئيسي الذي يكسبه الفرد من النشاط الرسمي، وذلك أمام مشكل التضخم وضعف المداخيل، وبالتالي فقد أشار "K.HART" هنا إلى التحليل

¹ Bruno. LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers monde », Ibid, p.13.

² Bruno. LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers mode », ibid, p.9.

على مستوى العائلات، حيث يشير إلى أن الدخل العائلي مكون من دخل ذو مصدر رسمي ودخل ذو مصدر غير رسمي، بمعنى آخر وجود عمل مزدوج للفرد (عمل رسمي وعمل غير رسمي)، مثلا عمل شخص في إدارة مؤسسة ما بصفة رسمية وعمل آخر يقوم به كسياقه سيارة أجرة، وهذا ما يعرف بازدواجية العمل .

➤ بالنسبة لمكتب الدولي للعمل BIT : عرف القطاع غير الرسمي على

أنه قطاع يضم مجموعة وحدات إنتاجية تتميز بمجموعة من الخصائص والمعايير خاصة التقنية منها، بالإضافة إلى ضعف مستوى القوانين التي تحكم سير هذه الوحدات. وبالتالي فقد أشار BIT هنا إلى التحليل على مستوى الوحدة الإنتاجية أي المؤسسة، حيث اعتمدت معظم الحكومات والمؤسسات العالمية هذا المنهج بهدف قياس النشاطات غير الرسمية ودرجة مساهمتها في الناتج المحلي الخام (PIB)، وكذلك التمييز ما بين الوحدات الإنتاجية الرسمية و غير الرسمية.

هذان الاتجاهان استعمالا كمصطلحين كبيرين لتحليل وقياس الاقتصاد غير الرسمي .

إن معظم التعريفات والأبحاث التي قام بها مختلف الأخصائيين اعتمدت في ذلك على تقرير كينيا سنة 1972 والذي أصدر نتائجه المكتب الدولي للعمل، وسوف نستعرض مختلف وجهات النظر حول تعريف الاقتصاد غير الرسمي.

2.2. حسب الملتقى الدولي لإحصائيات العمل CIST :

يعرف المكتب الدولي للعمل القطاع غير الرسمي بصفة عامة على أنه مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلع أو خدمات بهدف خلق مناصب عمل ومدخيل للأفراد الممارسين لهذه النشاطات¹: تتميز هذه الوحدات بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- ضعف مستوى التنظيم .
- عدم وجود تقسيم بين رأس المال والعمل كعوامل إنتاج .
- تعتمد علاقات العمل على ما يسمى بالعمل الموسمي والعلاقات العائلية والاجتماعية.

¹ Philippe. ADAIR « L'économie informelle au Maroc », université Hassan 2, Casablanca, 17 et 18 Avril 2003.

■ اقتصاد سلعي ضعيف .

- المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل 14 CIST¹ :

انعقد المؤتمر سنة 1987 وقد عرّف القطاع غير الرسمي على أنه مجموعة من النشاطات الصغيرة والمستقلة تشغل مجموعة من العمال سواء كانوا يتحصلون على دخل أو لا (في حالة مؤسسة عائلية)، حيث تعمل هذه الوحدات تحت مستوى ضعيف من التنظيم، سلم اقتصادي صغير، تكنولوجيا ضعيفة ولكنها تعمل بهدف توفير مناصب عمل ومداخل للأشخاص العاملين بهذه الوحدات، كما أن عمل هذه المؤسسات يكون دون تصديق من طرف السلطات والجهات المعنية و الرسمية، كما تنهرب من الإجراءات الإدارية التي تلزمها باحترام التشريعات الخاصة بالضرائب، الحد الأدنى للأجر، شروط العمل...

- المؤتمر الدولي لإحصائيات العمل (15 CIST) :

انعقد هذا المؤتمر سنة 1993، وقد خصص لدراسة القطاع غير الرسمي ومناقشة مختلف جوانبه على نطاق أوسع .

هذا المؤتمر عرّف الاقتصاد غير الرسمي على أنه قطاع تابع أو ثانوي لقطاع المؤسسات العائلية، والمعتمد في نظام المحاسبة للأمم المتحدة، بمعنى أن مؤسسات القطاع غير الرسمي معرفة كمجموعة من المؤسسات الفردية التابعة لقطاع العائلات .

3.2. تعريف النظام المحاسبي الوطني للأمم المتحدة 93 SCN

يعتبر نظام المحاسبة الوطنية للاقتصاد غير الرسمي مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة، وغير المحسوبة في الحسابات الوطنية و غير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة، ولذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفي بالأنشطة السوداء و غير الرسمية و غير النظامية، وتتواجد في كل بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء. كما يعرف القطاع غير الرسمي على أنه مركب من مجموعة وحدات اقتصادية مخفية، في شكل مؤسسات فردية تنتمي لقطاع العائلات، لا توظف أجراء بصفة دائمة بل بصفة مؤقتة، وبالتالي تخلق مشكلا في عملية ضبط المجاميع الحسابية في جداول المحاسبة الوطنية.

¹ 14^{eme} Conférence Internationale des Statistiques du Travail.

4.2. تعريف المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNES بالجزائر :

عرّف النشاط غير الرسمي على انه عبارة عن عمليات الإنتاج و تبادل الخبرات و الخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات و المحاسبة الوطنية¹.

في حين قال عنه الأستاذ احمد هني على انه ينحصر في جملة من النشاطات التي لا تراها الدولة أو أنها تعتمد غض البصر عنها².

إضافة إلى ما ذكر فقد ظهرت عدة تعاريف من طرف عدة باحثين اقتصاديين فيما يخص الاقتصاد الموازي نذكر من بينها:

■ يعرف SMITH PHILIP الاقتصاد الموازي على انه إنتاج السلع و الخدمات القائم على أساس السوق سواء كان إنتاجا مشروعاً أو غير مشروع و الذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للنواتج الداخلي الخام³.

■ يذهب VITO TANZI إلى تعريف الاقتصاد الموازي على انه مجموع الدخل المكتسبة غير المبلغ عنها للسلطات الضريبية أو مجموع الدخل غير الواردة في الحسابات القومية⁴.

■ و يتفق EDGARL FEIGE مع TANZI في تعريف الاقتصاد الموازي على انه الأنشطة الاقتصادية التي لا يقر عنها ضريبيا أو لا تقاس بواسطة أساليب قياس النشاط الاقتصادي.

■ يعرف ENOLANGFEILD الاقتصاد غير الرسمي بأنه ذلك القطاع المتمم للقطاع الرسمي من الاقتصاد الكلي و الذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار القياس الفعلي للاقتصاد القومي و يتم عادة تحديد ذلك القطاع بلغة الموارد المستخدمة أو الدخل المتولدة و ذلك لصعوبة استخدام مفهوم القيمة المضافة بشأن ما يدخل أو يستبعد من حسابات الدخل القومي .

■ و يعرف INGOWLTER هذه الظاهرة بأنها تتكون من معاملات تخلق قيمة و لكن تمارس بنية الهروب من الضرائب و الروتين الحكومي و غيرها.

¹ CNES « Secteur informel : en jeux et défis », 2004, p.13.

² Ahmed HENNI « essai sur l'économie parallèle –cas de l'Algérie », Edition ENAG, Alger, 1991, p.9.

³ د: عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي " التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود "، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص. 15.

⁴ Vito.TANZI « the underground economy in the united states , estimations and implications », Banca national, Review, N°135, December, 1980, P.428.

■ F.J.M.FELDBUGGE: يعرف هذا الاقتصاد بأنه ذلك القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب من الرقابة المركزية بسبب أنها غير محددة في التخطيط المركزي أو تلك التي لا تدخل ضمن إطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج.

■ GROSSMAN: يعرف الظاهرة بتلك الأنشطة التي تهرب من الرقابة المركزية و التي يرتبط وجودها إما بهدف تحقيق ربح خاص أو مخالفة و انتهاك قوانين الدولة.

و منه و وفقا للتعريف السابقة الذكر ، يمكن أن نتوصل إلى التعريف التالي :

الاقتصاد غير الرسمي أو الموازي أو الخفي هو اقتصاد يشمل الدخل المحققة بطرق شرعية و لكن لا يتم الإعلان عن الإيرادات المحققة من ورائها لدى المصالح الضريبية و كذلك الدخل المحققة من الأنشطة غير الشرعية (كالمخدرات، التهريب السلعي، المراهنات، الدعارة...)، كما يشمل أيضا كافة المعاملات و المبادلات العينية التي تتم دون استخدام النقود و بمعنى شامل مجموع الدخل التي لا تدخل ضمن الحسابات القومية.

3. السمات والخصائص التي تميز الاقتصاد الموازي¹:

يتميز الاقتصاد الموازي بعدة سمات يمكن من خلالها تصنيفه أو تمييزه عن الاقتصاد الرسمي ونذكر من هذه الخصائص مايلي :

- 1.3. الافتقار إلى التنظيم : يتسم القطاع الموازي في غالبته بالتححر من القيود التنظيمية التي يتسم بها القطاع الرسمي في أغلب إجراءاته من حيث تنظيم العمل، نمط الإنتاج والتوزيع، وعملية التسويق...
- 2.3. المرونة : عدم خضوع القطاع الموازي للقوانين الرسمية أدى به إلى إتباع قواعد أكسبته سمات أخرى منها المرونة في العمل، الأجر و نظام السوق .بحيث يتضح عنصر المرونة من جهة أوقات العمل اليومي والإجازات بحسب نوع النشاط ووفقا لحاجة ظروف العمل

¹ حمدي احمد " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم و أنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع "، منظمة العمل العربية ، 20-22 سبتمبر 2004، ص. 8 و 9.

المختلفة، أما من جهة مرونة علاقات العمل في القطاع الموازي فمن المعروف أنها مرنة وتتمحور بين أفراد الأسرة والأقارب والأصدقاء .

أما عن مرونة الأجر فتتوقف هذه الأخيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يمارس في القطاع الموازي، وبحسب قيمة الحد الأدنى للأجر المعمول به في النشاط الرسمي.

في حين تتسم نظم التسويق في القطاع الموازي أيضا بالمرونة، فهي غالبا ما تعتمد على العلاقات الشخصية والعائلية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج والتبادل لصعوبة إيجاد قنوات للاتصال والتسويق على نطاق أوسع، وبطبيعة الحال فإن المرونة في علاقات السوق تؤدي في أغلب الأحيان إلى اشتداد حدة المنافسة حيث لا توجد قواعد أو ضوابط رسمية معمول بها .

3.3. ضالة رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة : يعتمد العمل في القطاع الموازي بصورة أساسية على الجهد البشري المبذول وتكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، أما عن التكنولوجيا فهي بسيطة تعتمد على الموارد المحلية، ولا تسرف في استخدام الطاقة و ربما لا تحتاج إلى استخدام الطاقة من الأساس.

4.3. صغر حجم المنشأة : يتسم العمل في القطاع الموازي غالبا بصغر حجم المنشأة إن وجدت، ففي حالة الباعة المتجولين على سبيل المثال لا توجد منشأة على الإطلاق، كما انه ليس هناك مكان محدد لممارسة النشاط الاقتصادي، أما فيما يخص عدد العمال في منشآت القطاع الموازي فهي لا تتجاوز على الأقل عشر عمال.

5.3. تدني مستوى المهارة للعاملين : الأعمال الممارسة في القطاع الموازي غالبا ما تحتاج إلى مستويات مهارية متدنية يستطيع من خلالها العمال تبادل مواقع العمل، ومن السهل في إطارها اكتساب مجموعة مختلفة من المهارات المتنوعة المطلوبة لإنجاز العمل بحيث أن المستوى التعليمي ليس شرطا من شروط الحصول على فرص العمل في هذا القطاع. وغالبا

ما يتسم العاملون في هذا القطاع بتدني مستوياتهم المهنية بحيث يحصلون عليها من خلال التدريب داخل منشآت هذا القطاع.

كما أن هذا القطاع يظم فئات عمرية مختلفة تشمل الشيوخ والنساء وحتى الأطفال المحظور عملهم في القطاع الرسمي¹.

بالإضافة إلى هذه الخصائص فإن هذا القطاع يتميز أيضا بسهولة الدخول والخروج إلى النشاط الاقتصادي الموازي سواء كان إنتاجيا أو مهنيا، بالإضافة إلى عدم وجود أي التزام اتجاه الدولة سواء من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم. كما أن أغلب منتجاته تتوجه نحو السوق الداخلية لكن دون رقابة و تستخدم مواد أولية ذات منشأ داخلي. و إن أغلب منشآته لا تخضع للضمانة والحماية القانونية بحيث يفتقر لمعايير الصحة و السلامة المهنية لأن هذه المنشآت ليست مسجلة لدى الدولة².

4. أسباب ظهور و نمو الاقتصاد الموازي:

هناك مجموعة من العوامل: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الإدارية المتداخلة التي تؤثر في ظهور و نمو و كذا انتشار الاقتصاد الموازي في كل البلدان سواء المتقدمة منها أو النامية. و تمثل العوامل الاقتصادية المقام الأول من بين هذه العوامل المسؤولة عن نمو الظاهرة علما أن الأسباب الاقتصادية في حد ذاتها تختلف من بلد إلى آخر، و تكون أشد اختلافا بين البلدان المتقدمة و النامية، و من بين هذه الأسباب:

1.4. العوامل الاقتصادية:

وهو ما يطلق عليه في الأنظمة الليبرالية بمفهوم الانحراف الاقتصادي، و الذي يعود سببه الرئيسي إلى التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية، مما نتج عن ذلك مشاكل اقتصادية و دوافع تؤدي إلى بروز الاقتصاد الموازي، و نذكر منها مايلي:

1.1.4. ندرة السلع : فمن احد الأسباب الرئيسية في نمو الاقتصاد هو نقص عرض السلع³ الاستهلاكية و الكمالية، و سهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة و التي يفترض

¹ حمدي احمد " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم و أنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع "، مرجع سابق الذكر، ص 8-9

² د: حيان احمد سلمان " الاقتصاد الخفي "، مجلة الاقتصاد و النقل، عدد 7، سنة 2006، ص. 64.

³ ماجدة تامر " اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية "، موقع الحوار المتمدن، العدد 1195، بتاريخ 12ماي 2005.

أن يتم توزيعها من خلال المنافذ المختلفة التي تتولى الحكومة الإشراف عليها. بحيث أن النظام الخاص بالأسعار عادة ما يكون غير مناسب و لا يعكس مستوى الندرة، فالسعر الأساسية تباع بأسعار مدعمة و تؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، و يؤدي ذلك إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي، إما من خلال إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية، أو من خلال محاولة إنتاج هذه السلع في الاقتصاد الخفي للوفاء باحتياجات الطلب عليها¹.

2.1.4. العبء الضريبي²: تلعب الضرائب دورا هاما في تكوين و نمو الاقتصاد الموازي، إذ يتزايد الحافز نحو التحول إلى العمل في الاقتصاد الموازي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. و يعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الموازي للتهرب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي قد يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرب و كافة المخاطر الأخرى، و بين الدخل الإضافية التي ستعود عليه من التهرب من دفع الضرائب أخذا في الاعتبار مدى استعداده لتحمل المخاطرة، و بناء على هذه الموازنة يتخذ الفرد قراره بالتهرب أو عدم التهرب، و يؤدي نمو العبء الضريبي سواء أكان ذلك بالنسبة للضرائب المباشرة أو غير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج القومي و هو ما يدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب منها، و يؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحويل بعض الأنشطة إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح هذه الأنشطة غير مسجلة، وبالتالي لا تدفع ضرائب، ويتوقع أن تؤدي كل أشكال الضرائب إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن أهمية ودرجة تأثير نوع معين من الضرائب تختلف من دولة إلى أخرى، على سبيل المثال: فان نمو الاقتصاد الموازي في الولايات المتحدة يعزي إلى الضرائب على الدخل، بينما يعزي نمو الاقتصاد الموازي في أوروبا إلى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والضرائب على القيمة المضافة، أما إذا ما أخذنا

¹ د: سعيد عبد الخالق " ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، أسبابها - آثارها "، جماعة تحوتي للدراسات المصرية - جمعية ثقافية علمية ، نشرت بسلسلة تحوتي، بتاريخ 2000/11/27، العدد 17.

² Friedrich.SCHNEIDER and DOMINIK. H, 2004, « Shadow Economy » University of Cambridge, p.106.

الدول النامية في الاعتبار، فإن الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية لهذه الدول يمكن إدخالها أيضا في قائمة العوامل المسؤولة عن تحول المشروعات نحو الاقتصاد الموازي.

وللتهرب الضريبي سبب وجيه وهو التهرب من دفع الضريبة من اجل تعظيم الدخل والمنفعة، ويكون ذلك بعدم الإعلان عن كامل الدخل في حالة المشاريع غير المشروعة والإعلان عن جزء من الدخل في حالة المشاريع المشروعة.

وكذلك تمثل العلاقات التبادلية بين التضخم وارتفاع مستويات الضريبة على الدخل عاملا إضافيا يؤدي إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الموازي،¹ فعندما تزداد الدخول الاسمية مع ارتفاع معدلات التضخم ينتقل دافعي الضرائب إلى شرائح أعلى من الدخل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضرائب بالرغم من أن الدخل القابل للتصرف بعد فرض الضريبة قد ينخفض من الناحية الحقيقية بفعل وجود التضخم.

لذلك يعتمد بعض الأفراد إلى التهرب الضريبي من خلال إخفاء جانب من دخولهم عند كتابة إقراراتهم، أو قد يميلون إلى تفضيل إجراء المعاملات من خلال نظام المقايضة تجنباً لانخفاض مستويات المعيشة الناجمة عن التضخم وارتفاع معدلات الضريبة في ذات الوقت.

وكذلك فإن إدخال أشكال أخرى من الضريبة غير المباشرة مثل ضريبة القيمة المضافة (TVA)، أو ضريبة المبيعات (Sales Tax) بدلا من الضرائب على الدخل، حيث من الممكن التهرب من ضريبة القيمة المضافة من خلال الاتفاقات التي يمكن أن تتم بين المنتجين والمشتريين، وكذلك من خلال تزييف الفواتير، وإذا ما نجح المتعاملون في التهرب من الضريبة على القيمة المضافة فإن ذلك سوف يمكنهم من تحصيل الضريبة والاحتفاظ بها لأنفسهم.

ومنه فالأنظمة الضريبية غير العادلة تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، أي أنها تقودهم إلى الاقتصاد الموازي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أن النظام الضريبي يجب أن يتسم بمبادئ العدالة والشمول والمساواة والتوازن، و ان فقدان أي من هذه المبادئ قد يقود بالفعل إلى ظهور مثل هذا النوع من الاقتصاد المرفوض والمدمر .

ومنه فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو :

¹ اسماعيل بوخاوة " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية و التطبيق " ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، ايام 16/15/14 نوفمبر 2000، ص 21 .

هل يؤدي تخفيض معدلات الضريبة إلى القضاء على الاقتصاد الموازي ؟

إن تخفيض الضريبة لا يقضي بصورة نهائية على الاقتصاد الموازي، لأنه في النشاطات الممارسة في الاقتصاد الموازي معدل الضريبة معدوم، وبالتالي فإن تخفيض الضريبة لا يؤثر على رغبة الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية و دفع الضريبة المطلوبة، ومع ذلك فإن تخفيض الضريبة قد يقلل توجه الأفراد نحو الاقتصاد الموازي وبالتالي يقلل من مجال توسعه.

3.1.4. البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية:

هناك جملة أخرى من العوامل الاقتصادية التي تساعد على زيادة رقعة الاقتصاد الموازي مثل التعديل الهيكلي الاقتصادي والمرتبط بالإصلاحات الاقتصادية أو الأزمات الاقتصادية . حيث مما لا شك فيه أن سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي (السنوات الثمانينات و التسعينات) في كثير من البلدان أدت إلى ظهور الفقر، البطالة،... كل هذا ساهم في زيادة وتوسيع الاقتصاد الموازي.

وإضافة إلى اثر التعديل الهيكلي على توسيع رقعة الاقتصاد الموازي نجد أن الأزمات الاقتصادية تؤثر أيضا على زيادة حجم الاقتصاد الموازي ، مثلا ظهور الأزمة المالية في النصف الثاني من سنوات التسعينات في كثير من الدول الآسيوية اثر بشكل كبير على نموها الاقتصادي، و أدى إلى نمو الاقتصاد الموازي بشكل كبير .

ومن خلال هذا نلاحظ أن الأزمة الاقتصادية تؤثر على مداخل العمال بالانخفاض، مما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في النشاطات غير الرسمية لتعويض النقص في الدخل و تحسينه.

4.1.4. دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد الموازي¹ :

تعتبر المشروعات الصغيرة مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمو و ازدهار الاقتصاد الموازي ، فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة، و من المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية، و لهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها

¹ بن يوب لطيفة و بوغرارة بومدين و غربي ناصر صلاح الدين " اثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي " ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20/21 افريل 2007.

إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأن هذه المشروعات تعمل أصلا في ظل افتراض عدم وجود ضرائب.

و يؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساسا على استخدام النقود السائلة في إبرام المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الموازي في العديد من الدول، حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المؤسسات صغيرا نسبيا.

2. العوامل الإدارية:

تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي و تتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم .

وتنحصر هذه العوامل في: القيود الحكومية - الإجراءات الإدارية - الفساد الإداري .

1.2. النظم و الإجراءات الإدارية: إن تعقد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين و المتمثلة في استخراج الوثائق مرورا بإيداعها حتى مرحلة الحصول على السجل التجاري و رخصة الاعتماد.

وكذا إجراءات الحصول على قروض بنكية، فان هذا الأمر اعقد من سابقه و تشكل الضمانات التي تطلبها المصارف الحاجز الأكبر في ذلك.

كل هذه الإجراءات تعرقل المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو استثمار مما يدفع بهم إلى محاولة التهرب من رقابة الدولة و من الخضوع للتسجيل الرسمي و الإجراءات الإدارية .

2.2. النظم و القيود الحكومية¹: تعتبر القيود الحكومية المفروضة على النشاط الاقتصادي

احد أسباب ظهور الاقتصاد الموازي ، حيث نرى هنا انه حتى و إذا لم تكن هناك ضرائب فان الاقتصاد الموازي يستمر في الظهور بسبب القيود و القوانين و التنظيمات العمومية التي تعرقل قيام النشاط الاقتصادي.

¹ عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي "، مرجع سابق الذكر، ص 47-69.

و تفرض هذه القيود و النظم إما بهدف تنظيم ممارسة أعمال معينة أو رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد و ضمان مستويات مناسبة من المعيشة، أو قد تفرض بسبب أن الأنشطة ذاتها أنشطة إجرامية أو غير قانونية كالاتجار في المخدرات ، ألعاب القمار ، تجارة الجنس،....

و إذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعة و نظام فعال للرقابة فقد تحول دون قيام مثل هذه الأنشطة، و في اغلب الأحوال ستحول هذه الأنشطة نحو الاقتصاد الموازي. و منه و بصفة عامة فإنه كلما زاد ضبط الاقتصاد زادت محاولة التهرب من اللوائح مما يؤدي إلى خلق أنشطة لا يمكن مراقبتها ترتبط بظاهرة الاقتصاد الأسود، و قد تتعلق لوائح التدخل الحكومي بأسواق العمل، أسواق المال، أسواق السلع و أسواق الصرف الأجنبي .

أولاً: التدخل الحكومي في السوق السليبي : و يكون ذلك بفرض الرقابة على الأسعار بوضع حدود قصوى، لها فيضطر البائعون إلى تحويل جزء من إنتاجهم إلى السوق الموازية لتحقيق أرباح أكثر عن طريق بيع بسعر أعلى من السعر المحدد من طرف الحكومة.

ثانياً: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي : تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي إلى نشوء سوق سوداء للصرف الأجنبي . فحينما تحاول الحكومة أن تضع سعرا للصرف الأجنبي، يتم على أساسه تداول السلع و الخدمات و الأصول المالية، و حينما يعكس ذلك السعر تقييم مغالى فيه للعملة الوطنية يفوق كثيرا السعر الذي تعكسه السوق الحرة للصرف الأجنبي، فمن المتوقع أن تنشأ سوقا موازية للصرف الأجنبي .

بجيث عندما يوضع سعرا إداريا للصرف الأجنبي اقل من السعر التوازني، يمكن لبائعي الصرف الأجنبي تحقيق أرباح كبيرة عن طريق تحويل مبيعاتهم من الصرف الأجنبي للسوق الموازي .

ثالثاً: التدخل الحكومي في أسواق الائتمان : تؤدي سياسات التدخل الحكومي في سوق الائتمان، إلى نشوء سوق موازية للائتمان فحينما تضع الحكومة حد أقصى لسعر الفائدة يقل عن السعر التوازني في ظل حرية سوق الائتمان، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة

الطلب على الأموال القابلة للإقراض عند السعر المحدد لأسعار الفائدة، في حين ينخفض عرض تلك الأموال، وتنشأ مؤسسات التمويل غير الرسمية ويتجه إليها طالبو الائتمان لتنشأ سوق موازية للائتمان، تفرز سعرا أعلى للفائدة عن ذلك السعر المحدد رسميا، وأيضا عن السعر السائد في السوق الحرة فيما لو لم تتدخل الحكومة في سوق الائتمان.

رابعا: يأخذ التدخل الحكومي في سوق العمل صورا شتى، إذ قد تتدخل الحكومة في صورة تحديد حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، وقد تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لعدد ساعات العمل، وقد تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافر الاشتراطات الصحية للعمال، وأخيرا قد يأخذ التدخل الحكومي صورة تحديد أو منع بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمال، كالسيدات، الأجانب، المستنون وغيرهم .

ويؤدي كل ما سبق إلى تحريض العمال نحو التوجه إلى العمل في السوق الموازية خاصة عندما يتحقق لهم معدل أجر في السوق الرسمية أدنى من المعدل في السوق الحرة.

3.2. الفساد الإداري : في كثير من البلدان يمنح للموظفين العموميين مسؤوليات وسلطات قد لا تتناسب مع مستويات الدخل التي يتقاضونها، فإذا أضفنا إلى ذلك أن هناك فجوة بين هذه الدخول والمستويات اللازمة لتوفير مستوى معيشة مناسب لهم، من المتوقع أن تنشأ اتجاهات سلوكية لدى الموظفين العموميين للحصول على دخول غير مشروعة من جراء إساءة استخدام النفوذ والسلطات الممنوحة لبعض الوظائف العامة، طالما أعييتهم السبل في تحقيق ذلك بالوسائل المشروعة .

وتتعدد صور الاستغلال للوظائف العامة في سبيل الحصول على الرشاوى، كإرساء العقود للأفراد المستعدين لدفع شيئا من تحت المائدة، والتلاعب في منح تراخيص ممارسة بعض الأنشطة وتراخيص الاستثمار والاستيراد والبناء والإعفاء من لوائح معنية وأخيرا الحصول على بعض الخدمات العامة التي لا تتوافر بسهولة .

وبالتالي يتوفر من جراء هذه الأعمال غير المشروعة للموظفين العموميين تحقيق دخول ضخمة غير مشروعة¹.

¹ عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي"، مرجع سابق الذكر، ص 78.

3. العوامل السياسية:

يعتبر العامل السياسي عاملاً أساسياً في ظهور الاقتصاد الموازي ونموه، إذ أن ضعف المؤسسات الحكومية في تآدية مهامها خلال مراحل الاستقرار السياسي خاصة في ظل غياب الشرعية التي تدعم الحكومة، من شأنه أن يؤدي إلى اتساع حجم الأنشطة الموازية، وقد لاحظنا ذلك في العديد من الدول التي تنامت فيها ظاهرة الإرهاب الهمجى، وكذا ظاهرة الحروب الأهلية وما سببها من تدمير للبنية الاقتصادية وتوقيف عجلة التنمية في الدولة .

أفرزت هذه الأوضاع أنشطة غير شرعية عديدة كما غابت الدولة خلال هذه الفترة عن القيام بوظيفة الرقابة على النشاط الاقتصادي، ولم يعد يهمها الأمر سوى توفير الأمن والطمأنينة لها ولرعاياها.

ومنه يمكننا القول انه لا استقرار سياسي متزامن مع تحوير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شأنه أن يترك الحقل فارغاً وحر أمام نمو واتساع الأنشطة الموازية.

4. العوامل الاجتماعية¹

أن ظاهرة الاقتصاد الموازي هي ظاهرة اقتصادية أدت إلى ظهورها دوافع وأسباب اقتصادية، لكن هذا لم يمنع من وجود أسباب اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر في بروز هذه الظاهرة، وكذا أثرت بشكل كبير في زيادة حجمها.

و هذه العوامل الاجتماعية تختلف من دولة إلى أخرى ونذكر منها:

1.4. اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي

هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر وظاهرة الاقتصاد الموازي بحيث كلما زادت حدة الفقر زاد توسع حجم القطاع الموازي. لكن كون الفرد فقير هذا لا يعنى بالضرورة انه بطال وإنما من الممكن قد يكون فقره ناتج عن عدم كفاية الدخل المتحصل عليه . ولهذا فإننا نلاحظ أن الدول الأكثر فقراً تحتوي على معدلات مرتفعة من الاقتصاد الموازي.

¹ بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي"، ماجستير في اقتصاد التنمية، تحت اشراف الدكتور بونوة شعيب، تلمسان، 2007-2008، ص 23-24.

2.4. اثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي

عند تحليل نمو الاقتصاد الموازي لا يمكن إهمال مؤشر النمو الديمغرافي في الدول النامية، حيث أن نمو القطاع الموازي مرتبط بالفائض في اليد العاملة والتي لم يستوعبها سوق العمل. هناك عامل جد مهم في زيادة نمو حجم القطاع الموازي وهو النزوح الريفي المتزايد في المدن، حيث أن هؤلاء المهاجرين نحو المدن والباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين مداخيلهم والمستوى المعيشي، عادة ما ينتهي بهم الأمر إلى العمل في القطاع الموازي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم تأهيلهم. ومنه كل من هذه العوامل الاقتصادية والإدارية والسياسية والاجتماعية ساهمت بشكل كبير في بروز الاقتصاد الموازي وتوسع حجمه.

المبحث الثاني: طرق ونماذج تقدير حجم الاقتصاد الموازي

يعتبر الاقتصاد الموازي بمثابة متغير كامن لذلك فمن الصعوبة التوصل إلى تقدير دقيق لحجم هذا الاقتصاد لأنه أصلا اقتصاد خفي.

إلا أن ذلك لا يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير نسبي لحجم الاقتصاد الموازي ، لان ذلك يسمح بتعديل الحسابات الوطنية و المعايير الرئيسية ذات الصلة بالنشاط (اليد العاملة، التشغيل، البطالة، المداخيل ...) و غيرها من المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية. ويصطدم تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الواقع بنوعين من المشاكل تتمثل إحداها في صعوبة حصر كافة الأنشطة الخفية نظرا لكثرتها و انتشارها و تغلغلها في كافة القطاعات، وأيضاً بسبب نقص البيانات الإحصائية و تعدد مصادرها، بينما يتصل البعض الآخر باختلاف و تعدد أساليب القياس المتبعة في تقدير حجم الاقتصاد الموازي ، و لذلك تختلف التقديرات الموضوعة عن حجم الاقتصاديات الموازية بدرجة كبيرة. و يوجد في الواقع عدة طرق مستعملة في تقدير حجم هذه الظاهرة و يمكن توضيحها في الجدول التالي :

جدول رقم 1-2: يوضح أهم طرق قياس الاقتصاد الموازي

السمات	الطرق	
✓ تقدير حجم الاقتصاد الموازي من بيانات المسح لدى الأسر	■ الاستجواب (المسح بالعينة)	المناهج
✓ تقدير حجم الاقتصاد الموازي من واقع قياس الدخل غير المعلن عنه الخاضع للضريبة.	■ المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية).	المباشرة
✓ على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل و الإنفاق في الحسابات القومية.	■ إحصاءات الحسابات القومية.	
✓ على أساس الانخفاض في مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموماً.	■ إحصاءات القوى العاملة.	المناهج غير المباشرة
✓ تقدير حجم الاقتصاد الموازي بطرح إجمالي الناتج المحلي الرسمي من إجمالي الناتج المحلي الاسمي الكلي ✓ زيادة نمو الاقتصاد الموازي يصاحبها زيادة في الطلب على السيولة.	■ المقاربات النقدية: ✓ المعاملات ✓ الطلب على النقود	
✓ طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي و إرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد غير الرسمي	■ المقاربات المادية (استهلاك الكهرباء).	
✓ تقدير حجم الاقتصاد الموازي كدالة للمتغيرات المشاهدة التي يفترض تأثيرها عليه- كالعبء الضريبي، وعبء القواعد التنظيمية الحكومية، والمتغيرات التي تتأثر بأنشطة اقتصاد الظل، كالسيولة وساعات العمل الرسمية، والبطالة، وتتميز هذه الطريقة عن غيرها كونها تنظر في العديد من الأسباب والآثار في آن واحد.	■ يبني هذا النموذج على أساس معادلتين : معادلة هيكلية (تتضمن متغيرات سببية) و معادلة القياس (تتضمن المؤشرات).	النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات والمتعدد الأسباب MIMIC

المصدر: فريديريك شنايدر و دومينيك آتشي.

1. المناهج المباشرة: تعتبر هذه الأساليب غير دقيقة حيث تركز على التقديرات التي يمكن أن يتحصل عليها الباحث من خلال دراسته لكل قطاع.

و يشمل هذا النوع من المناهج الطرق التالية:

1.1.1 طريقة الاستجواب : يمكن أن يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي من واقع بيانات المسح، و بمعنى آخر استخدام أبحاث شاملة و عينات تقوم على ردود أو إجابات تطوعية في شكل استجواب تطرح على العائلات و المؤسسات، ليتم تعميم النتائج القطاعية المتوصل إليها و التي يمكن من خلالها تقدير حجم الاقتصاد الموازي .
و تتمثل التحقيقات الميدانية لدى العائلات و المؤسسات فيما يلي :
1.1.1.1 التحقيقات لدى العائلات (الأسر) : و تتمثل أساسا في ¹ :

- إحصاء السكان: تحقيقات حول اليد العاملة.

- تحقيقات حول الاستهلاك.

و تهدف هذه التحقيقات بالدرجة الأولى إلى قياس حجم التشغيل و العمالة.

2.1.1 تحقيقات لدى المؤسسات: تخص بالأساس إنتاج السلع و الخدمات كما تقدم عرض حول وضعية اليد العاملة في كل القطاع. و الميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التحصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل و تركيب الاقتصاد الموازي. بحيث أن دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد و رغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبيان للتعاون في إطار الدراسة المرغوب القيام بها . و يتردد اغلب الذين يتم مقابلتهم في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغش و الخداع كما أن إجاباتهم لا يمكن الوثوق بها تماما مما يجعل من الصعب تقدير حجم العمل المعلن عنه.

و أفضل ما في هذه الطريقة انه يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات ممن يتم مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في النشاط غير الرسمي كبائعين أو مشترين.

¹ عجيلة محمد، بونوي مصطفى " متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري _ مفاهيم و اسس " ورقة عمل بملتقى سعيد حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر 2007.

2.1. المراقبات الجبائية (تدقيق الحسابات الضريبية): يتم تقدير الاقتصاد الموازي على أساس الجهود التي تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخل التي يتم الإفصاح عنها، و ذلك من خلال المراجعة الضريبية و التدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات¹.

و يفترض في هذه الحالة أن يقوم الممول بصورة تطوعية (و ذلك تحت وطأة التهديد القانوني من الوقوع فريسة لقوانين التهرب الضريبي) بالكشف عن كافة مصادر دخله، و يقوم هذا الأسلوب على أساس اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب في المجتمع، ثم إخضاع أعمال هؤلاء للفحص الدقيق و المراجعة في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي، ثم تعميم هذه النتائج على المستوى القومي .

و يتميز هذا الأسلوب في انه يعطي تقريبا دقيقا لكمية الدخل التي يتم إخفاؤها من قبل الممولين.

ولكن هذا لا يمنع من أن هذا الأسلوب يعاني من عدة عيوب منها العيوب المصاحبة لعملية المعاينة بصفة عامة. و كذلك فان بعض أشكال الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها، و مثال ذلك أنشطة التهرب السلي و تهريب المخدرات و غيرها.

و هكذا فان هذا المدخل لا يسمح بتقدير الحجم الكامل للدخول المخففة بالنسبة لبعض القطاعات أو المجموعات و التي ترتفع بينها درجة التهرب الضريبي، و لهذا السبب فانه من الأمور المشكوك فيها أن يؤدي هذا الأسلوب إلى معلومات كافية عن مستوى و حجم الاقتصاد الموازي ، و أخيرا فان تقديرات الاقتصاد الموازي يمكن أن تتأثر بسهولة بالتغيرات التي تحدث في أساليب كشف التهرب الضريبي و هيكل الضريبة و كذلك التشريعات الضريبية.

2. المناهج غير المباشرة: و تسمى أيضا بمناهج المؤشرات، هي في الغالب مداخل أو اتجاهات للاقتصاد الكلي كونها تعتمد على فرضيات تتعلق بوظيفة الاقتصاد، و تعتمد هذه المناهج على فكرة أن النشاطات غير الرسمية تترك آثارا وراءها و بمجرد اقتفاء آثارها و

¹ Edgar – feige (1990) « defining and estimationg underground and informal economies : the new institional economics approch » rue world developement, vol 18 ;No 7, 1990.

معايتها تقودنا إلى تقدير ظاهرة الاقتصاد الموازي ، و تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد الموازي أهمها :

1.2. إحصاءات الحسابات الوطنية: يسمى أيضا بأسلوب الفروق المكشوفة، و يعتمد هذا الأسلوب على قياس الفارق بين الدخل (الموارد) و الإنفاق (الاستخدامات) ، و بمعنى أن هذا الأسلوب لتقدير حجم الاقتصاد الموازي يقوم على أساس أن معاملات الاقتصاد الموازي لن تظهر في صورة دخل و لكنها ستظهر في صورة إنفاق، أي أن الدخل المخفأة سوف تتحول إلى إنفاق عاجلا أم آجلا¹.

و إذا ما كان ذلك صحيحا فان هذه الفروق بين الدخل المسجلة و الإنفاق تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الموازي ، أكثر من ذلك فان التغيرات السنوية في حجم هذه الفروق بين الدخل و الإنفاق تشير إلى الاتجاه العام للاقتصاد الموازي.

و يمكن وفقا لهذا المدخل تقدير حجم الاقتصاد الموازي بأسلوبين الأول يقوم على أساس المقارنة بين الدخل و الإنفاق على المستوى الجزئي، و الثاني يتناول القضية على مستوى التحليل الكلي .

➤ **على المستوى الجزئي:** و يتم ذلك بمقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات

المختلفة من الأفراد ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل .

بحيث انه يمكن للأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم، و الذي قد يرجع إلى دخول مولدة أصلا في الاقتصاد الموازي ، و يقوم هذا الأسلوب على فرضية رئيسية مفادها أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة، و أن هناك جانبا من هذه الدخل لا يتم الإفصاح عنها أو على الأقل إخفاء جانبا منها .

و يمكن إيضاح هذه الفروق غير المغطاة بين الدخل و الإنفاق للقطاع العائلي بحيث تمت بعض الدراسات على بعض الفئات من القطاع العائلي أو بعض المنتمين إلى مهنة معينة أو فئة دخلية معينة، و يشير كل من Frey & Pommerehne² (1982) إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى المنتمين

¹ Edgar – feige (1990) – Ibid

² FREY.Bruno and POMMEREHNE.Werner (1982)« Measuring the ridden economy: though this be Madness » (in Tanzi 1982) .

إلى القطاع العائلي الخاص في المملكة المتحدة و على رأسه الأفراد الذين يعملون لحسابهم لم يعلنوا عن 2,1 مليار دولار من دخولهم و هو ما يمثل حوالي 2 % من الدخل القومي.

➤ **على المستوى الكلي :** و يتم ذلك بمقارنة الدخل و الإنفاق على المستوى الكلي .

بحيث يتم تحديد حجم الاقتصاد الموازي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم اعتمادا على الإيرادات الضريبية، أما الفرق فلا بد أن تمثل تقدير الدخل غير المعلن عنه للسلطات الضريبية، و لقد تمت مثل هذه المقارنات في العديد من الدول¹ على سبيل المثال يشير Pommerehne & Frey² (1982) إلى أن الفرق بين قياسات الدخل القومي و تقديرات الدخل القائمة على أساس إيرادات الضريبة قدرت بحوالي 7,4 % عام 1978 في الولايات المتحدة .

أما Dilnot & Morris³ (1982) فيشيران إلى أن تقديرات الدخل تقل عن تقديرات الإنفاق في المملكة المتحدة بحوالي 4 % عام 1975 .

ومنه تنبغي الإشارة إلى ضرورة اخذ الحذر عند تناول هذا المدخل فمن الممكن أن تكون زيادة الإنفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار السليبي أو بسبب ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بدورة الحياة Life cycle ، من ناحية أخرى فان Greenfield (1993) يشير إلى أن هناك احتمال قوي أن يلجا الأفراد إلى إعطاء إجابات زائفة أو أنهم قد لا يعلمون أن من يقدمون لهم السلع و الخدمات يعملون أصلا في الاقتصاد الموازي.

2.2. إحصاءات القوى العاملة : يتم تقدير حجم الاقتصاد الموازي من خلال هذه الطريقة على أساس انخفاض مشاركة العمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسبة ثابتة عموما .

و بالتالي فان الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية و تلك المسجلة بشكل رسمي قد تتمكن من تقدير حجم العمالة غير المنتظمة و بالتالي تقدير حجم الاقتصاد الموازي.

¹ عبد الحميد مصطفى الشرفاوي " التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود "، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، ص 60.

² FREY.B and POMMEREHNE, w,(1982) , Ibid.

³ DILNOT.A and MORRIS.c. (1982) " What do we know about the black Economy in the united kingdom" (in Tanzi 1982)

و يقوم هذا الأسلوب على أساس استخدام المسوحات التي تتم على أساس مشاركة قوة العمل، و التي تكشف أن كثيرا من الناس الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية. و من خلال مقارنة معدلات المساهمة في بداية الفترة قبل انخفاضها و فترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير المنظمة، و بوضع بعض الفروق حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي و الموازي يمكن تقدير حجم الاقتصاد الموازي ، و لقد تم استخدام هذا الأسلوب بصفة أساسية في إيطاليا.

على سبيل المثال Frey & Pommerehne (1982) يشير إلى أن معدلات المساهمة الفعلية لقوة العمل في إيطاليا قدرت عام 1975 ب 39,5% أي حوالي 4% أعلى من المعدل الرسمي، و الذي يساوي 35,5% و معنى ذلك أن هناك حوالي 10% من قوة العمل في الاقتصاد الموازي لايطاليا عام 1975، و مع هذا فيجدر الإشارة إلى أن عملية مقارنة معدلات المساهمة تعد أسلوبا من الأساليب غير المتعمقة، لأنه يتم تحديد إنتاجية العمل داخل الاقتصاد الموازي وفقا لافتراضات التي قد لا تتناسق مع الواقع الأمر الذي يؤثر في دقة التغيرات.

كما أن هذا الأسلوب لا يدرج ممارسي الأنشطة غير السوقية و أنشطة الجريمة ضمن إحصاءات العمالة الناتجة عن المسوحات الميدانية.

كما انه يقتصر في تقديره للدخل الناتج عن أنشطة الاقتصاد الموازي على الدخل الناشئ فقط من عنصر العمل دون عنصر رأس المال .

كل هذه السلبيات تؤدي إلى أن هذا الأسلوب ليس دقيق كفاية لتقدير حجم الاقتصاد الموازي.

3.2. المقاربات النقدية : يعد هذا الأسلوب النقدي من أكثر الأساليب التي استخدمت في تقدير حجم الاقتصاد الموازي كما انه أكثر عرضة للانتقاد في ذات الوقت .

و يقوم هذا الأسلوب على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد الموازي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة، و ذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاته، و التي يمكن اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات . و من ثم يفترض أن كبر حجم الاقتصاد الموازي لا بد و أن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة¹.

¹ Edgar – feige (1990)_ Ibid

لقد دعا هذا الافتراض المهتمين بالاقتصاد الموازي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود في محاولة لتقدير حجم الاقتصاد الموازي ، لقد تمثل التساؤل الأساسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عليه في الآتي :

ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا تحتيا ؟
و من هذا يمكننا أن نميز في المقاربات النقدية بين طريقتين:

- طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات).

- طريقة الطلب على النقود .

1.3.2. طريقة المعاملات (أسلوب المبادلات)¹: حيث يتم استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في الاقتصاد من اجل حساب إجمالي الناتج القومي (الرسمي و الموازي)، ثم تقدير حجم الاقتصاد الموازي بطرح إجمالي الناتج القومي الرسمي من إجمالي الناتج القومي الاسمي و تضم هذه الطريقة صيغتين : صيغة Gutmain و صيغة Feige.

➤ **صيغة Gutmain 1977²** : يعد Gutmain هو أول من استخدم

أسلوب النسبة الثابتة لتقدير حجم الاقتصاد الموازي ، إذ استخدم هذا الأسلوب لتقدير الدخل غير الرسمي في الو.م.أ، حيث قدرت قيمته عام 1986 ما يعادل 176 مليون دولار، و في دراسة أخرى، قدر Gutmain حجم الاقتصاد الموازي في أمريكا عام 1979 بما يوازي 250 مليون دولار، أي نسبة 10% من إجمالي الناتج الوطني القومي .

يقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن معاملات الاقتصاد الموازي يتم جانب منها باستخدام النقود و الجانب الآخر باستخدام الحسابات الجارية، و أن النسبة بين هذين المكونين للنقود ثابتة. أما معاملات الاقتصاد الموازي فيتم تمويلها أساسا باستخدام النقود السائلة.

¹ Vito TANZI, « The Underground Economy in United States , Estimations and Implications » Banca Nazionale de Lavoro-Quarterly , Review N 135,1980, p 115.

² Guttman , M(1977) « the subterranean economy » financial analyate,, journal 34, pp 24-27

و على ذلك فان التغييرات الحادثة في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد الموازي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، يمكن حسابها من خلال التغييرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى المودعات تحت الطلب، و لقد افترض (Gutmain 1977) في دراسته كالأتي :

إن الفترة من 1937 _ 1941 لم يكن يوجد خلالها اقتصاد موازي في الولايات المتحدة الأمريكية، و كان مبرره في ذلك أن هذه الفترة سبقت ظهور ضريبة الدخل في الو.م.أ، و بالتالي فان الحافز القوي للمعاملات غير المعلنة لا يتواجد (و هو الضرائب)، و من ثم فقد استخدمها كفترة أساس و لقد قدر معدل النقود إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس هذه على أنها تساوي 21,7 % .

إن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابت، و بالتالي أي زيادة في هذا المعدل تدل على زيادة في الطلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي. إن سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الموازي و الاقتصاد الرسمي واحدة.

و اعتمادا على هذه الفروض استطاع Gutmain تحويل الزيادة في النقود السائلة (الفرق بين معدل النقود السائلة \ الودائع تحت الطلب في فترة الأساس، و معدل النقود السائلة \ الودائع تحت الطلب في الفترة المقارنة) إلى معاملات من خلال استخدام سرعة التداول للنقود المقدره في الاقتصاد الرسمي، و ذلك وصولا لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي.

و لقد قام Gutmain بتحديد نسبة العملة سنة 1976، تبين أنها تزيد عن النسبة الطبيعية التي كانت سائدة خلال الفترة 1937-1940 و في ضوء ذلك أمكن تقدير العملات الزائدة و أرجعت تلك الزيادة إلى وجود اقتصاد موازي.

إن تقدير حجم المبادلات في الاقتصاد الموازي يقوم على أساس افتراض سرعة تداول النقود واحدة في كل من الاقتصاد الموازي و الاقتصاد الرسمي، و هي ليست كذلك دائما فعلى سبيل المثال: يشير Greenfield(1993) إلى أن هناك احتمال أن تكون سرعة تداول النقود في الاقتصاد الموازي اقل من تلك الخاصة بالاقتصاد الرسمي.

إن اختيار Gutmain لفترة الأساس حيث لا يوجد اقتصاد موازي لم يكن موفقاً، إذ أن ذلك يخالف ما يمكن أن يتوقعه الفرد عن فترات الحرب، حيث تنتشر عمليات الرقابة على الأسعار وارتفاع مستويات الضريبة، و من ثم ظهور الأسواق السوداء.

يرى البعض بان الزيادة في النقود السائلة قد ترجع أساساً إلى التغيرات الحادثة في الدخل و الاستهلاك و معدلات الفائدة، و ليس إلى نمو الاقتصاد الموازي.

و أيضاً هناك كميات غير معلومة من الدولارات التي يتم تداولها خارج حدود الو.م.أ و لا يمكن الادعاء بأنها متاحة للاستخدام المحلي، و من ثم فان نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب من الناحية الحقيقية اقل من تلك التي استخدمها Gutmain.

إن افتراض أن كافة النقود المصدرة يتم استخدامها في التداول قد يتنافى مع الواقع، إذ أن جانباً من النقود التي يتم إصدارها من جانب البنك المركزي قد تتعرض للضياع أو التلف، أو يتم الاحتفاظ بها في صورة تذكارية...، و قد يؤدي ذلك إلى التأثير بصورة جوهرية على تقديرات حجم الاقتصاد الموازي إذا ما كانت نسبة هذه النقود كبيرة.

و لقد انتقد Tanzi¹ أسلوب Gutmain في الفرضية القائمة على أساس ان معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب يتأثر فقط بالتغيرات في حجم الاقتصاد الموازي ، في حين انه قد يتأثر هذا المعدل بسبب التغير في أساليب الدفع، مثل التحول من استخدام النقود السائلة في دفع الأجور إلى استخدام الشيكات.

و منه فانه رغم منطقية الافتراض بان النقود السائلة هي الوسيلة المستخدمة لتمويل معاملات الاقتصاد الموازي ، إلا انه لا يوجد هناك ما يمنع من استخدام أساليب أخرى لتسوية هذه المعاملات.

و لقد أدى هذا إلى تطوير و البحث عن أساليب نقدية أخرى لتقدير حجم الاقتصاد الموازي.

¹ Vito tanzi_ Tbid

➤ صيغة (Feige 1979)¹

استخدم (Feige 1979) في دراسة له عن الو.م.أ أسلوب المبادلات، و الذي يقوم على أساس افتراض أن كل المبادلات التي تتم سواء في الاقتصاد الرسمي أو الموازي لا بد و أن تتم باستخدام النقود .

كذلك افترض أن العلاقة بين النقود و المبادلات علاقة ثابتة، و بما انه من الممكن قياس الحجم الكلي للنقود (سواء النقود السائلة أو الودائع تحت الطلب)، فانه من الممكن اشتقاق حجم الناتج القومي الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية، ثم خصم حجم الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الموازي من هذا الإجمالي لنحصل على تقدير حجم الاقتصاد الموازي ، و كما هو واضح فان هذا الأسلوب مشتق من معادلة " Fisher " لكمية النقود و التي تأخذ الشكل التالي :

$$MV = PT$$

V: سرعة تداول النقود.

M: الرصيد النقدي المتاح (النقود السائلة و الودائع تحت الطلب).

P: المستوى العام للأسعار .

T: حجم المبادلات (المعاملات).

إذا ما علمنا **M** و **V** فانه من الممكن أن نقوم بحساب **PT** (القيمة النقدية للمعاملات)، ذلك انه إذا كانت نسبة القيمة النقدية للمعاملات **PT** إلى القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي معلومة، فانه و بافتراض أن هذه النسبة ثابتة من الممكن تقدير مستوى الناتج القومي الإجمالي في أي سنة، هذا إذا ما علمنا القيمة النقدية للمعاملات **PT** .

و في ظل غياب اقتصاد موازي في فترة الأساس فان القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي يتم تقديرها، لا بد و أن تساوي القيمة الاسمية للناتج القومي الإجمالي التي تم حسابها وفق لبيانات الحسابات القومية .

و لقد افترض (Feige 1979) أن عام 1939 تمثل سنة الأساس في الو.م.أ أي انه لا يوجد اقتصاد موازي خلال هذه السنة.

¹ Feige.E.L (1979) « How bi gis the irregular economy » challuge 22,pp 5-13

كما افترض أن نسبة قيمة المبادلات PT إلى القيمة الاسمية للنتاج القومي الإجمالي خلال هذه السنة تعد طبيعية (حوالي 10,3 % حسب تقديرات (Feige 1979) .

ثم قام Feige باستخدام هذا الأسلوب في الو.م.أ في عامي 1976 و 1978 حيث قُدِّر قيمة PT ، ثم تمكن من تحديد الناتج الوطني الإجمالي لسنتي 1976 و 1978 ، و بتقدير الفروق بين الناتج الوطني المقدر بتلك الطريقة و الناتج الوطني كما أظهرته الحسابات الوطنية للدخل و الإنتاج، انتهى إلى التقديرات التالية:

- إن حجم الاقتصاد الموازي خلال سنة 1976 قد تراوح ما بين 13,2 % و 21,7 % من الناتج الإجمالي الوطني.

- أن حجم الاقتصاد الموازي خلال سنة 1978 قد تراوح ما بين 25,5 % و 33,1 % من إجمالي الناتج الوطني.

و لقد تعرضت هذه الطريقة صيغة Feige لعدة انتقادات أهمها :

انتقد Cramer (1980) تقدير Feige لسرعة دوران الدخل للنقود السائلة، حيث يفضل Cramer تقديرا آخر يركز على عدد السحوبات النقدية من البنوك و على متوسط معدل المعاملات على الورقة النقدية بين سحبها و إيداعها .

كما يعاب على هذا الأسلوب انه حساس جدا لاختيار فترة الأساس، و ذلك كما ذكرنا سابقا في صيغة Gutmain .

2.3.2. طريقة الطلب على النقود : ¹Tanzi

اقترح Tanzi هذه الطريقة انطلاقا من النظرية الكمية الحديثة لفريدمان (M. Friedman)، حيث أن الزيادة في الاقتصاد الموازي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النقود، و من اجل معرفة الحجم الزائد من طلب النقود الناتج عن زيادة الاقتصاد الموازي ، لابد من تقدير حجم الطلب على النقود في فترة معينة.

¹ Vito.TANZI 1980 « The Underground Economy in United States, Estimations and Implications », Ibid, p.111.

و لذلك فقد حاول Tanzi تقدير حجم الاقتصاد الموازي من خلال تقدير دالة الطلب على النقود السائلة في الو.م.أ خلال فترة من 1929 إلى 1976، و توصل إلى إن معدل الضريبة ذو اثر معنوي موجب على الكمية التي يحتفظ بها الأفراد من النقود السائلة .

لقد قامت افتراضات Tanzi على انه إذا كانت معاملات الاقتصاد الموازي تتم باستخدام النقود السائلة فقط، و أن الاقتصاد الموازي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي، فان تغيير معدل الضريبة في النموذج لابد و أن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الموازي ، و بالتالي يمكن استخدام هذا الرقم في تقدير حجم الناتج الوطني الإجمالي في الاقتصاد الموازي بافتراض تساوي سرعة التداول في الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي.

إن Tanzi قام بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة و مستوى الضرائب بصورة أكثر عمقا و ذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة بالنسبة إلى عرض النقود. و لقد افترض Tanzi أن هذا المعدل يتأثر بعوامل قانونية و غير قانونية :

➤ **العوامل القانونية:** حصر Tanzi هذه العوامل في استخدام البطاقات الائتمانية، متوسط الإنفاق للفرد، درجة التحضر، و درجة انتشار فروع البنوك التجارية في أنحاء الو.م.أ، و كما كان من الصعب الحصول على سلاسل زمنية فعلية لهذه المتغيرات. قام Tanzi باستخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمقرب لهذه العوامل، حيث يفترض انه مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، فان ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود.

ثم استخدم Tanzi معدل الأجور و المرتبات إلى الدخل الشخصي كمقرب لمتغير مكونات الدخل، حيث افترض انه كلما زاد هذا المعدل كلما زاد معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود.

➤ **العوامل غير القانونية:** أشار Tanzi في تحليله لهذه العوامل إلى انه حتى مع افتراض عدم وجود ضرائب فان معدل النقود السائلة يمكن أن يتأثر بالأنشطة الإجرامية،

مثال ذلك (القمار، عمليات التهريب السلعي، توزيع المخدرات و غيرها)، و التي تتم غالبا باستخدام النقود السائلة.

حيث تؤدي زيادة هذه الأنشطة إلى زيادة نسبة النقود السائلة .
ولمّا كانت البيانات عن هذه المتغيرات غير متاحة أيضا فقد لجأ Tanzi إلى قياس اثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة، حيث حصر Tanzi العوامل المؤثرة على التهرب الضريبي في مدى الشعور بعدالة قوانين الضريبة، و مدى رضا دافعي الضرائب عن الحكومة، و مدى صرامة وحدة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضرائب الذين يتم القبض عليهم، و الأساليب التي يمكن من خلالها التهرب من الضرائب، و أخيرا العائد النقدي لدافعي الضرائب و الناتج عن عدم دفع الضريبة.
و بما أن البيانات عن هذه المتغيرات غير متوفرة، فقد اقتصر تحليل Tanzi على تحليل اثر العائد النقدي الناتج من عدم دفع الضريبة على التهرب الضريبي .

حيث استخدم مستوى العبء الضريبي القانوني كمقرب لهذا المتغير، فعندما ينخفض العبء الضريبي فان العائد النقدي من عملية التهرب الضريبي يصبح ضعيف .

و من خلال قياس درجة حساسية الطلب على النقود السائلة لمستوى الضرائب قام Tanzi بتقدير كمية النقود السائلة التي يتم الاحتفاظ بها لأغراض تمويل المعاملات في الاقتصاد الموازي ، ثم استخدم هذا التقدير في تقدير حجم الاقتصاد الموازي

و لقد لاحظ Tanzi بان التقديرات التي توصل إليها تقل عن الكميات التي يحتفظ بها الأفراد فعلا، مما يعني أن الفرق بين كمية الطلب على النقود المقدر و الطلب الفعلي يرجع إلى النقود الغير القانونية المستعملة في إجراء معاملات الاقتصاد الموازي ، و ذلك بافتراض أن سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرسمي و الموازي هي واحدة.

حيث حسب تحليل Tanzi قدر حجم الاقتصاد الموازي في الو.م.أ لسنة 1976 ما بين 8,1% إلى 11,7% من الناتج القومي الإجمالي.

و بالرغم من أن هذه الطريقة كثيرة الاستعمال إلا أنها لم تسلم من الانتقادات كغيرها من الطرق الأخرى و من أهم هذه الانتقادات:

- يعتبر S.Stron & A.Sachen بان 80 % فقط من التعاملات تسدد نقداً، و بالتالي فان التقدير الناتج عن هذه الطريقة غير دقيق و يقلل من حجم الاقتصاد الموازي¹.
- أن اغلب الدراسات تضع أمام أعينها عامل واحد وهو عبء الضريبة كسبب لوجود الاقتصاد الموازي ، و لكن هناك عوامل أخرى لم تأخذ بعين الاعتبار تأثر بشكل كبير على حجم الاقتصاد الموازي (مثل موقف الممولين اتجاه سياسة الدولة).
- اثبت كل من² Feige & Park & Cillina Carcia أن الزيادة في الطلب على النقود ترجع بشكل كبير الى انخفاض و تباطؤ الطلب على الودائع بدلا من أن ترجع إلى الزيادة في النقود الناتجة عن الأنشطة التي تمارس في ظل الاقتصاد الموازي.
- افتراض أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي و الموازي واحدة و هي ليست كذلك تماما.
- افتراض عدم وجود اقتصاد موازي في السنة المرجعية هو افتراض مخالف للواقع و محفوف بالمخاطر.
- و منه و بالنظر إلى كل هذه الانتقادات تقتضي إعادة ضبط الأرقام التي تم الحصول عليها في الدراسات السابق القيام بها .

4.2 المقاربات المادية: (استهلاك الكهرباء)³:

يعتبر Kaliberda & Kanfimann (1996) أن استهلاك الطاقة الكهربائية ينظر إليه بمثابة المؤشر الفيزيائي الأحسن لقياس النشاط الاقتصادي ككل (النشاط الرسمي)، بمعنى أن النشاط الاقتصادي و استهلاك الكهرباء يتطوران بنفس الاتجاه و الوتيرة .

إذا أخذنا حجم الكهرباء المستهلك بمناسبة النشاطات الرسمية المسجلة محاسبيا، و نقوم بإنقاظه من حجم الكهرباء المستهلك حقيقة (الحجم الكلي)، فإننا سنتحصل على حجم الكهرباء المستهلك في النشاطات غير الرسمية، و الذي يعتبر مؤشرا لقياس حجم النشاط الموازي.

إن هذه الطريقة و أن تظهر بسيطة فإنها تتعرض لانتقادات تتمثل أهمها في كون انه ليس كل النشاطات غير الرسمية تتطلب العمل بطاقة كهربائية مثل الاستعمال الخاص، إضافة إلى أن هناك نشاطات أخرى تعمل بطاقة غير الكهرباء (كالغاز و البترول، الفحم)، هذا من جهة، و من جهة

¹ Pierre PESTIEAU « l'économie souterraine », Edition Hachette, 1995, p 4 .

² عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي ، مرجع سابق الذكر، ص 72.

³ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود "، مرجع سابق الذكر، ص 6.

أخرى فإن التطور التقني أدى إلى استعمال الكهرباء بطريقة فعالة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى و هذا في النشاطات الرسمية و غير الرسمية على حد سواء، و بالتالي فان هذه المقاربة تعرف انحرافا نوعيا في تقدير الاقتصاد الموازي.

كما أن افتراض وجود علاقة ثابتة و محددة بين استهلاك الطاقة الكهربائية و الإنتاج لا يحقق في جميع القطاعات مثلا: استهلاك الكهرباء يعتبر قليل في القطاع الزراعي و بالتالي العلاقة بين استهلاك الكهرباء و الإنتاج الزراعي لا تكون ثابتة ما دام الإنتاج يحدد بعوامل طبيعية، كما أن الطاقة بالإضافة إلى كونها تستخدم كسلعة وسيطة في الإنتاجية هي أيضا سلعة استهلاك نهائي، و بالتالي فإنّ تزايد استخدامها لا يعني بالضرورة زيادة حجم الاقتصاد الموازي.

3. طريقة النموذج الديناميكي (MIMIC multiple-indicators multiple causes):

كل الطرق الموصوفة سابقا هدفت لتقدير حجم الاقتصاد الموازي آخذة بعين الاعتبار مؤشر واحد فقط والذي يجب أن يلم بكل آثار الاقتصاد غير الرسمي. و من جهة أخرى، تظهر آثار الاقتصاد الموازي في وقت واحد في الإنتاج، العمل و سوق النقد. و عليه فأهم انتقاد هو أن الأسباب التي تحدد حجم الاقتصاد الموازي أخذت في الحسبان في بعض دراسات المنهج النقدي مسبب واحد فقط، هو عبء الضرائب.

في حين المنهج النموذجي يأخذ بعين الاعتبار أسباب متعددة أدت إلى وجود ونمو الاقتصاد الموازي، إضافة إلى الآثار المتعددة للاقتصاد الموازي عبر الزمن¹. وهذه الطريقة مختلفة تماما عن الطرق المذكورة سابقا. وتقوم على النظرية الإحصائية للمتغيرات غير الملاحظة، التي تدرس عدة أسباب و عدة مؤشرات للظاهرة محل الدراسة والمراد قياسها. بحيث يعتبر الاقتصاد الموازي متغير خفي عبر الزمن، والعوامل غير المعروفة تقاس وتدرس في معادلات تتضمنها، حيث لا يمكن قياس المتغير الخفي بطريقة مباشرة.

النموذج متعدد المؤشرات والمتعدد الأسباب أو ما يسمى (-MIMIC multiple indicators multiple causes) يتألف عموما من قسمين، القسم الأول يتمثل في معادلة

¹Schneider, F. (2005), Shadow economies around the world: what do we really know?, *European Journal of Political Economy*, 21(4), pp. 598–642.

هيكلية توضح العلاقة بين المتغير الكامن غير القابل للقياس و هو الاقتصاد الموازي و بين مجموعة من الأسباب التي يتأثر بها. و القسم الثاني يتمثل في معادلة القياس التي تربط بين المؤشرات و المتغير الكامن و هو الاقتصاد الموازي حيث يصبح متغير مستقل يؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية¹.

ويعالج نموذج MIMIC مخرجات الاقتصاد الموازي كمتغير كامن ويستخدم العديد من المتغيرات السببية والتي يمكن قياسها ومتغيرات المؤشرات. و اغلب الدراسات تحدد أسباب الاقتصاد الموازي حسب هذا النموذج في²:

- عبء المساهمة الضريبية والضمان الاجتماعي: ويتبين من عدد من الدراسات أن إجمالي أعباء المساهمة في الضرائب والضمان الاجتماعي هي من بين الأسباب الرئيسية لوجود اقتصاد موازي. وكلما زاد الفرق بين التكلفة الإجمالية للعمل في الاقتصاد الرسمي وعائدات ما بعد الضريبة من العمل، كلما زاد الحافز لتجنب هذا الاختلاف من خلال العمل في اقتصاد الموازي.

- عبء التنظيمات: تشكل زيادة كثافة اللوائح عاملا هاما آخر يحد من حرية الاختيار بالنسبة للأفراد العاملين في الاقتصاد الرسمي. ويمكن للمرء أن يفكر في أنظمة سوق العمل مثل الحد الأدنى للأجور أو الحماية من الفصل، والحواجز التجارية مثل حصص الاستيراد، وقيود سوق العمل للأجانب مثل القيود المفروضة على حرية تنقل العمال الأجانب و عليه فإن للتنظيم تأثير على قرار ما إذا كان العمل في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي هو مهمة صعبة.

-موقف المواطنين من الدولة، والذي يصف استعداد الأفراد - ولو جزئيا على الأقل - لترك أعمالهم الرسمية والدخول في الاقتصاد الموازي و يتبين ذلك في ضعف خدمة القطاع العام، و مؤشرات الاقتصاد الرسمي.

¹ Friedrich Schneider, Andreas Buehn(2017)« Shadow Economy: Estimation Methods, Problems, Results and Open questions » Review Article, Open Economics 2018; p 1-29

² Friedrich Schneider(2016) « Out of the Shadows: Measuring Informal Economic Activity »Index of Economic Freedom , 2016.

فمن ناحية خدمات القطاع العام يمكن أن تؤدي زيادة الاقتصاد الموازي إلى انخفاض الإيرادات العامة، مما يقلل بدوره من نوعية وكمية السلع والخدمات المقدمة للجمهور. وفي نهاية المطاف، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة في المعدلات الضريبية للشركات والأفراد في القطاع الرسمي، وكثيرا ما يقترن ذلك بتدهور نوعية السلع العامة (مثل الهياكل الأساسية العامة) والإدارة العامة، مع ما يترتب على ذلك من حوافز أقوى للمشاركة في اقتصاد الموازي.

أما فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الرسمي فكما هو مبين في عدد من الدراسات، فإن حيوية الاقتصاد الرسمي تلعب أيضا دورا حاسما في قرار العمل أو عدم العمل في الاقتصاد الموازي. وفي ظل ازدهار الاقتصاد الرسمي، يتمتع الناس بالكثير من الفرص لكسب راتب جيد و "أموال إضافية" في الاقتصاد الرسمي على عكس الاقتصاد الذي يواجه ركودا، يحاول الأفراد تعويض خسائرهم في الدخل من الاقتصاد الرسمي من خلال أنشطة اقتصادية إضافية.

وحسب هذا النموذج و بما أن الاقتصاد الموازي لا يمكن قياسه مباشرة، فإن المؤشرات التي تعكس الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية تتمثل في :

- مؤشرات سوق النقد فبالنظر إلى أن الأشخاص الذين ينخرطون في معاملات الاقتصاد الموازي لا يريدون ترك آثار، فإنهم يقومون بهذه الأنشطة نقدا. وبالتالي، فإن معظم الأنشطة الاقتصادية الخفية تنعكس في استخدام إضافي للنقد (أو العملة)..

- مؤشرات سوق العمل و تتمثل في معدلات مشاركة القوى العاملة الناشطة حيث الزيادة في مشاركة العمال في الاقتصاد الموازي يترتب عليها انخفاض في المشاركة في الاقتصاد الرسمي. وبشكل مماثل زيادة أنشطة الاقتصاد الموازي من المتوقع أن تنعكس في شكل ساعات عمل أقل في الاقتصاد الرسمي.

- مؤشرات سوق الإنتاج فالزيادة في الاقتصاد الموازي تعني أن المدخلات (وخاصة العمل) تتحرك خارج الاقتصاد الرسمي (على الأقل جزئيا)، وهذا التنحي يمكن أن يلحق آثار سلبية على نسبة نمو الاقتصاد الرسمي.

ويعطي المكونان الرئيسيان للنموذج معادلة القياس والمعادلة الهيكلية حجم الاقتصاد الموازي استناداً إلى الأسباب والمؤشرات المدرجة في التقديرات.

المبحث الثالث: الآثار الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الموازي

تعد ظاهرة الاقتصاد الموازي كأى ظاهرة لها آثار و انعكاسات سلبية و ايجابية على المستوى الاقتصادي ككل، و فيما يلي سنتعرض لأهم هذه الآثار :

1. الآثار السلبية

إنّ الاقتصاد الموازي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد، و وجوده لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج الوطني الإجمالي، و إنما يؤثر على معلومات معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل مستويات التشغيل و البطالة و أنماط توزيع الدخل الحقيقي في المجتمع

و فيما يلي سنتناول أهم الآثار السلبية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية:

1.1. الآثار الاقتصادية

➤ **فقدان حصيلة الضرائب¹**: تتمثل أهم الآثار السلبية التي تترتب على حدوث ظاهرة الاقتصاد الموازي في حصول بعض الأفراد على دخول دون أية ضرائب عنها، مما يشكل إخلالاً بقاعدة " العدالة" في فرض الضريبة، و يحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها، و عدم الكشف عنها للإدارة الضريبية.

كذلك فإن هناك بعض أشكال الضرائب مثل: ضريبة القيمة المضافة، و ضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي و في الوقت الذي ينمو و يزداد الاقتصاد الموازي ، فإن ذلك يؤدي إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية، و التي تعد من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة للدولة و من ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر مما يجب.

¹ صفوت عيد السلام عوض الله " الاقتصاد السري "، دار النهضة العربية – القاهرة، 2002، ص 51.

و من اجل تعويض هذا النقص في حصيلة الإيرادات الضريبية الناتجة عن التهرب الضريبي تضطر الحكومة إلى زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة، و بهذا الشكل يصبح النظام الضريبي القائم في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد الموازي غير عادل، الأمر الذي يدفع الناشطين في القطاع الرسمي على التهرب الضريبي¹.

➤ آثار الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الكلي

يؤدي استفحال الاقتصاد الموازي إلى فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي هذا الجانب من الاقتصاد إلى تشويه المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات (مثل : معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، التضخم، إحصائيات ميزان المدفوعات، الإنفاق العام، توزيع الدخل القومي...)، الأمر الذي يؤدي بوقوع صانع السياسة في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب تشخيص غير سليم للمشكلة الاقتصادية، و التي كان بناءها على معلومات خاطئة ناتجة عن وجود اقتصاد موازي².

و من بين آثار هذا الاقتصاد على عملية صناعة و أداء السياسات الرامية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي:

■ تشوه المعلومات : عندما يرتفع حجم القطاع الموازي فسوف تنخفض درجة مصداقية البيانات و الإحصاءات الرسمية، و من ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، و عندما تكون التوقعات غير صحيحة و السياسات غير مناسبة فان النتائج تأتي على عكس المتوقع لها³.

و لان القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، و التي تأخذ الاقتصاد الموازي في الاعتبار فان كفاءتها يصبح مشكوكا فيها و ذلك لأن الإحصاءات المتحيزة لا تسمح بالتقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام، و من ثم قد

¹ غوتي بخشي و طيبي بومدين " الاقتصاد غير الرسمي كحل لازمة (التجربة الجزائرية)"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الأثار و سبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007.

² بن نوي مصطفى و عجيلة محمد " متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الأثار و سبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007.

³ حمدي عبد العظيم " غسل الاموال في مصر و العالم"، القاهرة، 1997، ص 19.

تؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد . بالإضافة إلى أن المعلومات غير الكاملة ينتج عنها سياسات غير سليمة، فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات مكثفة أكثر من اللازم أو العكس، أو في بعض الحالات إلى سياسة مختلفة تماما عن السياسة المطلوب اتخاذها.

إن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة و السياسات غير المناسبة كما هو في البندين أعلاه هي تطبيق سياسات غير مثلى و التي سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة، و بالتالي فإن النتائج المترتبة على السياسة سوف تكون اقل مما هو مطلوب، أو قد تكون النتائج معاكسة يعتمد ذلك على مستوى المسحوبات بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي ، و مستوى أداءهما الاقتصادي. على سبيل المثال: فإن إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي و مستوى التشغيل قد يشير إلى أن الاقتصاد الرسمي يعاني من انحسار، و أن الاقتصاد يعمل في مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل، بينما من الناحية الواقعية قد يكون مستوى الناتج المحلي الإجمالي أكثر بكثير من المستوى المسجل، و أن مستوى البطالة الحقيقي اقل من المستوى المسجل، و يترتب على ارتفاع معدلات البطالة المسجلة اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم، لان جانبا من العمال المسجلين على أنهم في حالة بطالة يعملون فعلا و لكن في الاقتصاد غير الرسمي¹.

و من المعروف أن السياسات التوسعية المغالى فيها تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، و في هذه الأحوال قد تجد السلطات النقدية نفسها مضطرة إلى استيعاب معدل أعلى للتضخم، و ذلك من خلال زيادة عرض النقود بمعدلات أعلى بكثير من تلك التي يجب أن تسود وفقا لمعدل التضخم الحقيقي، و من شأن هذه السياسات في مثل هذه الظروف أن تؤدي إلى رفع مستوى الأسعار بدلا من رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو مستوى التشغيل .

■ **معدلات البطالة :** يسبب الاقتصاد الموازي في إعلان معدل مرتفع للبطالة عن المعدل الحقيقي لها، مما قد يضطر الحكومة إلى تطبيق سياسات اقتصادية توسعية بشكل

¹ كدودة عادل و بن بريكة الزهرة " الاقتصاد غير الرسمي ، مفهومه ، اشكاله ، قياسه ، اسبابه ، معالجته "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار و سبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007.

مبالغ فيه ، حيث يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول عن الأنشطة التي تمارسها في نطاق الاقتصاد الموازي ، ضمن الفئات العاملة في المجتمع و اعتبارهم عاطلين على خلاف الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة و يعتبر معدل البطالة من الأمور الهامة و الحيوية من الناحية السياسية¹ .

و من هنا تظهر أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته على توفير فرص عمل لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول عليها في الاقتصاد الرسمي .

و لكن لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة ؟. إن الخطأ يرجع إلى الطريقة التي تقاس بها معدلات البطالة بحيث تقوم على أساس المسوحات، التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بمجالتهم الوظيفية .

إن جميع المسوحات التي تتم سواء على نطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية أن الأفراد أمناء في إجاباتهم .

على الرغم من أن نتائج هذا الافتراض قد تكون خطيرة و لا يمكن الاستعانة بها في حالة عدم صحتها² ، فإن هذه الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا في البيانات المشتقة من هذه المسوحات، و بما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات، فإن معظم الاقتصاديين يدخلونها في إطار نماذج اقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز في البيانات، و كنتيجة لذلك فإن نتائجهم تكون متحيزة .

■ معدلات النمو الاقتصادي : عندما يتواجد الاقتصاد الموازي فان معدلات النمو

الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي و الموازي ينمون بصورة متوازية، فان التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد غير الرسمي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي، فان معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح اقل من الواقع و العكس³ .

¹ عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي " التهرب الضريبي و الاقتصاد الاسود "، مرجع سابق الذكر، ص 186.

² قاشي خالد و عرابية الحاج " الاقتصاد الخفي : الاسباب ، الآثار و طرق العلاج "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار و سبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007.

³ عرابية الحاج و قاشي خالد ، نفس المرجع السابق

و لهذا يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في تشويه المؤشرات الاقتصادية في صورة تقديرات اقل من الواقع، او تقديرات مغالى فيها عن معدل النمو الاقتصادي .

وعلى ذلك فان قياسات الناتج الوطني التي لا تأخذ الاقتصاد الموازي في الحسبان تكون غير دقيقة.

و لقياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي، فان ذلك يتطلب دراسة الأثر على ظروف العرض و الطلب في الاقتصاد الموازي الناتجة عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي في مجالات النمو الاقتصادي و البطالة و التضخم.

و ذلك أن النمو البطيء للاقتصاد الرسمي ربما يؤدي من خلال تخفيض معدلات الزيادة في الدخل الحقيقية إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبحث عن دخول إضافية، أو زيادة مصادر الدخل التي يحققونها و ذلك من اجل المحافظة أو تحسين مستوياتهم المعيشية¹.

و تزداد حدة هذه الضغوط إذا كان الكساد مصحوبا بزيادة في الضرائب على الدخل الشخصية، و ذلك لتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد، و هو ما يؤدي إلى تخفيض الدخل الشخصي المتاح للإنفاق المولد من الاقتصاد الرسمي .

و تؤدي مثل هذه الضغوط إلى زيادة عرض العمل في الاقتصاد الموازي خصوصا إذا كانت مصحوبة بارتفاع في معدل البطالة، حيث يزداد عرض العمل الجاهز للتوظيف، مما يزيد من الوضع إلى التحول إلى الاقتصاد الموازي.

و بينما تؤدي البطالة المرتفعة و النمو البطيء للاقتصاد الرسمي إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي من خلال آثار العرض هذه، فان ارتفاع معدلات التضخم ربما تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد من خلال زيادة طلب المستهلكين نحو السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الموازي ، حيث تميل أسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد الموازي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي .

بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الموازي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم أنواع السلع و الخدمات، أو عندما تكون السلع و الخدمات مدعومة من الحكومة بشكل كبير، و تقدم للمواطنين في الاقتصاد الأسود بأسعار منخفضة².

¹ بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، مذكرة ماجستير تحت إشراف بونوة شعيب ، تلمسان، 2007-2008، ص 138.

² بن يشو فتحي ، نفس المرجع السابق ، ص 139.

■ **معدلات التضخم¹**: يعني وجود الاقتصاد الموازي أن معدل التضخم سيكون مغالى فيه، حيث ستميل الأسعار في الاقتصاد الموازي إلى التزايد بمعدلات اقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي، بصفة خاصة عندما يكون الاقتصاد الموازي منافسا للاقتصاد الرسمي في تقديم نفس السلع و الخدمات، فاحد جوانب الاستجابة للزيادة في الأسعار هو زيادة حجم النشاط في الاقتصاد الموازي ، إذ انه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الموازي اقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي، بأعبائه الضريبية و الإجرائية. و على العكس من ذلك فانه من المتوقع في حالة الدول النامية عندما تكون معظم السلع مدعمة أو تخضع للتسعير الجبري، أو تكون الخدمات محددة مع وجود فائض كبير في الطلب على السلع و الخدمات، و مثال ذلك: الدقيق، الاسمنت و الخشب ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز في بيانات التضخم، لان سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الموازي كحقيقة واقعة، و إنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع و الخدمات. و هكذا فانه يمكننا أن نواجه حالتين: إما المغالاة في معدلات التضخم أو أن تظهر معدلات التضخم بأقل من الواقع.

■ السياسة النقدية:

يترتب على الاقتصاد الموازي زيادة الدوافع الأساسية للاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي ، إلا أن الطلب على النقود ليس حساسا للتغيرات في معدلات الفائدة، لان الحاجة إلى تجنب دفع الضريبة و الرغبة عن عدم الكشف عن ممارسة أنشطة غير رسمية قوية للغاية. و على ذلك يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، و يتوقف ذلك على حجم الاقتصاد الموازي.

¹ عرابة الحاج و قاشي خالد " الاقتصاد الخفي : الأسباب ، الآثار و طرق العلاج "، مرجع سابق الذكر .

كما يؤثر الاقتصاد الموازي على السياسة النقدية من خلال سلوك الأساس النقدي $Monetary\ Base^1$ ، أي احتياطات البنوك من النقود و الأرصدة السائلة. و التي يفترض أنها تحت تحكم و سيطرة البنك المركزي، و بما أن نسبة النقود السائلة المستخدمة في الاقتصاد الموازي تعتبر مرتفعة، فان سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي. و لهذا فان سياسة البنك المركزي لابد و أن يتم تحليلها في ضوء أثارها على احتياطات البنوك و الجزء المتبقي من النقود السائلة فقط، بعد استبعاد النقود السائلة المستخدمة بواسطة الاقتصاد الموازي.

فإذا ما كانت السياسة النقدية متشددة، فان ذلك يؤدي إلى تقليل احتياطات البنوك و كذلك الكمية المحتفظ بها من النقود السائلة لأغراض إجراء المعاملات في الاقتصاد الموازي.

و الخلاصة هي أن وجود الاقتصاد الموازي يترتب عليه تقديم بيانات غير حقيقية عن كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: معدلات النمو الاقتصادي، و البطالة، و التضخم، و الاحتياطي النقدي، و غيرها، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة.

➤ اثر الاقتصاد الموازي على الاقتصاد الجزئي

إن اثر الضرر الأكبر الذي ينتج من التهرب الضريبي (إضافة إلى تأثيره على المستوى الكلي للنشاط الاقتصادي) يحدث نتيجة تأثيره على تخصيص الموارد و توزيع الدخل، و ذلك راجع إلى أن الضرائب تلعب دورا مهما في توزيع الدخل، و كذلك كأداة تخصيص الموارد.

▪ **الأثر على توزيع الدخل²**: إن زيادة حجم الاقتصاد الموازي يؤثر أيضا على عدالة توزيع الدخل القومي، حيث يترتب عن نمو هذا القطاع إحداث زيادة كبيرة في الدخل غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع، و هو ما يعني حصول بعض الفئات على دخول كبيرة لا تتناسب مع طبيعة و حجم الأعمال التي تقوم بها، و من ثم فان هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة و التهرب

¹ نسرين عبد الحميد " الاقتصاد الخفي "، دار الوفاء لدنيا الطباعة، 2007، ص 87.

² زين بشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، مرجع سابق الذكر، ص 133.

الضريبي، هذا في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخل المشروعة على زيادة مماثلة أو مواكبة للزيادة في الدخل المحققة في الاقتصاد الموازي ، إلى جانب تحملهم الأعباء الضريبية المرتفعة الهادفة إلى تمويل ذلك النقص في الحصيلة الناشئ عن تهرب البعض من عبء الضرائب، و هو ما يؤدي إلى الإخلال بالعدالة في توزيع الدخل القومي، و من ثم يبدد جهود الدولة من اجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع.

■ **الأثر على توزيع الموارد:** يؤثر وجود الاقتصاد الموازي على أداء الاقتصاد الرسمي بعدة طرق و ينتج عنه آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال إذا حدث نمو في الاقتصاد ككل بما في ذلك الاقتصاد الموازي ، فان الحاجة إلى المزيد من الخدمات العامة سوف يكون أكثر إلحاحا. و بما أن الضرائب تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط، فان مستوى الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سيزداد و تؤدي هذه الزيادة في الضرائب إلى دفع المزيد من الأنشطة إلى التحول نحو الاقتصاد الموازي، حيث تزداد العوائد من التهرب الضريبي، مما يولد المنافسة غير العادلة بين الاقتصاديين بالشكل الذي يمكن للاقتصاد الموازي من اجتذاب قدر أكبر من الموارد¹.

إن التوازن الذي سيصل إليه الاقتصاد في ظل وجود الاقتصاد الموازي سوف يكون اقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع، فعلى مستوى التحليل الاقتصادي الجزئي يؤدي الاقتصاد الموازي إلى تعديل أسلوب استخدام عناصر الإنتاج.

على سبيل المثال يؤدي انخفاض حجم القاعدة الضريبية إلى وجود فارق بين عناصر الإنتاج المستخدمة في القطاعات التي تخفض للضريبة و القطاعات غير الخاضعة للضريبة، و ذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف عناصر الإنتاج بالنسبة للأنشطة التحتية غير الخاضعة للضريبة.

¹ محمد ابراهيم طه السقا " الاقتصاد الخفي في مصر "، مكتبة النهضة - مصر، 1996، ص 82.

إن النتيجة المترتبة على ذلك هي إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة و التي تخضع للضريبة، و الأنشطة الأقل كفاءة و التي لا تدفع الضريبة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة في الاقتصاد.

2.1. الآثار الاجتماعية¹:

- يحقق الاقتصاد الموازي إيرادات و مكاسب كبيرة لفئة من الناس و لكن على حساب الدخل القومي، كما انه يؤدي إلى آثار اجتماعية سيئة جدا من أبرزها زيادة الغني غنا و زيادة الفقير فقرا، كما يسبب سوء توزيع الموارد بين الناس، و خصوصا الاقتصاد الإجرامي و غسيل الأموال يؤدي بشكل مباشر إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و زيادة التفاوت الاجتماعي. و يؤدي أيضا إلى حرمان العمال الاستفادة من التقاعد بسبب عدم تسجيلهم في مصلحة الضمان الاجتماعي، لا سيما أن اغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين و الفئة الشابة، و يحصلون على أجور أعلى مما يمثله في القطاع الرسمي، و لذلك قد تكون هذه بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد و تترافق معه مشاكل اجتماعية كثيرة، بحيث أن الوضع المادي لبعض العاملين في هذا القطاع يتطور مع الزمن، لأنهم يستفيدون من كل خدمات الدولة و لا يسددون أي التزام تجاه خزنتها، و لذلك قد يكون و بحكم موقعهم و علاقتهم مع أصحاب القرار الإساءة بشكل مباشر على أمور هامة مثل: العلامة التجارية، تأمين سلع و خدمات لا يعكس سعر بيعها السعر الرسمي الخ.

و عليه فإن هذا الاقتصاد يساهم في تفشي و انتشار الأمية من خلال أن اغلب العاملين فيه أميين، أي تسربوا من المدارس سواء بعد الابتدائية أو الإعدادية و لا سيما أنهم يتحصلون على دخول تتجاوز أعلى الشهادات، و يرسخون مفهوم أن الحصول على المال

¹ حيان سليمان - باحث اقتصادي - عضو مجلس ادارة جمعية العلوم الاقتصادية بسوريا " اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

هو الغاية دون أي اعتبار للوسيلة، و ينتقل هذا المفهوم إلى أولادهم و بالتالي يصبح عامل معيق للتحصيل العلمي.

و من بين الآثار الاجتماعية الأكثر سلبية، انتشار نوادي القمار و الأعمال الإنتاجية و بالتالي حصول خلل في منظومة القيم الاجتماعية، و زيادة معدلات الجريمة و ازدياد أعداد المجرمين الخ.

1.3. الآثار السياسية

آثار هذا الاقتصاد تتركز في استغلال المجرمين للأموال المتوفرة عندهم في تنفيذ مشاريعهم السياسية و الانتخابية نتيجة لقدرتهم المالية، و قد يصبحون مؤثرين في صياغة و إقرار القرارات السياسية، حيث أن زيادة قوتهم قد تؤدي إلى تراجع هيئة الدولة و بالتالي الإساءة إلى الاستقرار السياسي و الاجتماعي و النمو الاقتصادي¹.

تتدخل أحيانا مافيا الاقتصاد الموازي في دواليب النظام الحاكم حتى يتمكنوا من تسهيل أعمالهم الخفية بطرق غير شرعية، و تجنيد بعض العاملين لحسابهم من خلال الرشوة و الإكراهيات و هذا يحدث الفساد السياسي².

2. الآثار الايجابية للاقتصاد الموازي

على الرغم من الآثار السلبية للاقتصاد الموازي إلا انه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات و مصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة.

و لذلك فان الحجج المدافعة عن القطاع الموازي تتمثل في الايجابيات المتعددة لهذا القطاع و المتمثلة في قدرة هذا الاقتصاد على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور و الضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية³، و من ثم أكثر قدرته على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق بالمقارنة بالاقتصاد الرسمي. بالإضافة إلى القدرة على تقديم السلع و الخدمات بأسعار اقل و بالتالي تحقيق آثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل⁴. كما يساعد على إيضاح التغيرات المطلوبة

¹ حيان سليمان " اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي"، مرجع سابق الذكر.

² حسين حسين شحاتة - استاذ بجامعة الأزهر " الاقتصاد الخفي (غير المشروع) في ميزان الإسلام"، محور الإدارة و الاقتصاد - الحوار المتمدن.

³ نسرین عبد الحمید نبیہ " الاقتصاد الخفي"، دار الوفاء لدنيا الطباعة - الاسكندرية، 2007، ص 94.

⁴ نسرین عبد الحمید نبیہ، نفس المرجع السابق، ص 94.

لكي يصبح الاقتصاد ككل في وضع تنافسي، و بالتالي مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي لكي يصبح الاقتصاد في وضع أفضل¹. و يترك هذا الاقتصاد فائضا اقتصاديا يسمح لقطاع الأعمال بالاستمرار و النمو في ظل سوء التقنين الإداري الحكومي، و المبالغة في الضرائب و الرسوم التي تحد من نمو الأنشطة الاقتصادية القانونية.

كما يحدث هذا القطاع مناصب شغل جديدة و بأجور مماثلة للأجور القانونية، و هذا راجع لاعتماده مصدر لاستمرارية الحياة لشريحة اجتماعية واسعة، و بالتالي يساهم في تأمين الاكتفاء الذاتي. إضافة إلى مساهمته في حل أزمة البطالة و التخفيف من حدتها في المجتمع، من خلال تأمين فرص عمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الرسمي، و يساهم أيضا في تأمين دخول إضافية للعمال.

و يشير Duisburg إلى الاقتصاد الموازي على انه يلعب دور المهدئ الاجتماعي، و يقول انه سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فان وجود اقتصاد خفي منتج و مرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي².

¹ صفوت عبد السلام عوض الله " الاقتصاد السري "، مرجع سابق الذكر، ص 29 و 30.

² نسرين عبد الحميد نبيه " الاقتصاد الخفي "، مرجع سابق الذكر، ص 95.

خلاصة الفصل

كخلاصة يمكننا القول بأن ظاهرة الاقتصاد الموازي هي ظاهرة متعددة الأبعاد و متشعبة الجوانب، و ذلك نظرا لتعدد تعاريفها و مفاهيمها، حيث اختلف معظم الاقتصاديون و الباحثون على تقديم تعريف واضح و دقيق لهذه الظاهرة، الأمر الذي يجعلها محل اهتمام مختلف دول العالم في السنوات الأخيرة.

و كما حاولنا الإلمام بأهم الأسباب التي أدت إلى ظهور و اتساع رقعة الاقتصاد الموازي في مختلف دول العالم، مدرجين مختلف النماذج و الطرق التي يمكن أن تستعمل لتقدير حجم هذا الاقتصاد.

و توصلنا الى إنّ الاقتصاد الموازي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد و وجوده لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج المحلي الإجمالي، و إنما يؤثر على معلومات معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل: معدلات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، و الاحتياطي النقدي، و غيرها، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة. و على الرغم من ذلك فإنه يعد قطاعا بديلا وقت الأزمات و مصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة.

الفصل الثاني
الإطار النظري للاستثمار
الأجنبي المباشر

مقدمة الفصل:

لقد ظهرت الاستثمارات الأجنبية كأحد أهم أوجه العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية و الدول المتقدمة لما لها من أهمية و دور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة و على التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

و نظرا لما تتميز به هذه الاستثمارات الأجنبية من نقل للتكنولوجيا الحديثة و إسهامها في تراكم رأس المال و اعتبارها مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري و زيادة قدراته الإدارية و التنظيمية العالية.

هذه الميزات جعلت معظم الدول تتسابق إلى منح التدابير و التحفيزات و تحديث تشريعاتها لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل تواجد فجوة الادخار - الاستثمار و فجوة الصادرات - الواردات و مواجهتها للعديد من المشكلات كأزمة المديونية الخارجية نتيجة اعتمادها على القروض الخارجية.

و على هذا الأساس يكمن السر في بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل إستثماراتها، غير أنه ليس بإمكان كل الدول أن تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يكون مناخ الاستثمار تأثيرا كبيرا على جلب الاستثمار الأجنبي في المدى الطويل و لهذا عمدت جل الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري لاجتذابه من أجل تقليل التبعية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. و في هذا الإطار سنتطرق في هذا الفصل إلى محاولة التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الجوانب و كذا التعرض إلى كيفية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و لهذا عرضنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، و في المبحث الثاني أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن البحث في موضوع الاستثمار الأجنبي يقودنا إلى التفرقة بين نوعين من الاستثمارات الأجنبية: استثمار أجنبي مباشر و استثمار أجنبي غير مباشر، و من اجل إبراز الفرق الجوهرى بينهما سوف نقوم بتقديم بعض التعاريف:

بالنسبة للاستثمار الأجنبي غير المباشر: لم نجد أن هناك اختلافا كبيرا حول هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية و يقصد به الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المحفظي) أو الاستثمار في الأوراق المالية، و ذلك عن طريق شراء السندات الخاصة باسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي لمالكها حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورن مع الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد تعددت التعاريف و النظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية و من أهمها:

● **تعريف صندوق النقد الدولي FMI:** يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، و هو يعكس هدف حصول كيان (عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر و المؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة².

● **تعريف منظمة التجارة العالمية OMC:** إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها³.

¹ عبد السلام أبو قحف " نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية" مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 13.

² عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

³ عبد الرحمان تومي " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات" ص 41.

● **تعريف منظمة التجارة و التنمية الاقتصادية OCDE:** كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة، كل حكومة، كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة فيما بينهم، كل مجموعة من المؤسسات التي تتمتع بالشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، و هي عبارة عن مستثمر أجنبي إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار الأجنبي و يعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي¹.

و لقد اختلف العلماء الاقتصاديون في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و نذكر من بين أهم التعاريف:

● يعرف ريمون (Raymond Bartrand) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نموذجاً يعني مساهمة استثمار مال مؤسسة في مؤسسة أخرى، و ذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال المؤسسة أو استرجاع مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، و بمعنى آخر للاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس أموال من دولة إلى أخرى و خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة².

● كما يعرف Dominique Plihon الاستثمار الأجنبي على انه مجموع التدفقات النقدية الأجنبية إلى البلد المضيف، و التي تمكن من المساهمة في رأسمال الشركات في البلد المضيف³.

● تعريف فرنسوا كيني François Chesnais: يكون الاستثمار الأجنبي استثماراً مباشراً إذا كان المستثمر الأجنبي يملك 10% فيها أكثر من الأسهم العادية في حقوق التصويت داخل المؤسسة، و هذا المقياس تم اختياره لأنه يقدر على أن تلك المساهمة هي استثماراً طويل المدى يسمح لمالكه لممارسة تأثير على قرارات تسيير المؤسسة⁴.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر وهو: استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي لصاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع و التحكم في عمليات المؤسسة الأجنبية إضافة إلى حق ملكية المؤسسة.

¹ OCDE : Définition de références « détail des investissements internationaux » Paris , 1983, P14

² فارس فضيل ص 9 مرجع سابق ، نقلا عن : Raymond Bertrand « Economie financière internationale » Edition, PUF Paris , 1971 ,P49

³ Dominique Plihon « les désordres de la finance » OPU Algérie , P 173

⁴ بيالة فريد " الشركات متعددة الجنسيات -علاقات- آثار- مواقف" مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر-1995.

و بعد التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي بنوعيه (المباشر و غير المباشر) ، يمكننا التمييز بين هذين الأخيرين ، من خلال معياري السيطرة و المراقبة.

فالأول: يشير إلى تحركات رأس المال التي تتضمن ملكية و نوع من المراقبة و التحكم في اتخاذ القرار من قبل المستثمر، أما الثاني: فهو نوع من التدفق الذي يطلق عليه رأس المال التمويلي مثل شراء السندات و غيرها من الأوراق المالية.

2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلان هما: الاستثمار المشترك أو المشروعات المشتركة و الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

1.2. الاستثمار الأجنبي المشترك:

يعتبر اتفاق بين مؤسستين أو أكثر على إقامة تعاون فيما بينهما، و يمكن النظر إلى المشروعات على أنها اشتراك في الملكية بين شركتين دولية و أخرى محلية، و يكون نشاطها إنتاجي خدمي على أساس اقتسام مصاريف أو أرباح هذا المشروع، تكون نسبة الملكية الشراكة الدولية تتراوح بين 10% إلى 90% و عادة إلى 75% .

و من خلال هذا المفهوم يمكن القول بان هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطوي على اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، احدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف. كما يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص، أو قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك.

كما أن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط و إنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

و تجدر الإشارة انه في كل حالة من الحالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع¹.

¹ عبد السلام ابو قحف " السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية " مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989، ص 34-35

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال.

2.2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

غالبا ما تكون هذه الاستثمارات عن طريق إنشاء فروع أو عن طريق شركة تابعة، و تتميز بـ كبر حجمها و ضخامة مشروعاتها و بذلك تتحمل درجة عالية من المخاطرة¹.

و يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، إلا انه يقابله تردد و الرفض في بعض الأحيان من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري خوفا من التبعية الاقتصادية و ما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي و الدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

3. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتجسد دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر في العلاقة القائمة بين المستثمر (البلد الأصلي) و المستقبل (البلد المضيف)، فمهما كان نوعه و المخاطر المحيطة به، فانه يسعى دوما لتحقيق أهدافه، و لإيضاح ذلك نعرض بالتتابع كل عامل من العوامل التي تدفع إلى الاستثمار في الخارج أو استقطابه نحو البلد المضيف، حيث تختلف الأسباب بين اقتصادية، قانونية، سياسية و اجتماعية.

1.3. العوامل الاقتصادية:

تختلف العوامل الاقتصادية من بلد لآخر، و يمكن حصر أهمها في كون الاستثمار الأجنبي يبحث عن الأسواق رغبة في النمو و التوسع فينتجه نحو الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة، و هذا يعد بديلا

¹ فيصل فارس " الاستثمار الأجنبي المباشر " مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 10، 2004، ص 210

عن التصدير¹ خصوصا إذا كانت طبيعة النشاط الاقتصادي و التجاري ذات نمط سريع التلف ما يستوجب الإنتاج في أسواق الاستهلاك تفاديا لتلف المنتج² هذا من جهة. و من جهة أخرى التوجه إلى عدة أسواق من اجل التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة، من اجل الحد من الانعكاسات السلبية للالزامات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة³.

كما يسعى المستثمر من وراء توظيفه لأمواله إلى المحافظة على مشروعه التجاري و نجاحه، و يتم ذلك بتحقيق عوائد ملائمة و ربحية مناسبة، و من اجل ذلك يبحث الاستثمار الأجنبي عن عوامل إنتاج بتكلفة اقل ، فيتجه نحو الدول الأخرى التي تختلف فيها درجات نمو الاقتصاديات⁴ ، و تتوافر فيها الموارد الطبيعية و العمالة الماهرة و الكفاءة و بتكاليف اقل، فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات و الكهرباء و غيرها⁵.

كما تجدر الإشارة إلى انه من بين الأسباب الدافعة إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي التقدم العلمي و التقني، حيث تعتمد الدول النامية على وجه الخصوص إلى اعتماد صيغة التعاون العلمي الذي يتجسد عموما بعقود الاستثمار المتعلقة بالبحث و التطوير ثم الإنتاج مع مؤسسات الدول المتقدمة ذات القدرات العلمية و التكنولوجية⁶.

و أيضا من بين الأسباب التي تدفع بالدول إلى الاستثمار في الخارج هي القيود على عمليات الاستيراد و التصدير التي تضعها الدول المستوردة، و المتمثلة في فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة أو وضع حد أقصى لكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها، أو فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية التي تعيق التصدير، و تفاديا لذلك و لتخطي كل هذه الحواجز تقوم الدول المصدرة بإنشاء وحدات إنتاجية في الدول التي تطبق مثل هذه الإجراءات التقييدية⁷.

¹ سليمان عمر عبد الهادي " الاستثمار الاجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي و الاقتصاد الوضعي " الاكاديميون للنشر و التوزيع عمان- الاردن، الطبعة الاولى، 2009، ص 67.

² دريد محمود السامرائي " الاستثمار الاجنبي المعوقات و الضمانات الثانوية" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، 2006، ص 77

³ دريد محمود السامرائي " نفس المرجع السابق" ص 78

⁴ دريد محمود السامرائي " نفس المرجع السابق" ص 77

⁵ سليمان عمر عبد الهادي " نفس المرجع السابق" ص 67

⁶ دريد محمود السامرائي " نفس المرجع السابق" ص 78

⁷ دريد محمود السامرائي " نفس المرجع السابق" ص 79

2.3. العوامل القانونية:

تقوم تشريعات و قوانين الاستثمار وطنية كانت أم دولية، بدور هام في توفير الحماية القانونية و الضمان الكافي لدفع المستثمر الأجنبي إلى استثمار رؤوس أمواله و خبرته الفنية و العلمية خارج حدود دولته، دون أن يؤدي إلى الأضرار بالاقتصاد الوطني للدولة المستقطبة للاستثمار، و يتجسد ذلك من خلال إصدار تشريعات داخلية لتنظيم هذه الاستثمارات، و حمايتها و ضمانها و تشجيع تدفقها نحو البلد المستقطب هذا من جهة ، و من جهة أخرى تقوم الدول المصدرة لرأس المال بإصدار قوانين تشجع بمقتضاها مؤسساتها التجارية على الاستثمار في الخارج، بحيث تقدم لها ضمانات مالية و تسهيلات ضريبية و منحها قروض بشروط ميسرة و غيرها من التسهيلات و التحفيزات من اجل التوجه إلى الاستثمار في الخارج¹.

بالإضافة إلى التشريع الدولي و المتمثل في الاتفاقيات الدولية بين الدولة المستثمرة و الدولة المستقطبة للاستثمار، حيث تختص هذه الاتفاقيات بتتبع المعاملات و التزامات الاستثمارات الأجنبية و تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار الأجنبي².

3.3. العوامل السياسية و الاجتماعية:

إن الاستقرار السياسي في الدولة التي ترغب في جذب الاستثمار الأجنبي يعد عاملا فاعلا في تشجيع هذا الاستثمار على الإقبال و المساهمة في تنمية اقتصاديات تلك الدولة حيث أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما، إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها³.

أما الجانب الاجتماعي فيتمثل في تفضيل المستهلكين للمنتجات الوطنية على غيره في البلد المضيف للاستثمار، و على هذا الأساس تستقطب رؤوس الأموال لإنشاء وحدات إنتاجية في البلد المضيف⁴.

¹ دريد محمود السامرائي " نفس المرجع السابق" ص 80-81

² دريد محمود السامرائي " نفس المرجع السابق" ص 82

³ دريد محمود السامرائي " نفس المرجع السابق" ص 82

⁴ دريد محمود السامرائي " نفس المرجع السابق" ص 83

4. محددات الاستثمار الأجنبي:

يقصد بمحددات الاستثمار المناخ الاستثماري الذي يعرف على أنه مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية والإجرائية، حيث تختلف هذه العوامل من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وتؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري وكذا في قرار المستثمر الأجنبي، إما سلباً أو إيجاباً، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمار¹. ويتوقف ذلك على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تلخيص تعريفه على أنه: "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص الوطني والأجنبي أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمار"².

ولهذا تسعى الدول الباحثة عن الاستثمارات إلى تحسين مناخها الاستثماري وتوفير الظروف الملائمة من أجل كسب ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماراته نحو بلدها دون آخر.

و تتمثل المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في:

4.1. المحددات السياسية:

إن توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطاً أساسياً لا يمكن الاستغناء عنه من أجل السير الحسن للاستثمار، بحيث له تأثير كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو البلد، ذلك أن عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات السياسية والأمنية التي قد تعاني منها دولة ما، قد تؤدي إلى خلق مناخ غير مؤكد من حيث المخاطر والأرباح بالنسبة للشركات الاستثمارية، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار قبول أو رفض الاستثمار في بلد ما ليس على أساس المردودية الاقتصادية والمالية للمشروع فحسب وإنما بناءً على درجة الاستقرار السياسي³.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 29

² سامي عفيفي حاتم "الاقتصاد المصري بين الواقع والطموح" القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998، ص 50.

³ شعور حبيبة "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة" مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007 ص 46.

و هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على مدى ملائمة المناخ السياسي الاستثماري بالدولة، و تتمثل في النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو ديكتاتوريا، و يفضل المستثمرون النظام الديمقراطي الراسخ أما النظام الثاني فهو عرضة للتغيير في سياساته باستمرار بالإضافة إلى التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، ما يعيق المنافسة و يؤثر سلبا على الإمكانيات و الموارد المتاحة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي في مشاريعه¹.

كما يعتبر الاستقرار السياسي المحلي احد أهم الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي نحو البلد، و يرتبط ذلك بعدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف، و يرتبط أيضا بإيديولوجية الحكم الممارس، حيث تتدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الدول التي تتبنى مفاهيم و سياسات الحرية الاقتصادية.

بالإضافة إلى ضرورة وجود الاستقرار السياسي للدول المجاورة تجنباً للمخاطر الإقليمية و كذا علاقة الدولة المضيغة بالدول الأخرى تلعب دورا مهما، حيث كلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملا في جذب الاستثمار الأجنبي².

و رغم ذلك فان غياب هذا المحدد "الاستقرار السياسي" في البلد المضيف لم يؤثر كثيرا على المستثمرين الأجانب، حيث قد ساهم النظام العالمي في تقليل المخاطر عن طريق بعض الآليات التي تحمي حقوق المستثمر تدعى بأنظمة التأمين من المخاطر السياسية و الاقتصادية³.

2.4. المحددات الاقتصادية:

تتمثل المحددات الاقتصادية التي تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية في مختلف السياسات الاقتصادية في البلد المستقبل، فكلما كانت هذه السياسات الاقتصادية مستقرة و واضحة و تدار بطريقة منظمة و مدروسة زادت فرص الاستثمار الأجنبي نحو هذا البلد.

¹ HENNI Bourguinet « théorie de l' investissement direct étranger » 1985, p 27

² ناجي بن حسين " مناخ الاستثمار في الجزائر" مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 15، 16، مارس 2004.

³ لورا والاس " الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار" مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 29، العدد 1 ، مارس 1992، ص 28.

و تكمن هذه المحددات الاقتصادية بالنسبة لطرفي الاستثمار سواء كان مصدرا أو مستوردا، فيما يلي:

- الاستقرار الاقتصادي: و الذي يأتي مباشرة في المقام الثاني بعد التحقق من الاستقرار السياسي، و يتمثل في توفير جملة من توازنات الاقتصاد الكلي و مدى وضوح السياسات النقدية و المالية، الضرائب، شروط العمل، التأمين و الشفافية في المعاملات المالية، و استقرار التعريفات الجمركية و اعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، لان التضخم يؤدي إلى تآكل القيم النقدية و يعمل على تشويه الحقائق الاقتصادية، و البيانات مما يعقد عملية التنبؤ الاقتصادي¹.

- حجم السوق: حجم السوق و احتمالات نموه من أهم المزايا التي تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي، و يتحدد حجم السوق بمقاييس تتمثل في حجم السكان، الدخل الوطني، الناتج المحلي الإجمالي و متوسط دخل الفرد و غيرها من المقاييس². و توجد علاقة ارتباط قوية بين هذه المقاييس و نمو حجم السوق، حيث أن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع معدلات نموه، يؤدي إلى تحسين مستوى دخول الأفراد، ما يدفعهم إلى زيادة حجم استهلاكهم و تحسين أنواعها، الأمر الذي يخلق أسواقا جديدة و يساعد على توسيعها، و بالتالي يصبح السوق بحاجة إلى استثمارات أكثر لتلبية الطلب المتزايد، و هو ما يمثل ميزة مشجعة للمستثمر الأجنبي لتوظيف أمواله و استثمارها في البلد التي تتسم بارتفاع حجم إجمالي ناتجه المحلي الإجمالي و ارتفاع درجات نموه³.

- درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي: يوفر الانفتاح على العالم الخارجي مناخا استثماريا يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية و تخفيض القيود على التبادل التجاري، و حرية حركة عناصر الإنتاج، ما يسمح للمستثمر الأجنبي بتصريف المنتجات في الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية، و أيضا بالحصول على عوامل الإنتاج المستوردة بأقل التكاليف⁴.

¹ عليان نذير، منور او سرير " حوافز الاستثمار الخاص المباشر " مجلة الاقتصاديات، شمال افريقيا، 2005، ص 117.

² محمد عبد العزيز عبد الله عبد " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي " دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان الأردن، سنة 2005.

³ قدي عبد المجيد " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري " ملتقى وطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية " جامعة عمار تلجي، الاغواط، 8 و 9 افريل 2002،

⁴ Mathieu T.KOUKPO « déterminants des investissements directs étrangers dans les pays de l'UEMOA » IDEP Institut africain de développement économique et de planification, mai 2005, P16

- أسعار الصرف: إن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري حيث أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى، كما قد تُعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة¹، بحيث أنها تؤثر بصورة كبيرة و مباشرة على تكاليف عوامل الإنتاج من يد عاملة و رأس المال و غيرها، و ذلك بالزيادة أو النقصان ما قد يحد من قدرة المستثمر الأجنبي على تقييم المشروع الاستثماري، و تقدير القيمة الحقيقية لأرباحه، و هذا ما يدفعه في الغالب إلى تجنب الاستثمار داخل الدولة التي لا تتسم أسعار الصرف فيها بالاستقرار و الثبات².

- التضخم: يتمثل التضخم في زيادة العرض النقدي عن كتلة الإنتاج و بالتالي زيادة الطلب الفعلي عن العرض المتاح للسلع و الخدمات، ما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار المحلية بما فيها أسعار عوامل الإنتاج ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي بما فيها منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر، و بالتالي ارتفاع أسعارها، و انخفاض قدرتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة داخل الأسواق، و ذلك ناتج عن التأثير السلبي الذي يخلفه التضخم على سعر صرف العملة الوطنية. كما يؤدي التضخم أيضا إلى تشويه المعلومات الاقتصادية بسبب تقلبات الأسعار السائدة و ارتفاعاتها المتتالية، و عليه فالتضخم يساهم في مجمله في خلق مناخ غير مناسب للاستثمار³.

- البنية التحتية: يعتمد المناخ الاستثماري كذلك على نوعية الهياكل القاعدية كميزة جاذبة للاستثمار و يتعلق الأمر بالطرق، الجسور، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية و خدمات الكهرباء و الاتصالات و الماء و المرافق الأخرى، لان تدفق السلع و الخدمات و المعلومات يتوقف على مدى صلاحية البنية التحتية و توفيرها، و مساهمتها في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات و ضمان الانطلاقة القوية و السريعة للمشاريع بحيث تسمح للمستثمر الأجنبي بتوزيع إنتاجه بسهولة و الوصول إلى كافة أسواق الدول المضيفة و غيرها من الأسواق الأجنبية⁴.

¹ يوسف مسعداوي " تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع اشارة لبعض حالات الدول العربية " مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، العدد الثالث، مجلة علمية محكمة سداسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2008، ص 183

² خرافي خديجة " دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع المالية العامة، 2016/2015، ص 85.

³ خرافي خديجة " دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب" مرجع سابق الذكر ص 86.

⁴ قدي عبد المجيد " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري" مرجع سابق الذكر ص 147.

و عليه فإن مدى جودة البنية التحتية و طبيعة خدماتها إضافة إلى مدى تغطيتها للمناطق المختلفة للبلد المضيف يعتبر من بين العوامل المحددة لطبيعة و نوع الاستثمار الأجنبي¹.

- الحوافز المالية و التمويلية: تعتبر هذه الحوافز مشجعة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي نحو البلد المضيف و تتمثل هذه الحوافز في عدم وضع قيود على تملك المشاريع الاستثمارية سواء تملكا كاملا أو جزئيا، و أيضا السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات (مشاكل العقار الصناعي و التجاري)، إضافة إلى إعفاء أو تخفيض الواردات و الصادرات الخاصة بمستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية و تسهيل الإجراءات الجمركية المرتبطة بها. و خصوصا إعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب على الأرباح التجارية أو الصناعية لمدة قد تصل إلى 15 سنة بعد بدء مرحلة الشغل.

إضافة إلى توفير تأميننا حكوميا لتغطية بعض أنواع المخاطر، مثل تقلبات أسعار الصرف و خفض العملة و الأخطار غير التجارية، و كذا توفير ضمانات قانونية تتمثل في التعويض عن التأميم أو نزع الملكية حتى يكون هذا تعويضا عادلا و فعليا خلال مدة معقولة².

3.4. المحددات القانونية³:

يعتبر الإطار القانوني من أهم المحفزات لجذب الاستثمار الأجنبي و نموه و تطوره، حيث انه يحدد القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية، و الشكل القانوني الذي تتخذه، و كذا القطاعات الاقتصادية التي يسمح لها بالاستثمار فيها، إضافة إلى حجم و أنواع الضرائب التي تخضع لها، و من جهة أخرى يضمن الحماية القانونية الكافية لتشجيع المستثمر الأجنبي على الاستثمار خارج حدود دولته.

و حتى يكون الإطار التشريعي محفزا لا بد أن يتوافر على مجموعة من القوانين و التشريعات التي تضمن للمستثمر الأجنبي حقوقه دون الإضرار بالاقتصاد الوطني للدولة المضيفة، و يتضح ذلك من خلال:

¹ خرافي خديجة " دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب" مرجع سابق الذكر ص 87،

² عبد السلام ابو قحف " الاشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية" الاسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2003، ص 62 و 63.

³ خرافي خديجة " دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب" مرجع سابق الذكر ص 74,75.

إصدار تشريعات قانونية تحدد بصورة واضحة و ثابتة و بشفافية، أسس التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بدءاً من طرق استقطابها و حمايتها إلى انتهاء تصفيتها. و كما يجب التأكيد من خلال نصوص تشريعية واضحة على ضرورة عدم تطبيق أي مراجعات أو إلغاءات قانونية قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات القائمة، فالعامل الأساسي الذي يحد من جاذبية المناخ الاستثماري، و يدفع المستثمر الأجنبي إلى العزوف عن الاستثمار هو عدم التأكد من قرارات و تصرفات السلطات الحكومية.

إضافة إلى إصدار تشريعات تضمن الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية كالتوقيف و التأميم و المصادرة و نزع الملكية، و العمل على التأكيد على ضرورة حماية حقوق الملكية، و التي تعتبر من بين العوامل الأساسية المحددة لجودة و كفاءة المناخ الاستثماري للدول المضيفة.

و كذا إصدار تشريعات تضمن الحماية ضد المخاطر الناجمة عن الاضطرابات السياسية و الاجتماعية الداخلية و عدم استقرار أوضاع الأمن. بالإضافة إلى ضرورة توفير نظام قضائي يضمن تنفيذ القواعد و الاتفاقات و حل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين الأجانب و المحليين و بين المستثمرين و الجهات الحكومية للدولة المضيفة.

و أيضاً العمل على إبرام اتفاقيات دولية مع الدول الأم لرؤوس الأموال الأجنبية إذ تلعب دوراً هاماً في نمو و تطور الاستثمار الأجنبي إثر التسهيلات التي تقدمها للمستثمرين الأجانب.

و عليه فإن على الدولة الراغبة في استقطاب الاستثمار الأجنبي أن توفر مناخاً قانونياً يشجع المستثمر على استثمار أمواله بها.

4.4. المحددات الاجتماعية الثقافية و الدينية:

تؤكد الدراسات أن للمحددات الاجتماعية و الثقافية و الدينية دور في تحديد حجم الاستثمار و تدفقاته و تكمن هذه المحددات أساساً في العادات و التقاليد و الدين و الأعراف و قيم أفراد المجتمع، بحيث ترتبط هذه المحددات بشكل و طيد بمستويات التنمية في الدولة المضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية هذا من جهة، و من جهة أخرى تأثيرها الكبير على

تفضيلات أفراد المجتمع الاستهلاكية و الشرائية و التي تمثل بدورها الحصة السوقية لكل سلعة من سلع المستثمر الأجنبي.

و عليه فإن عادات و تقاليد و ثقافة و قيم المجتمع تحدد هيكل السوق المحلي بحيث تعكس تفضيلات جمهور المستهلكين من خلال تحديد طبيعة و نوع و حجم السلعة المباعة، فعلى سبيل المثال: يحرم الدين الإسلامي أكل لحم الخنزير لذلك فمن المستحيل تسويق هذا المنتج في المجتمعات الإسلامية و لذلك فعلى المستثمرين دراسة هذه المحددات للمجتمع المستهدف قبل بدأ الاستثمار¹.

و بالإضافة إلى الآفات الاجتماعية فابتعاد المجتمع عن الرشوة و البيروقراطية بحيث أن انتشار الرشوة بين الموظفين و المسؤولين يؤثر بطريقة مباشرة على تكلفة المعاملة، و كذا بالنسبة للبيروقراطية التي تعرقل تفعيل الاستثمار كطول الإجراءات الإدارية التي من شأنها أن تؤثر على سلوك المستثمر الأجنبي المباشر في بلد دون آخر².

المبحث الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره

1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي :

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عبر الحدود في الدور المهم الذي يمثله في عمليات التنمية الاقتصادية، فهو القوة الاقتصادية الدافعة للنمو خصوصا بعد أن أصبح وسيلة بديلة عن الاقتراض³.

و لقد أدى ظهور الأزمات العالمية المالية و الاقتصادية إلى تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر و انتشاره في الاقتصاد العالمي، نظرا لما خلفته هذه الأزمات من ارتفاع معدلات التضخم و البطالة و انخفاض حصص السوق المحلية للدول و تدهور مداخلة، مما انعكس سلبا على الاقتصاد العام و زاد من عجز الميزان التجاري، هذا ما دفع الدول

¹ خرافي خديجة " دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب" مرجع سابق الذكر ص 90.

² وفاء عبد الأمير الدباس كلية العلوم الادارية و المالية ، جامعة الاسراء الخاصة ، الاردن، مداخلة بالملتقى الدولي بجامعة خسيبة بن بوعلى الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 افريل 2006.

³ عبد الرحمان صيري " اتجاهات الاستثمار الدولي، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية" العدد رقم 61 السنة الثامنة، 1998، ص 1.

صاحبة رؤوس الأموال إلى البحث عن أسواق خارجية لتدويل نشاطها عن طريق الاستثمار بدول أخرى.

لهذا و بالإضافة إلى أن الدول المستقبلية كانت في حاجة إلى رؤوس الأموال و التكنولوجيا و المهارات الإدارية و غيرها، و هذا ما يوفره الاستثمار الأجنبي إضافة إلى خلق فرص عمل و التخفيض من معدلات البطالة، إضافة إلى تمويل المشروعات عن طريق التحويلات الرأسمالية ما يساعد في زيادة الصادرات و تقليل عجز الميزان التجاري¹.

نتيجة للأسباب السالفة الذكر تزايدت و اختلفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تأكدت أهميته في الاقتصاد العالمي.

1.1. التوزيع الإقليمي للتدفقات الداخلة و الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تبينت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقاته الداخلة و الخارجة بين دول العالم، و الجداول الموالية توضح أكثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم في السنوات ما بين 1994 إلى 2016 بناء على تقارير الأونكتاد للاستثمار العالمي في مختلف الفترات.

¹ دريد محمود السامرائي " الاستثمارات الأجنبية المباشرة" بيروت، 2006، ص 41.

جدول رقم 2-1: التوزيع الإقليمي للتدفقات الداخلة و الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر
للفترة 1994-2005: الوحدة: مليارات الدولارات

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر							تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد							المنطقة
2005	2004	2003	2002	2001	2000	99-94	2005	2004	2003	2002	2001	2000	94-99 المتوسط السني	
646,2	686,3	514,8	485,4	684,8	1097,5	486,6	542,3	396,1	354,5	441,2	599,3	1133,7	373,9	الاقتصاديات المتقدمة
618,8	398,0	317,0	281,7	474,0	871,4	326,5	433,6	217,7	274,1	314,2	393,1	721,6	220,4	أوروبا
554,8	334,9	287,1	265,8	435,4	813,1	304,2	421,9	213,7	253,7	307,1	382,0	696,1	210,3	الاتحاد الأوروبي
45,8	31,00	28,8	32,3	38,3	31,6	22,8	2,8	7,8	6,3	9,2	6,2	8,3	3,4	اليابان
12,7-	222,4	129,4	124,9	124,9	142,6	114,3	99,4	122,4	53,1	74,5	159,5	314,0	124,9	الولايات المتحدة
5,7-	64,9	39,7	36,2	47,6	51,9	22,9	6,5	48,3	25,0	43,4	40,4	89,7	25,1	البلدان المتقدمة الأخرى
117,5	112,8	35,6	49,7	76,7	143,8	64,9	334,3	275,0	175,1	163,6	221,4	266,8	166,4	الاقتصاديات النامية
1,1	1,9	1,2	0,3	2,7-	1,5	2,5	30,7	17,2	18,5	13,0	19,9	9,6	8,4	إفريقيا
32,8	27,5	15,4	14,7	32,2	60,0	18,9	103,7	100,5	46,4	54,3	89,4	109,0	65,2	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
83,6	83,4	19,0	34,7	47,2	82,4	43,5	200,0	157,3	110,5	96,2	111,2	148,3	92,9	آسيا و اوقيانیا
83,6	83,4	19,0	34,7	47,1	82,2	43,5	199,6	156,6	110,0	96,1	112,0	148,0	92,4	آسيا
15,9	7,4	2,2-	0,9	1,2-	1,5	0,3	34,5	18,6	12,3	6,0	7,2	3,5	3,1	غربي آسيا
54,2	59,2	14,4	27,6	26,1	72,0	32,3	118,2	105,1	72,8	47,4	78,8	116,3	58,5	شرقي آسيا
11,3	1,8	0,2-	2,5	6,9	0,9	2,2	72,4	60,6	53,5	52,7	46,9	40,7	40,7	الصين
1,5	2,1	1,4	1,7	1,4	0,5	0,1	9,8	7,3	5,7	7,0	6,4	4,7	3,4	جنوب آسيا
12,0	14,7	5,4	4,6	20,8	8,2	10,7	37,1	25,7	19,9	15,8	19,6	23,5	27,4	جنوب شرق آسيا
0	0	0	0	0,1	0	0	0,4	0,7	0,4	0,1 ++	0,1	0,3	0,5	اوقيانیا
15,1	14,0	10,7	4,7	2,7	3,2	1,6	39,7	39,6	24,2	12,9	11,5	9,1	7,8	جنوب شرق أوروبا و كومنولث الدول المستقلة
778,7	813,1	561,1	539,5	764,2	1233,0	553,1	916,3	710,8	557,9	617,7	832,2	1409,6	548,1	العالم

المصدر: الاوتكاد تقرير الاستثمار العالمي 2006

جدول رقم 2-2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة و الصادرة عبر العالم في الفترة 2007_2011: الوحدة: مليارات الدولارات

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج					تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل					المنطقة
2011	2010	2009	2008	2007	2011	2010	2009	2008	2007	
1694,4	1451,4	1101	1929	2268	1524,4	1309,01	1114	1771	2100	العالم
1237,5	989,6	821	1572	1924	747,9	618,6	566	1018	1444	الاقتصادات المتقدمة
383,8	400,1	229	296	292	674,4	616,7	478	630	565	الاقتصادات النامية
3,5	7	5	10	11	42,7	43,1	59	72	63	افريقيا
99,7	119,9	47	82	56	217	187,4	117	183	164	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
25,4	16,4	23	38	47	48,7	58,2	68	90	87	غربي آسيا
9,2	11,5	4,2	5,8	5,3	46,7	42,2	50,5	62,1	42,5	الاقتصادات الضعيفة هيكلية و المهشة و الصغيرة
3,3	3,1	1	3	2	15	16,9	28	32	62	اقل البلدان نموا
6,5	9,3	3	2	4	34,8	28,2	22	26	16	البلدان النامية غير الساحلية
0,6	0,3	0,3	1	0	4,1	4,2	5	8	5	الدول النامية الجزرية الصغيرة
73,1	61,6	48,8	/	/	92,2	73,8	72,4	/	/	الاقتصادات الانتقالية

المصدر:- الأونكتاد تقرير الاستثمار العالمي 2010

- الأونكتاد تقرير الاستثمار العالمي 2012

جدول رقم 2-3: تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة و الصادرة لمناطق العالم في فترة 2013_2016

الوحدة: مليارات الدولارات

التدفقات الصادرة				التدفقات الواردة				المنطقة
2016	2015	2014	2013	2016	2015	2014	2013	
1044	1065	801	826	1032	962	522	680	الدول المتقدمة
515	576	311	320	533	504	306	323	الاتحاد الأوروبي
365	367	372	363	425	429	165	283	أمريكا الشمالية
383	378	446	409	646	765	698	662	الدول النامية
18	11	15	16	59	54	58	52	افريقيا
363	332	398	359	443	541	468	431	آسيا
35	293	365	312	101	448	383	350	شرق و جنوب شرق آسيا
6	8	12	2	54	50	41	36	جنوب آسيا
31	31	20	45	28	42	43	46	غرب آسيا
1	33	31	32	142	168	170	176	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
25	31	72	76	68	35	56	85	الدول المتحولة
1452	1474	1318	1311	1746	1762	1277	1427	العالم

المصدر: الأونكتاد تقرير الاستثمار العالمي 2016 / 2017 UNCTAD, FDI/MNE World investment report

تتجلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقاته الداخلة و الخارجة بين دول العالم حيث قدرت التدفقات الاستثمارية الواردة عبر العالم ب 1409,6 مليار دولار سنة 2000 ، في حين بلغت الصادرة منها 1233 مليار دولار في نفس السنة، و نلاحظ انحدار في التدفقات الاستثمارية في العالم في الفترة 2001-2003 بحيث بلغت الواردة منها 557,9 مليار دولار سنة 2003 أما الصادرة فقدت ب 561,1 مليار دولار في نفس السنة. و لعل السبب في هذا الانخفاض هو تدهور المناخ الاستثماري في دول العالم.

و لقد قفزت التدفقات الواردة في العالم في الفترة 2004 إلى غاية 2007 بحيث وصلت سنة 2007 إلى 2100 مليار دولار، في حين وصلت الصادرة منها إلى 2268 مليار دولار لنفس السنة، ثم نلاحظ ارتفاع مستمر و خفيف في السنوات الموالية في كل من سنة 2011، 2013، 2014، 2015 إلى غاية 2016 حيث وصلت الواردة في سنة 2016 إلى 1746 مليار دولار أما الصادرة فقدت ب 1452 مليار دولار.

أما عن التوزيع الإقليمي للاستثمارات الأجنبية في مختلف دول العالم فالملاحظ من الجداول السابقة أن الدول المتقدمة استحوذت على النسبة العالية و ذلك لما تتمتع به من قواعد صناعية، و أسواق ضخمة و قدرات تكنولوجية راقية و بيئة استثمارية جاذبة، كل ذلك كان كافيا لتدفق رؤوس في شكل استثمارات معظمها من الدول المتقدمة ذاتها.

و هذا ما لاحظناه في الجداول السابقة، بحيث أن الدول المتقدمة استقبلت خلال الفترة 1994-1999 ما قيمته 373,9 مليار دولار كمتوسط سنوي في حين قدرت الاستثمارات الصادرة خلال نفس الفترة نحو 486,6 مليار دولار كمتوسط سنوي، و عليه فان الاستثمارات المباشرة للدول المتقدمة الخارجة منها أكبر من استضافتها لها، و هي نفس الملاحظة التي تخص التدفقات في الفترة 2003-2005 مع انخفاض طفيف في نسبة التدفقات بين سنة و أخرى.

أما في السنوات الموالية من 2007 إلى 2016 فالملاحظ أن التدفقات الخارجة كانت نسبتها في تزايد مستمر مقارنة مع التدفقات الداخلة إلى الدول المتقدمة، حيث بلغت نسبة الاستثمارات الصادرة من الدول المتقدمة من إجمالي الاستثمارات الصادرة في العالم نسبة

84,8% سنة 2007 و تراوحت ما بين 80% و 70% في السنوات الموالية إلى غاية استقرارها عند 71,9% سنة 2016.

في حين الاستثمارات الداخلة إلى الدول المتقدمة فكانت في انخفاض مستمر مقارنة بالصادرة منها بحيث بلغت نسبتها سنة 2007 ما يقارب 67,8% لتنخفض إلى 42,6% سنة 2016، و ذلك كون أن الدول المتقدمة تعتبر المصدر الرئيسي لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، و عليه فهي تبحث على الاستثمار خارج محيطها.

أما فيما يخص تدفقات الاستثمار الأجنبي المتجهة إلى الخارج من البلدان النامية و من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية فإنها عرفت تزييدا ملحوظا حيث استقبلت في الفترة 1994-1999 ما يقارب 166,4 مليار دولار كمتوسط سنوي في حين بلغت التدفقات الخارجة 64,9 مليار دولار كمتوسط سنوي و الملاحظ في البلدان النامية أن التدفقات الاستثمارية الداخلة لها أكبر من الخارجة منها، و ذلك من جراء التحسن الذي شهدته الدول النامية جراء إعادة هيكلة اقتصادياتها و تحسين مناخ استثمارها، إلا أن نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر يظل دوما أقل بكثير من نصيب الدول المتقدمة.

تزايدت التدفقات الاستثمارية الواردة نحو الدول النامية في الفترة 2000-2005 حيث وصلت إلى غاية 334,3 مليار دولار سنة 2005، و في المقابل عرفت انخفاض طفيف فيما يخص التدفقات الاستثمارية الصادرة سنة 2001 و 2002 لترتفع قليلا في الفترة 2003-2005، و تبلغ ذروتها 117,5 مليار دولار سنة 2005.

واصلت التدفقات الاستثمارية الواردة للاقتصادات النامية و الانتقالية ملاحقة خطى النمو في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تراوحت نسبتها في الدول النامية من إجمالي الاستثمارات العالمية ما بين 30% و 50% لتصل إلى ذروتها سنة 2014 بنسبة 53,2% مع انخفاض طفيف في كلا من سنتي 2015 و 2016 بنسبة 42,4% و 37% على التوالي.

أما الدول في المرحلة الانتقالية فبلغت أعلى نسبة لها 6% سنة 2011 لتنخفض تدريجيا إلى غاية وصولها إلى 3,9% سنة 2016، أما بالنسبة للتدفقات الاستثمارية الصادرة من البلدان النامية فعرفت ارتفاعا طفيفا في سنوات 2007، 2008، 2009 لتصل إلى 27,6% سنة

2010 ثم تتراجع قليلا سنة 2011 بنسبة 22,6% ، لتقفز إلى 37,7% سنة 2014، ثم تتراجع إلى 26,4% سنة 2016.

أما بالنسبة للاقتصاديات المتحولة فعرفت التدفقات الصادرة بها استقرارا بنسبة 4,2% في الفترة 2009-2011 لترتفع قليلا سنة 2014 بنسبة 5,8% ثم تنخفض انخفاضاً ملحوظاً إلى نسبة 1,7% سنة 2016.

و عليه فان نصيب الاستثمار المتجه إلى الخارج من البلدان النامية و الانتقالية اصغر بكثير من و لكنه يزداد سرعة و يصل إلى ربع التدفقات العالمية المتجهة إلى الخارج.

و الشكل التالي يبين التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالمليار دولار من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015.

شكل رقم 2-1: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالمليار دولار في الفترة 2000-2015.



المصدر: الأنتوكاد تقرير الاستثمار في العالم 2016

أما الشكل الموالي يبين لنا متوسط معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم في الفترة ما بين 2005 و 2015.

شكل رقم 2-2: متوسط معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم و المجموعات الجغرافية المختلفة 2005-2015



المصدر: الأنتوكاد تقرير الاستثمار في العالم 2016

1.2. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

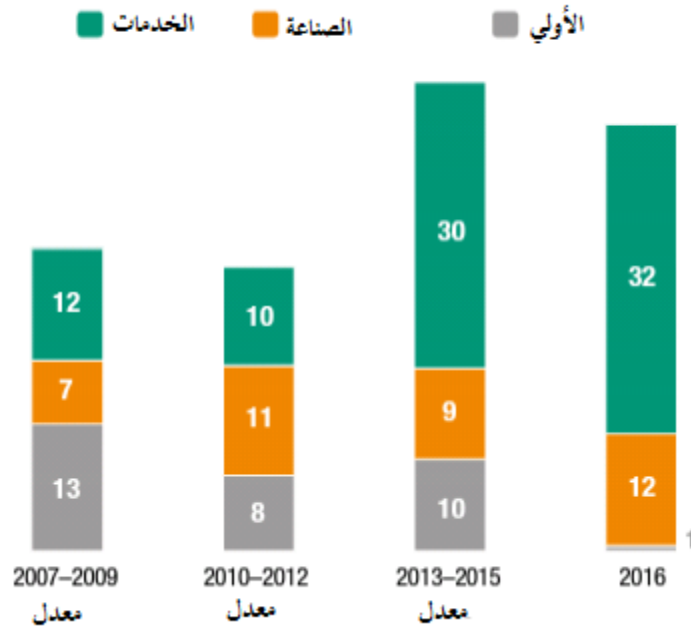
حسب تقارير الأنتوكاد الخاصة بالاستثمار الأجنبي في العالم فإن الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة كان في اتجاه قطاع الخدمات في جميع مناطق العالم. فبعدما كان نصيب هذا القطاع يبلغ معدل 12 بليون دولار في الفترة 2007-2009 من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم، في حين استحوذ القطاع الأولي (الزراعة) على النصيب الأكبر و بلغ معدل 13 بليون دولار، في حين كانت النسبة الموجهة للقطاع الصناعي منخفضة و قدرت بمعدل 7 بليون دولار في نفس الفترة.

أما في الفترة 2010-2012 فتوجه أكبر نصيب من الاستثمارات إلى القطاع الصناعي ب 11 بليون دولار في حين انخفض نصيب الخدمات انخفاض طفيفا وصل إلى 10 بليون دولار، في حين انخفض نصيب القطاع الزراعي إلى 8 بليون دولار.

أما في الفترة 2013-2015 فلقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغ المعدل 30 بليون دولار، و ليستمر في الارتفاع ليصل إلى 32 بليون دولار سنة 2016، في حين انخفض نصيب القطاع الصناعي قليلا في الفترة 2013-2015 إلى معدل 9 بليون دولار ثم يرتفع في سنة 2016 إلى 12 بليون دولار. أما نصيب القطاع الأولي (الزراعة) فبعدما بلغ معدله 10 بليون دولار في الفترة 2013-2015 ليتدهور و ينخفض إلى 1 بليون دولار سنة 2016.

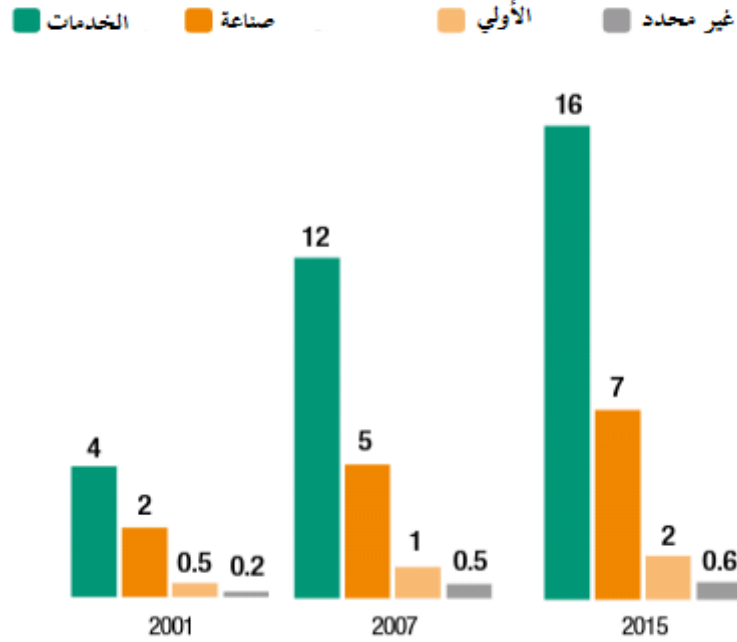
و عليه لقد كان قطاع الخدمات أكبر مستفيد من الزيادة الهامة لا سيما في مجال المالية و الاتصالات و العقارات و انخفاض النسبة الموجهة للقطاع الصناعي و الزراعي و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 2-3: قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها حسب القطاع في الفترة 2016-2007
الوحدة: بليون دولار



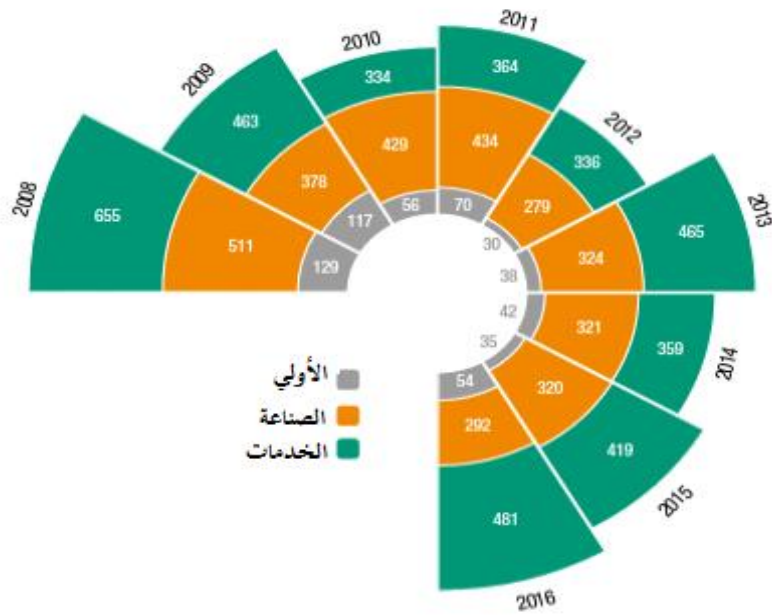
source :UNCTAD, based on information from Financial Times Ltd, fDi Markets
(www.fDimarkets.com).

شكل رقم 2-4: تقديرات مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الداخل حسب القطاع لسنة 2001، 2007 و 2015
الوحدة: ترليون دولار



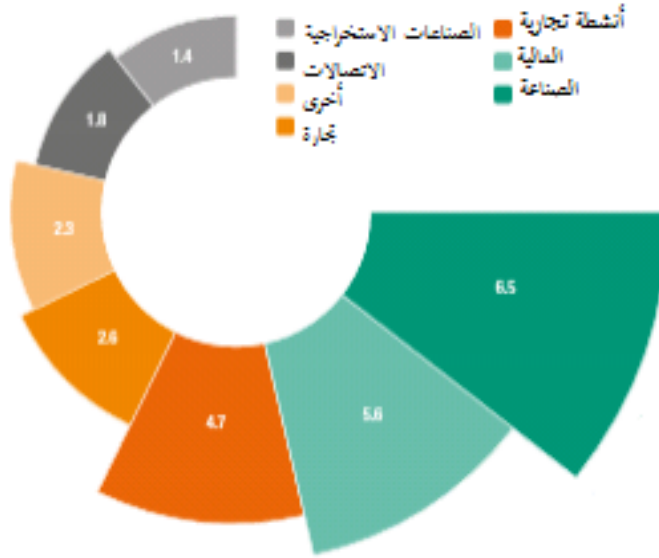
Source :UNCTAD, FDI/MNE database , (www.unctad.org/fdistatistics)

شكل رقم 2-5: قيمة مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر المعلن عنها حسب القطاع في الفترة 2008-2016: بليون دولار



Source :UNCTAD, based on information from financial times,Ltd,FDI maekets.(www.fdimorkets.com)

شكل رقم 2-6: تقديرات مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الداخل
حسب القطاع الرئيسي لسنة 2015
وحدة: بليون دولار



Source : UNCTAD database(www.unctad.org/fdistatistics).

و لقد تركزت تركيبة الاستثمار الأجنبي للخدمات في مجال الأنشطة التجارية و النشاط المالي و كان نصيبهما من التدفقات الواردة في قطاع الخدمات 4,7 بليون دولار، و 5,6 بليون دولار على التوالي لسنة 2015، في حين بلغ نصيب الاتصالات 1,8 بليون دولار في نفس السنة، إضافة إلى خدمات أخرى.

و لقد كان توجه الشركات العابرة للقارات إلى دخول الأسواق الجديدة عن طريق عمليات اندماج و شراء الشركات عبر الحدود بدلا من الاستثمار التأسيسي أحد أهم العوامل التي تفسر تحول الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخدمات، خاصة في مجال المالية و التجارة و الاتصالات.

2.مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أشكال التدفقات المالية قبولا في المدى البعيد، و يتفق الاقتصاديون نظريا في أن أحد أهم العوامل في تفضيله كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية،

و هو تأثيراته الايجابية على القطاعات الاقتصادية، و لكن هذا لا يمنع من احتوائه على تأثيرات سلبية.

و عليه يمكن تصنيف مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للبلدان الأصلية و المضيفة، و ذلك نظرا لاختلاف درجة نمو كل بلد، و كذلك اختلاف اتجاه تدفقات هذا النوع من الاستثمار.

1.2. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن فيما يلي:

1.1.2. بالنسبة للدول المضيفة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات الجديدة و كذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية¹. كما انه يذكي روح المنافسة بين الشركات المحلية، و ما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ انه يصبح من الواجب على كل مؤسسة محلية راغبة في البقاء أن توسع و تطور منشآتها.

الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات و تخفيض حجم الواردات من السلع و الخدمات، و بالتالي تحسين الميزان التجاري²، و يعمل أيضا على خلق فرص عمل و التخفيف من حدة البطالة، و رفع القدرة الإنتاجية، بالإضافة إلى رفعه الحصيلة الضريبية للحكومة، نتيجة لارتفاع المداخيل و الأرباح التي تخضع للضريبة.

و عليه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل الاستثمارات، خاصة بالنسبة للدول التي تعاني من المديونية لأنه يتطلب تكلفة أو أعباء يجب دفعها على عكس عملية التمويل عن طريق القروض التي تتطلب دفع أعباء ثابتة.

¹ مشتاق باركر " الاستثمار الأجنبي المباشر و تجربة الشرق الأوسط" المجلة الاقتصادية السعودية ، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، 1990، العدد 09، ص 136

² François Gauthier « Relations économiques internationale » 2^{eme} Edition (les presses de l'université Laval , saint- Fov , 1992) P702.

2.1.2. بالنسبة للبلدان الأصلية:

يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد الأصلي المواد الأولية و اليد العاملة و استغلالها بأقل تكلفة، مع ضمان السيطرة على عناصر الإنتاج، كما يعمل على تحسين وضعية ميزان مدفوعات البلد الأصلي من خلال تحويل الأرباح إليه، و يحقق معدلات عالية من الأرباح و يزيد في قيمة الأصول الإنتاجية. و أيضا يتم عن طريقه إيجاد أسواق لتصريف منتجات البلد الأصلي و كذا تبادل الخبرة و المعرفة مع الوحدات المحلية.

2.2. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

في الواقع انه و بالرغم من تعدد مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أن هذا الأخير له آثارا سلبية على بعض الجوانب و نذكر منها :

1.2.2. بالنسبة للبلدان المضيفة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج (البلد الأصلي) في شكل أرباح و عوائد، كما انه يتدخل في الشؤون الداخلية و كذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية.

و غالبا ما تقوم الشركات التابعة للبلدان المضيفة بتحويل الصناعات التلوثية إلى البلدان النامية للتخلص منها، و هذا ما يؤدي بدوره إلى تلويث البيئة و ما ينتج عنه من انتشار الأمراض و الأوبئة. كما أن هذه الشركات تدفع أجورا أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات. و كما أنها قد تلجا أيضا إلى استعمال التهديد بالغلق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل.

2.2.2. بالنسبة للبلدان الأصلية:

إن خروج شركات هذه البلدان بحثا عن فرص استثمارية بأقل تكلفة ممكنة في الخارج ليس له مزايا على المدى البعيد فقط، و إنما هناك بعض العيوب تتمثل في عدم التخفيف من حدة البطالة المحلية و تضييع أو تقليل من فرص التصدير.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين و قد اختلفت النظريات التي تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، فقد تناولت العديد من المدارس هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار نقسم هذه التفسيرات إلى:

- التفسير التقليدي.

- التفسير الحديث.

1. التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي، و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات و المتمثلة في :

a. النظرية الكلاسيكية

b. نظرية رأس المال

c. نظرية أخطار التبادل

1.1. النظرية الكلاسيكية:

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة و لا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال و عناصر الإنتاج¹.

و يرى الرواد الكلاسيكيون أن الاستثمار الأجنبي يخدم مصالح البلد القائم بالاستثمار و ذلك من خلال عامل الشركات متعددة الجنسيات فهي تأخذ أكثر مما تعطي، و من رواد هذه النظرية " دافيد ريكاردو " حيث يرى انتقال رأس المال يكون من البلد الأكثر غنى التي تكون فيه إنتاجية رأس المال أقل من البلد الأكثر فقراً و الذي تكون فيه الحاجة إلى إنتاجية رأس مال أعلى.

¹جيل برتان " الاستثمار الدولي " ترجمة: علي مقلد و علي زيعور ، منشورات عويدات ، لبنان 1981، ص 7

و منه اعتبرت هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي بمثابة تحركات دولية لرأس المال، و ذلك بسبب اختلاف أسعار الفائدة فالدول النامية التي تعاني من رأس المال ترتفع فيها أسعار الفائدة و تجتذب رؤوس المال من الدول الغنية ذات الوفرة في رؤوس الأموال¹.

تقييم النظرية:

تعد النظرية الكلاسيكية بسيطة التحليل و غير قادرة على إعطاء تفسيرات موضوعية لحركة الاستثمارات الأجنبية و يتضح ذلك في² أن النظرية مبنية على فرضية المنافسة الكاملة و هي بدهة افتراض غير واقعي. كما تهتم النظرية بتفسير تحركات رأس المال تبعاً لتغير أسعار الفائدة، و لا تفسر كيفية نشأة الاستثمارات الأجنبية.

و إن تعظيم الربح ليس كما تنص عليه النظرية، ليس هو المحدد الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، بل هناك عوامل أخرى مثل: المناخ الاستثماري السائد في البلد، و معدل النمو، و حجم السوق.... الخ.

و لقد حاولت النظرية تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر قياساً على حركة التجارة الدولية، و في الواقع لا تقدم هذه الأخيرة تفسيراً محدداً حيث تفترض³:

- عدم قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من بلد لآخر.
- تعمل الشركات في سوق تنافسي ينفصل فيه المصدر عن المستورد، و لا يستطيع كل منهما التأثير وحده على حركة الأسعار، في حين يمثل الاستثمار الأجنبي انتقالاً لعوامل الإنتاج و يتم التبادل الدولي داخل الشركات متعددة الجنسيات أكثر مما يتم خارجها.

2.1. نظرية رأس المال:

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج و المتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي.

¹ نديم ايهاب عز الدين: " الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الاقتصادية في العالم " المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، العدد الثاني 1996، ص 527.

² رضا عبد السلام " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، القاهرة، دار الإسلام للطباعة و النشر 2000، ص 44.

³ سعيد محمد السيد: " الشركات العابرة للقومية و مستقبل الظاهرة القومية" سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، نوفمبر، 1986، ص 24-25.

ف نجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، و على الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، و في هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع، و يمكن تقسيمهم إلى فئتين:

- **الفئة 1:** ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار و الصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، و هذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.

- **الفئة 2:** ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين و الأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه تركز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين و الأجانب، و ترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق و معدل الربح، و هذا ما أكدته (BONNIN) في قوله: " إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق و معدل الربح".¹

نقد النظرية:

من انتقادات هذه النظرية أن المردودية لا يمكن معرفتها مسبقا لان الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق على المدى الطويل و قد تتغير النتائج التي كان متوقع حصرها، كما أن اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة صعب.

3.1. نظرية أخطار التبادل (أنصار التبادل):

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، و من بينهم (R.Z Alibert)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، و هذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم

¹ Bernard BONNIN « l'entreprise multinationale et l'état » Edition études vivantes , France , 1984, P86.

باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل و كل الأخطار التي تنجم عن تغيراتها قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج¹.

نقد النظرية:

انتقدت هذه النظرية بان تفسيرها تركز على الاستثمار في المناطق النقدية المختلفة و لم تدرس حركة رؤوس الأموال داخل المنطقة الجغرافية الواحدة.

2. التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تعارض التفسير الحديث مع ما جاء به التفسير التقليدي بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدفع تنمية شاملة في الدول النامية. فالتفسير الحديث يرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار.

و سنقوم في هذا الإطار بالتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع و المتمثلة في:

a. نظرية نظام الاقتصاد العالمي (Michalet).

b. نظرية دورة حياة المنتج ل Vernon.

c. نظرية عدم كمال السوق (نموذج احتكار القلة الدولي) ل Hymer.

1.2. نظرية نظام الاقتصاد العالمي: Le système de l'économie mondiale

يعتبر « Charles.A. Michalet » من رواد هذه النظرية، و التي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز.

و تقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسيين:

- على مستوى مخطط الإنتاج: تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر، و خاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور.

¹ Pierre Jacquemot « la firme multinationale , une introduction économique » Economica, France, 1990, P97.

- على مستوى المخطط التسويقي: تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات اجتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، وكذا من أجل تقليص تكاليف النقل، و استغلال أحسن مكان لمجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

و نجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج و لكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية¹.

2.2. نظرية دورة حياة المنتج: Théorie du cycle de vie du produit

«Vernon.Raymond»

تبين نظرية دورة حياة المنتج التي جاء بها **Vernon.R** سنة 1966 أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مرحلة من دورة حياة المنتج في مؤسسة احتكارية.

و حسب **Vernon**² فإن حياة المنتج تمر بثلاثة مراحل تتمثل في :

- مرحلة خلق و تطوير المنتج: و في هذه المرحلة المنتج يصنع و يباع في الأسواق المحلية.
- مرحلة النضج: فنجد ظهور منافسين فيكون التصدير مهما جدا (أي البحث عن أسواق أجنبية).

- مرحلة تتميز بوصول المنتج إلى مستوى التنميط (المنتج العادي)، فيصبح البحث عن أقل تكلفة إنتاج هدفا أساسيا للشركات فهذه الأخيرة تبحث عن توطن منتوجها في الخارج أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة و بذلك الإنتاج بأقل تكلفة.

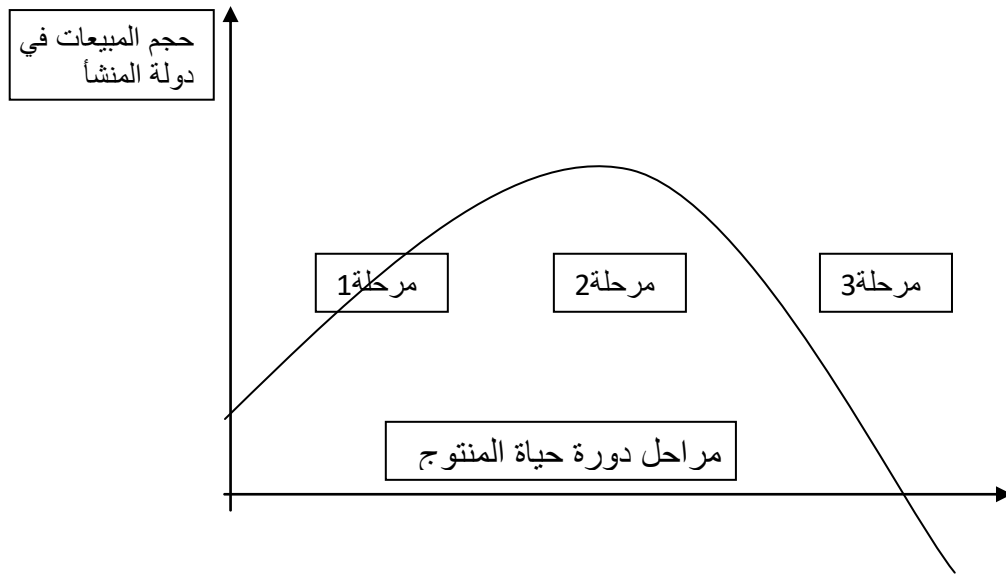
و هكذا، فإن عملية تصنيع المنتج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا ، أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، و هذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر³.

¹ Jean.Pierre Bibeau « Introduction à l'économie internationale » Casablanca, Paris, 1997, P 199-200.

² Raymond Vernon « The Manager in The International Economy », Seven Edition, Prentic Hall International, London, 1996, P-P: 31-33.

³ Jean Pierre Bideau « introduction à l'économie internationale » Ibid P 201-202

شكل رقم 2-7: يبين دورة حياة المنتج



المصدر: علي عباس "إدارة الأعمال الدولي" دار الحامد، الأردن-2007، ص168.

نقد النظرية:

إن هذه النظرية لا تهتم سوى بالاستثمارات الخاصة بالمنتجات الموجودة في السوق لفترة طويلة، كما انه ليس كل المنتجات تخضع لكل هذه المراحل فبعضها تركز في البلد الأصلي و البعض الآخر وصل إلى المرحلة الثانية و نوع آخر من المنتجات يمر من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة و هكذا.

و يبدو أن فرنون Vernon تردد كثيرا في تحديد هدف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بين خفض تكاليف الإنتاج و حماية المؤسسة لحصتها السوقية، فعلى الرغم من بناء تحليله لدورة حياة المنتج في مقاله عام 1966 على أساس أن هدف الاستثمار الأجنبي هو خفض التكاليف، إلا انه عاد في نهاية المقال و أبدى تفضيلا لحماية المؤسسة لنصيبها من السوق كسبب وراء الاستثمار، فهو بذلك ينظر إلى عائد الاستثمار الخارجي باعتباره عدم ضياع دخل و ليس انخفاض تكلفة، أما الاستثمار بغرض تخفيض التكاليف فيحدث عندما يصل المنتج إلى المرحلة النمطية.

3.2. نظرية عدم كمال السوق (نموذج احتكار القلة): Théorie des marchés imparfaits

« Stephan Hymer »

اقترح هذه النظرية الاقتصادي الكندي هيمر Hymer عام 1960، و قد انطلق في تحليله من خلال الانتقاء الموجه إلى النظرية الكلاسيكية التي بينت بان رؤوس الأموال تنتقل من البلدان وفيرة رأس المال و ذات معدل فائدة مرتفع تجاه البلدان التي لها ندرة في رؤوس الأموال و ذات معدل فائدة منخفض¹.

تقوم هذه النظرية على افتراض بعض الميزات أو جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات (توافر الموارد المالية، التكنولوجيا، المهارات الإدارية...) بالمقارنة مع الشركات الوطنية في الدول المضيفة و هذا يعتبر احد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية أو بمعنى آخر إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا... و هذا سيمثل احد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاصة بالاستثمار أو ممارسة أية أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية².

و من بين أهم الميزات التي تتمتع بها الشركات المتوطنة في الخارج بالإضافة إلى ميزة التكنولوجيا أو التنظيمية مقارنة بمنافسيها المتواجدين داخل البلد المضيف فهناك ميزة أخرى و هي " نقص كمال الأسواق Imperfections des marchés " هذه الميزة تحفز الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الخارج و حتى يتحقق ذلك يجب أن تكون هذه الشركات جديرة بالمنافسة في البلدان الأجنبية لذلك يمكن لها أن تبقى ميزتها على المستوى الدولي بطريقتين³:

- تدنية تكاليف السوق: فالشيء الذي يميز شركة كبرى هو مدى قدرتها على التحكم في ميكانيزم الأسعار أما في الأسواق الكاملة فيمكن للشركات الحصول على السلع و الخدمات بسعر تنافسي، كما تتداول المعلومات بسرعة و بدون تكاليف و هذا ما قد يؤدي إلى حصر أو تضيق الاستثمارات المباشرة (احتكار السعر).

¹ Peyrard. J. « Gestion financière internationale , optic, P183,184

² نشأت علي عبد العال "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي" الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 215

³ J.Peyrard « gestion financière internationale » opcit P184

- التنظيم الفعال لموارد الشركة: يميز هيمر Hymer بين اقتصاديات الحجم المحققة على مستوى القطاع (و هي ناتجة عن تقسيم العمل) و تلك المحققة على مستوى الشركة نفسها (و الناتجة عن تنظيم الشركة)، فالقدرة أو الكفاءة في التنظيم تشمل عدة مستويات الإنتاج، التسويق، نشاطات البحث و التطوير، نشاطات الموارد البشرية و النشاطات المالية.

نقد النظرية:

إن هذه النظرية تفترض إدراك و وعي شركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج، و هذا غير واقعي من الناحية العلمية. كما أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية في الوقت الذي يمكنها من تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق¹.

¹ منصورى الزين مُجد "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية" دار الراءية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 249

خلاصة الفصل:

إن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة إقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، و تعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الإستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد السواء. و بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل المديونية و العجز في تمويل إستثماراتها، فإنها قد إتخذته كوسيلة بديلة محاولة إنعاش إقتصادها على المستويين المحلي والدولي، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الإستثماري، هذا الأخير يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الإستثمارات الأجنبية.

كما أن العمل على تعظيم المنافع، و تقليص الأخطار التي قد تنجم عن الإستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل إتخاذ أي قرار، بحيث أنه مثلما يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على البلد المضيف يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

الفصل الثالث

سياق الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل:

شهد الاقتصاد الجزائري عدة مراحل من التطور. لقد كان لفترة طويلة اقتصاد مخطط يتسم بأسلوب تراكم ريعي و سيادة الدولة ، ولا سيما من حيث التنظيم. فخلال هذه الفترة (1967-1980) ، تمتعت الجزائر بإمكانيات كبيرة من الوحدات الصناعية وسجلت مؤشرات قوية للاقتصاد الكلي. في أوائل الثمانينات، ظهرت صعوبات اقتصادية ومالية وكشفت عن فشل سياسات التنمية القائمة على التمويل الذي يعتمد إلى حد كبير على الأسواق العالمية للموارد والمواد الطبيعية. علاوة على ذلك ، أدى ارتفاع أسعار الفائدة مصحوبًا بندرة الائتمان الدولي وانخفاض قيمة التبادل التجاري إلى تجفيف المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد الجزائري. وقد حدثت هذه القيود من نطاق خيارات التنمية. فأصبح الخيار الوحيد هو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

تبنّت الجزائر في بداية التسعينات نظام اقتصاد السوق و الذي شجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، كما نادى بضرورة تخفيف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و تحرير التجارة الخارجية إضافة إلى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي ما ساهم في تغذية و نمو اقتصادا موازيا للاقتصاد الرسمي.

و على هذا الأساس ارتأينا في هذا الفصل إلقاء الضوء على تطورات الاقتصاد الجزائري في المبحث الأول، ثم إلى سياق الاقتصاد الموازي في الجزائر في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فتطرقتنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: تطورات الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أملت لها الظروف و التحولات التي شهدتها كل من الساحتين الوطنية و الدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية ، الإيديولوجية ، السياسية ... فنجدها غداة الاستقلال قد تبنت إستراتيجية وفق نظرة اشتراكية قائمة على أساس التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، لكن سرعان ما بدأت هذه الإستراتيجية تكشف عن بوادر الضعف و الإختلال و هذا ابتداء من سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية المعاكسة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الجزائري، الذي دخل في أزمة حادة دفعت بالجزائر بدءا من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد الموجه.

و قد رافق هذا التحول قيام الجزائر بجملة من التدابير و الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة و التي مست جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات، سواء تلك الإصلاحات التي كانت بإرادة الدولة أو المطلق عليها بالإصلاحات الذاتية و التي بدأت معالمها منذ سنة 1986، أو التي جاءت في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

وسنحاول تسليط الضوء على مسيرة تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية اليوم، و هذا من خلال تحديد أهم المراحل التي مر بها، و كذا تبيان أهم الإصلاحات و التدابير التي قامت بها الجزائر خاصة في إطار التحول إلى اقتصاد السوق.

1. مسيرة الاقتصاد الوطني قبل التسعينات:

شهدت الساحة الجزائرية منذ الاستقلال تحولات و تغيرات هامة أقامت لها الظروف و التحولات التي كانت على الساحتين الوطنية و الدولية و هذا على كافة الأصعدة الاقتصادية، الإيديولوجية، السياسية، وحتى التخطيط المركزي و هيمنة القطاع العام على الاقتصاد مع التركيز على الصناعات الثقيلة و استبعاد الاستثمار الأجنبي.

1.1. الاقتصاد الوطني ذو التوجه الاشتراكي في الفترة 1962-1979:

اتبعت الجزائر غداة الاستقلال نمودجا اشتراكيا للتنمية قائم على احتكار الدولة لمعظم النشاط الاقتصادي مع التركيز على الصناعات المصنعة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي، و يقوم هذا النموذج أساسا على التخطيط المركزي الاقتصادي من خلال المخططات التنموية (المخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول و الثاني) ، كما عملت الجزائر آنذاك على إرساء قواعد الاقتصاد الموجه من خلال القيام بسلسلة من التأمينات التي مست جل القطاعات الاقتصادية ابتداء من قطاع المناجم سنة 1966 و قطاع البنوك سنة 1967 و المحروقات سنة 1971.

إضافة إلى هذا فإنها عمدت إلى إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من خلال إعادة تنظيم القطاعات الاقتصادية، بحيث قامت بإعادة هيكلة قطاع الفلاحة و تنظيمه من خلال ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971، فبعدها كان هذا القطاع يسير وفق نظام التسيير الذاتي سنة 1963، في حين تمت هيكلة القطاع العام من خلال إصدار قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية سنة 1971.

و في إطار التخطيط المالي كان يعتمد على المؤسسات العمومية في توفير معظم الاحتياجات و الخدمات، حيث كانت لكل مؤسسة خطتها السنوية، و كانت جميع المشتريات من لوازم الإنتاج و توزيع المنتجات لهذه الأخيرة تخضع لموافقة السلطات المركزية، و خضعت جميع الأسعار للمراقبة ، و كانت معظم استثمارات المؤسسة العامة تمول مباشرة من الخزينة العمومية.

لقد حققت هذه الإستراتيجية بعض النجاح خاصة من الناحية الاجتماعية، و قد استندت في تمويلها على إيرادات صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعا كبيرا بفعل ارتفاع أسعار المحروقات من الإيرادات الصادرة. و لقد سجلت الجزائر مؤشرات جد عالية للاقتصاد الكلي في هذه الفترة. و الجدول التالي يوضح تطور معدلات إنتاج القطاعات.

جدول رقم 3-1 : تطور نمو القطاعات الاقتصادية في الفترة 1974-1979

السنوات	1975	1976	1977	1978	1979
قطاع الزراعة	50,3%	14,9%	0,9%	24,9%	27,9%
القطاع الصناعي	-1,0%	28,2%	19,1%	14,8%	28,0%
قطاع المحروقات	-15,5%	26,2%	20,1%	3,8%	37,0%
الأشغال العمومية لقطاع المحروقات	53,2%	39,6%	5,2%	29,7%	3,9%
قطاع الصناعي خارج المحروقات	10,1%	26,4%	13,8%	28,9%	24,3%
قطاع البناء و الأشغال العمومية	30,5%	31,7%	27,7%	25,1%	21,3%
قطاع الخدمات	11,8%	16,8%	21,2%	26,4%	25,6%
الناتج الداخلي الخام	8,8%	21,6%	17,8%	19,8%	22,6%

Source: ONS, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2016

لقد سجل القطاع الصناعي معدل نمو ايجابي ابتداء من سنة 1976 مقارنة بسنة 1975 التي سجل فيها نمو سلبى خصوصا قطاع المحروقات، أما قطاع البناء فقد شهد نموا ايجابيا و ذلك راجع إلى تدعيم الدولة في هذا القطاع من اجل تحسين الهيئة العمرانية للدولة. في حين عرف القطاع الزراعي انخفاض تدريجي ابتداء من سنة 1976 مقارنة بالمعدل المرتفع الذي سجله سنة 1975، هذا ما يعكس فعلا إهمال الدولة لهذا القطاع. أما قطاع الخدمات فقد شهد معدلات نمو مستمرة و ذلك راجع إلى نشاط و نمو الخدمات التجارية و خدمات النقل. أما عن النمو الاقتصادي فقد عرف معدلات ايجابية و متذبذبة، و هذا ما يعكسه معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

و مع بداية الثمانينات ظهرت صعوبات اقتصادية و مالية كشفت عن فشل سياسات التنمية القائمة على التمويل، و علاوة على ذلك أدى ارتفاع أسعار الفائدة مصحوبا بشح الائتمان الدولي و انخفاض قيمة التبادل التجاري إلى جفاف المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد الجزائري.

و لإعادة التوازن تم الشروع في إستراتيجية جديدة تعطي الأولوية للقطاعات خارج المحروقات و تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، تجسّد ذلك من خلال المخطط الخماسي الأول و الثاني.

2.1. مسيرة التنمية الاقتصادية خلال عشرية الثمانينات:

جاءت عشرية الثمانينات مع انطلاق المخطط الخماسي الأول (80-84) معلنة بداية إصلاحات جذرية نظرا لكون الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف عن علامات من الضعف، فقد هدفت الخطة الخماسية الأولى إلى تصفية الاختلالات في الاستثمارات الوطنية من خلال إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة القطاعات خارج المحروقات¹، كما تم تنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت بدايتها بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التي بدأها المرسوم الرئاسي رقم 242-80 الصادر في 10/4/1980، هدفت هذه العملية إلى التخلص من البيروقراطية التي أصبحت تعوق نشاط المؤسسة بسبب حجم المؤسسات مما يجعلها صعبة التسيير، حيث في نهاية سنة 1983 تمت تجزئة نحو 100 مؤسسة وطنية كبيرة إلى 500 مؤسسة جديدة صغيرة و متوسطة، كان الغرض من ذلك فصل مهام الإنتاج و التوزيع و اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي².

إلا انه و في النصف الثاني من الثمانينات 1985/1989 اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدل الفائدة و تذبذب أسعار الصرف و انهيار أسعار النفط، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى الدخول في موجة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت التجسيد في نهاية 1987 بإصدار قانون رقم 19/87 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي بعد أن عانى إهمالا في المخططات التنموية السابقة، حيث تم توزيع أراضي القطاع الحكومي على شكل مستثمرات فلاحية جماعية و فردية بهدف الاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية مع إعطاء الحرية الكاملة للمنتج في العمل، و تخلت الدولة لصالح المستثمرين على كل وسائل الإنتاج، ما عدا الأرض التي تبقى ملكا عموميا ينتفع بها المستثمرون انتفاعا دائما³.

و لقد أظهرت هذه الأوضاع أيضا فشل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، و ذلك راجع لانعدام التأهيل بالمؤسسات و العجز في التأطير في المؤسسات المحلية، كل هذا أدى إلى عدم تحسين المردودية المرجوة و لا الطاقات الإنتاجية، و منه لم ترقى إلى الأهداف المنتظرة حيث بلغ العجز المالي بين الفترة 1984/1987 لهذه المؤسسات 18,5 مليار دولار، إذ أن

¹ هني احمد ص 29

² علاوي لعلاوي " استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية " جامعة الجزائر ، 1994، ص 19

³ احمد هني ص 42

تدهور أسعار النفط أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة كون هذه الأخيرة كانت تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ، ما أدى إلى عدم تمكنها من تمويل المؤسسات العمومية و بالتالي فشلها في أداء مهامها و انخفاض مرودها.

و لإصلاح الوضع تم إصدار قانون 01/88 المؤرخ في 12/01/1988 خاص باستقلالية المؤسسات العامة¹ كنمط جديد لتنظيم القطاع الاقتصادي في الجزائر، حيث منحت جميع المؤسسات العمومية تقريبا استقلال من الوجهتين القانونية و التشغيلية. و فيما يلي جدول يوضح تطور إنتاج مختلف القطاعات في الفترة 1980-1989.

جدول رقم 3-2 : تطور نمو القطاعات الاقتصادية % للفترة 1980-1989

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
قطاع الزراعة	19,9%	25,8%	-0,9%	3,1%	10,1%	31,7%	9,1%	21,0%	22,0%	33,1%
القطاع الصناعي	33,9%	15,3%	7,0%	11,1%	12,9%	6,5%	-8,1%	2,5%	7,1%	22,3%
قطاع المحروقات	52,7%	15,6%	-0,8%	5,8%	2,0%	3,4%	-40,4%	16,6%	15,7%	41,0%
الاشغال العمومية لقطاع المحروقات	-16,7%	-26,0%	18,9%	12,5%	34,3%	-11,7%	18,1%	-11,6%	-28,3%	43,4%
قطاع الصناعي خارج المحروقات	17,7%	17,3%	14,1%	18,5%	30,6%	11,7%	18,3%	-2,0%	10,9%	2,0%
قطاع البناء و الاشغال العمومية	20,5%	21,6%	21,3%	17,0%	18,1%	9,9%	19,7%	-3,9%	-2,1%	20,2%
قطاع الخدمات	13,9%	15,1%	12,1%	15,4%	13,8%	12,8%	10,0%	-0,3%	16,1%	21,0%
النتائج الداخلي الخام	27,0%	17,9%	7,1%	12,4%	13,5%	9,4%	-0,9%	4,1%	11,2%	23,1%

Source: ONS, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2016

يتضح لنا جليا من خلال الجدول تراجع نمو القطاع الصناعي بداية من الثمانينات إلى غاية تسجيله معدل سلمي سنة 1986 و ذلك راجع إلى تدهور أسعار النفط، ثم عرف نمو ايجابي بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية. أما القطاع الزراعي فقد استمر في تسجيل انخفاض تدريجي إلى غاية تسجيله معدل سلمي سنة 1982، ثم شهد تحسن طفيف دليل على بداية الاهتمام بهذا القطاع. في حين عرف قطاع الخدمات تدهور في معدلات النمو بداية من الثمانينات مقارنة بالعقد السابق إلى غاية تسجيله نمو سلمي سنة 1987 بسبب الأزمة البترولية و انخفاض الدولار ما أدى إلى تدهور خدمات التجارة الخارجية.

¹ الجريدة الرسمية ، القانون التوجيهي رقم 01-88 المؤرخ في 12/01/1988 الخاص بالمؤسسات العمومية الاقتصادية.

أما عن النمو الاقتصادي للبلد فقد عرف تدهور مستمر و هذا ما بينه الانخفاض التدريجي في معدلات الناتج المحلي بداية من فترة الثمانينات. و يمكن تفسير هذا الضعف الذي مسّ جميع القطاعات دون استثناء بتدني إن لم نقل بانعدام الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، مصحوبا بعدم الاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، والأدهى من ذلك تأزم الوضع المالي إثر انهيار أسعار النفط سنة 1986.

و بفعل الإختلالات الكبيرة التي بدأ يعرفها الاقتصاد الوطني، كان يجب إيجاد البديل للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال، و ذلك بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية قصد التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

2. التحول من اقتصادا موجه إلى اقتصاد السوق:

نظرا للظروف التي عايشتها الجزائر أثناء تبنيتها النظام الاشتراكي و ما خلفه من تصدعات في الاقتصاد، بالإضافة إلى الانخفاض المستمر لسعر البترول و قيمة الدولار في منتصف عشرية الثمانينات الذي كشف عن و جود إختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، كما عرفت هذه الفترة عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمّت الوطن خلال التسعينات، و ارتفاع المديونية التي امتصت حوالي 80% من إيرادات المحروقات، و في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني كان على السلطات الجزائرية إجراء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المتتالية و الواسعة النطاق، و التي مسّت جميع جوانب النشاطات الاقتصادية بمختلف القطاعات بغية التحول إلى اقتصاد السوق و ذلك بإبرام اتفاقات مع صندوق النقد الدولي.

1.2. إصلاح السياسة المالية: نظرا لمحدودية موارد الدولة و ارتباطها بصفة أساسية بالمداخيل الناتجة عن تصدير المحروقات التي تتحدد أسعارها خارج إرادة الدولة، وبالتالي تذبذب عائداتها، كان على الحكومة إتباع سياسة مالية محكمة و صارمة، فعملت على ترشيد الإنفاق الحكومي منذ عام 1993 من خلال اتخاذ عدة إجراءات من بينها تحرير الأسعار بإزالة الدعم عن أسعار السلع، وتحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمارات العامة. أما من جانب الواردات فاتجهت الإصلاحات أساسا إلى تحسين هيكل النظام الضريبي بالتنويع فيه خاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب عليها أو

زيادته، بالإضافة إلى رفع أسعار المنتوجات و الخدمات، و أيضا رفع الحواجز الجمركية على المنتجات الوطنية و الأجنبية بغية الرفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

2.2. إصلاح السياسة النقدية: بالرغم من التغييرات المؤسسية التي مسّت القطاع المالي في الجزائر، خاصة بعد إصدار قانون النقد والقرض، إلا أنه ظل مثقل نتيجة الوضع المتردي المتوارث من العقود السابقة، و لإصلاح القطاع المالي تم اتخاذ جملة من التدابير الإصلاحية تمثلت في تحرير أسعار الفائدة، و أيضا تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي، إضافة إلى التحكم في الإصدار النقدي و ترشيده بتخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50 % وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.

3.2. إصلاح السياسة التجارية : لقد استمر العمل بالتعليمية رقم 625 التي أعلنت من جديد العودة لمراقبة التجارة الخارجية إلى أن أصدرت التعليمية رقم 13 المؤرخة في 12 أفريل 1994 لتلغي التعليمية السابقة، وأهم ما احتوته هذه التعليمية هو السماح بكل عملية استيراد للبضائع دون أي قيد إداري وهذا انطلاقا من 01 جانفي 1995، فأصبحت الشركات تتمتع بحرية التجارة مع الدول الأجنبية، و تطلب العملات من المصارف التجارية. صاحب تحرير التجارة إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي، كما صاحبه أيضا أول قانون استثماري تم اعتماده في أعقاب إصلاحات الاقتصاد الوطني (اقتصاد السوق) تمثل في المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/5 و الذي هدف إلى تطوير و ترقية الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية في الجزائر.

4.2. الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية :

لقد بذلت السلطات جهودا قبل سنة 1994 نحو إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إذ قامت بمنح معظم المؤسسات العامة الاستقلالية القانونية والمالية، مع إعادة تأهيل هذه المؤسسات بإعفاءها من الديون من خلال الخزينة العمومية، واستبدال الديون القائمة في ذمتها اتجاه البنوك التجارية بسندات حكومية، غير أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعالية بحيث لم تتمكن السلطات من منع التراكم المتزايد في خسائر المؤسسات العمومية كما لم تشمل الإصلاحات على إعادة الهيكلة الفعلية للمؤسسات العامة .

ولكن منذ سنة 1994، بدأت السلطات العمومية في التصدي لهذه النقائص باعتمادها على الخوصصة كوسيلة وخيارا تنمويا لا يمكن التراجع عنه، حيث تم وضع الإطار القانوني والتنظيمي لها بإصدار الأمر 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والذي عدل بالأمر 97-12 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية .

و الجدول الموالي يوضح تطور مختلف القطاعات الاقتصادية في فترة التحول.

جدول رقم 3-3 : تطور نمو القطاعات الاقتصادية في الفترة 1990-2000

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع الزراعة	21,5%	39,2%	47,1%	2,1%	11,1%	35,0%	41,4%	-13,5%	35,1%	10,7%	-3,8%
القطاع الصناعي	43,0%	65,7%	16,4%	4,8%	28,3%	38,6%	32,5%	10,6%	-10,6%	22,8%	52,6%
قطاع المحروقات	68,5%	88,7%	6,0%	-1,2%	32,3%	54,4%	48,4%	11,8%	-23,9%	39,6%	81,4%
الاشغال العمومية لقطاع المحروقات	0,1%	39,1%	56,1%	32,3%	33,0%	24,4%	27,6%	17,5%	7,8%	2,7%	17,8%
قطاع الصناعي خارج المحروقات	38,0%	48,7%	27,8%	2,9%	23,5%	20,0%	10,1%	4,1%	15,6%	5,3%	7,5%
قطاع البناء و الاشغال العمومية	14,0%	37,3%	30,1%	18,9%	24,9%	25,9%	13,9%	11,9%	8,9%	2,2%	7,7%
قطاع الخدمات	18,8%	52,5%	28,4%	24,8%	27,8%	30,7%	21,9%	13,1%	9,9%	10,6%	9,4%
الناتج الداخلي الخام	32,4%	59,2%	22,1%	9,4%	26,9%	36,8%	29,4%	7,4%	0,9%	15,6%	30,9%

Source: ONS, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2016

شهدت فترة التسعينات ألالاستقرار الأمني و السياسي و لقببت بالعشرية السوداء نظرا لانتشار الإرهاب عبر كافة التراب الوطني، و هذا ما انعكس بالسلب خصوصا على القطاع الزراعي الذي عرف تذبذب في معدلات النمو إلى غاية تسجيله معدلات سلبية في كل من سنة 1997 و 2000، بسبب النزوح الريفي نحو المدن هروبا من الإرهاب الهجمي هذا من جهة، و من جهة أخرى تحقيق الاكتفاء في السلع و الخدمات عن طريق الاستيراد بعد تحرير التجارة الخارجية سنة 1995، و لقد ساهمت هذه الأخيرة في رفع معدلات قطاع الخدمات كما يعكسه الجدول أعلاه. في حين شهد القطاع الصناعي ارتفاعا معتبرا في معدلاته في أوائل التسعينات لينخفض و يتدهور نموه خاصة بعد انهيار أسعار النفط ثانية سنة 1993، ثم شهد تحسن في النمو في السنوات الموالية إلى غاية تسجيله نمو سلبي سنة

1998 و لعل ذلك راجع إلى التخفيض القوي في قيمة الدينار الجزائري الذي فرضه صندوق النقد الدولي في اتفاقية جدولة الديون. أما عن النمو الاقتصادي للبلد فقد عرف تذبذب في معدلاته بسبب الإصلاحات التي تم تطبيقها من اجل محاولة إعادة التوازن في ميزان المدفوعات و تسديد الديون المثقلة على كاهل الدولة.

3.الوضعية الاقتصادية بداية الألفية إلى يومنا هذا:

بدأت الجزائر منذ 2001 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي، و التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الاستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وإيجاد المحيط الملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، هذه المشاريع تجسدت في أربع برامج هي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 ، البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014، برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

1.3.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

بعد تطبيق جملة من الإصلاحات الهيكلية في فترة التسعينات التي آلت نتائجها إلى تحسين الوضعية الاقتصادية في معظم القطاعات، و استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الأمني و السياسي في البلد بداية من الألفية إلى حد ما. إثر هذا التحسين الملحوظ قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني، تمثل في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و الذي ارتكزت إستراتيجية تطبيقه على تجنيد مداخل المحروقات لإنعاش الاقتصاد و تقليص البطالة و دعم الإنتاج الوطني عن طريق إنعاش الطلب، و لقد شمل هذا البرنامج إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات، و كذا تطهير محيط المؤسسة و إعادة تنشيطها بالإضافة إلى انتهاج

سياسة النفقات العمومية التي تسمح بدعم النمو الاقتصادي عبر كامل التراب الوطني و الحصول على طلب كاف على المستوى الوطني¹.

امتد هذا البرنامج على فترة 2001-2004 متضمنا غلafa ماليا قدر ب 525 مليار دج خصصت للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية الفلاحية، بالإضافة إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية². توزع هذا الدعم حسب المقومات المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 3-4: التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الفترة 2001-2004

القطاعات	المبلغ بالمليار دج	النسبة %
دعم الإصلاحات	45,0	8,6
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	65,4	12,4
التنمية المحلية	114,0	21,7
الموارد البشرية	90,2	17,2
الأشغال الكبرى و هياكل قاعدية	210,4	40,1
المجموع	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001 ص 123.

من أهم ما يشير إليه الجدول هو أن حصة الأسد من الدعم استحوذ عليها قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية و النقل، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية) و التي خصص له مبلغ 210,4 مليار دج ما يعادل نسبة 40,1% من المبلغ الإجمالي للبرنامج. ثم تلاه الاهتمام بقطاع التنمية المحلية و البشرية بنسبة 21,7% و 17,2% على التوالي كنسبة من المبلغ الإجمالي. و وُجّهت نسبة قليلة من برنامج الدعم لقطاع الفلاحة و الصيد البحري حيث خصص له 12,4% و هي نسبة قليلة كون أن هذا

¹ صالحى ناجية، مخناش فتيحة، " واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2004) وآفاق النمو الاقتصادي "، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012، ص 169، 170.

² صالحى ناجية، مخناش فتيحة " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو - الاقتصادي الفعلي والمستديم" أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، جامعة سطيف، مارس 2013.

القطاع استفاد من برنامج دعم خاص ابتداء من سنة 2000 تمثل في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية. و تبقى النسبة القليلة المتبقية أي ما يعادل 8,6% مخصصة لدعم الإصلاحات المؤسساتية بهدف تمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لدعم المؤسسات الاقتصادية الوطنية العامة و الخاصة، و ترقية قدراتها التنافسية حتى تتمكن من مواجهة كل التحديات، خصوصا و أن الجزائر في هذه الفترة كانت تتأهب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج و المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و في هذا الصدد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4202,2 مليار دج من اجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009). و يوضح الجدول التالي : القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج التكميلي:

جدول رقم 3- 5 : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009

النسبة % من إجمالي مبلغ البرنامج	المبلغ المخصص بالمليار دج	القطاعات
45,5%	1908,5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، برامج البلدية للتنمية، تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية، تزويد السكان بالماء و الكهرباء و الغاز و قطاعات أخرى)
40,5%	1703,1	برنامج تطوير الهياكل القاعدية (شملت قطاع الأشغال العمومية و النقل، قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية)
8%	337,2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية (استهدف قطاع الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، الصناعة و ترقية الاستثمار، السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف)
4,8%	203,9	برنامج تطوير الخدمات العمومية (شمل العدالة ، الداخلية، المالية و التجارة و باقي الإدارة العمومية ، البريد و التكنولوجيات الحديثة و الاتصال)
1,2%	50	برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة استهدف الإعلام و الاتصال
100%	4202,7	المجموع

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (www.cg.gov.dz/psre)

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي من خلال تحسين ظروف معيشة السكان الذي كان له النصيب الأكبر من إجمالي مبلغ الدعم حيث قدر بنسبة 45,5%، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية. و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل و على حركية النشاط الاقتصادي. في حين تصدّر برنامج تطوير المنشآت الأساسية المرتبة الثانية بنسبة 40,5% من البرنامج التكميلي للدعم، عكست هذه النسبة الأهمية التي ولّتها الدولة لقطاع البنى التحتية و الهياكل القاعدية. أما فيما يخص برنامج دعم التنمية الاقتصادية فقد استهدف بالدرجة الأولى قطاع الفلاحة و التنمية الريفية حيث خصص له ما يقارب 300 مليار دج كونه يعتبر من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، كما اهتم بالقطاع الصناعي الذي خصص له 13,5 مليار دج قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية، مدعما بالخصوص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية بتخصيص ما قيمته 4 مليار دج نظرا لدورها في ازدهار النشاط الاقتصادي و كذا مكانة الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري. دون إهمال قطاع الصيد البحري الذي خصص له 12 مليار دج، و اهتم أيضا بترقية الاستثمار من اجل تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية و لهذا الغرض خصص ما يقارب 4,5 مليار دج، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع السياحة التي خصص لها قيمة 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي¹. أما فيما يخص برنامج تطوير الخدمة العمومية و تحديثها فكان الهدف منه هو تحسين الخدمة العمومية و جعلها في مستوى التطلعات و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الدولة في فترة التسعينات، و لهذا الغرض خصص ما قيمته 203,9 مليار دج، موزعة على مختلف القطاعات (العدالة، التجارة، الداخلية، المالية، البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال).

¹ صالحى ناجية، مخناش فتيحة " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو - الاقتصادي الفعلي والمستديم"، مرجع سابق الذكر.

3.3 البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

خصص لهذا البرنامج مبالغ ضخمة مقارنة بالبرامج التنموية السابقة قدرت بما يفوق 21214 مليار دج موزعة على مختلف القطاعات كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم 3-6: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للفترة 2010-2014

البرامج	المبالغ المخصصة بالمليار دج	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان (و شمل كم من السكن، التربية ، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة، خدمات الإدارات العمومية)	9903	45,42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية(شمل كل من قطاع الأشغال العمومية و النقل،قطاع المياه، قطاع التهيئة العمرانية)	8400	38,53
برنامج دعم التنمية الاقتصادية (شمل كل من الفلاحة و التنمية الريفية، دعم القطاع الصناعي العمومي، دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل)	3500	16,05

المصدر: نبيل بوفلج "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010" مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 9-2013 ص48.

يشير الجدول أعلاه إلى اهتمام الدولة برفاهية شعبها فعمدت إلى تحسين ظروف معيشة سكانها بتخصيص أكبر نسبة من مبلغ الاستثمار مركزة بالدرجة الأولى على تمويل و دعم إنجاز السكنات حيث خصصت لهذا القطاع ما يقارب 3700 مليار دج، كما وّلت الاهتمام بالتنمية البشرية من خلال إنجاز مؤسسات تعليمية جديدة و مراكز التكوين المهني، و توفير مقاعد و تجهيزات بيداغوجية في الجامعات خصوصا مع الارتفاع المستمر في النمو الديمغرافي بداية من الألفية نظرا للاستقرار الأمني للبلاد، بالإضافة إلى العناية بالقطاع الصحي و غيرها من ضروريات الحياة للمواطن. ثم اهتمت الدولة في المرتبة الثانية بقطاع المنشآت الأساسية و الذي استحوذ على ما يقارب نسبة 38,53% من المبلغ الإجمالي للاستثمار ، بحيث قامت بتحديث و صيانة الطرقات، و إنجاز السدود، و تدعيم منشآت النقل البري و الجوي و البحري، بالإضافة إلى تهيئة الإقليم و البيئة من خلال بناء مدن جديدة. و لقد سعت الدولة دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فقد خصصت لها في

مختلف البرامج حصة معتبرة من اجل دعمها حيث استحوذت في هذا البرنامج على ما يقارب نسبة 16,05% من المبلغ الإجمالي، هادفة إلى تدعيم القطاع الفلاحي و الصيد البحري، و كذا تشجيع و استحداث مؤسسات صغيرة و متوسطة من خلال تقديم مساعدات مباشرة أو قروض مصرفية (ENSEJ، ENGEM،...)، و أيضا حاولت دعم الشباب البطال من خريجي الجامعات و غيرهم على ولوج عالم الشغل من خلال مساعدات في الإدماج المهني (ANEM).

4.3. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يعتبر هذا البرنامج تكميليا للبرامج السابقة، و قد تم فتح حساب رقم 143-302 المعنون بصندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو للفترة 2015-2019 حمل في طياته جملة من الأهداف لتحسين ظروف المعيشة للسكان و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي¹، إلا أنه و مع حلول سنة 2015 التي شهدت التدهور المستمر في أسعار النفط ما أدى بالمقابل إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي كون أن إيرادات الدولة تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات، و لتدارك هذا الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري عمدت السلطات إلى اعتماد سياسة ترشيد النفقات فتم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 2016/12/31 و فتح حساب جديد باسم برنامج الاستثمارات العمومية، و قد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق إضافة إلى اتخاذ عدة إجراءات ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة و هذا ما سيؤثر على الأهداف المرجوة من البرامج التنموية خصوصا فيما يتعلق بالنمو و التشغيل².

تقييم سياسات الإنعاش الاقتصادي:

إن تقييم فعالية هذه السياسات يعتمد على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة لها أي مدى نجاحها في رفع معدلات النمو الاقتصادي و نمو مختلف القطاعات و يتبين ذلك من خلال الجدول الموالي:

¹ مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014، ص 10.

² زكرياء مسعودي "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 6/ جوان 2017.

جدول رقم 3-7 : معدلات نمو القطاعات في الفترة 2001-2016

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع الزراعة	19,10%	1,20%	23,50%	12,70%	0,20%	10,30%	10,40%	2,70%	28%
القطاع الصناعي	-5,50%	5,00%	20,00%	20,50%	34,80%	15,50%	7,80%	20,00%	-26,20%
قطاع المحروقات	-10,70%	2,30%	26,50%	24,10%	44,50%	15,80%	5,30%	22,20%	-37,80%
الاشغال العمومية لقطاع المحروقات	-10,50%	4,20%	10,50%	11,50%	19,70%	8,90%	43,70%	-6,10%	9,30%
قطاع الصناعي خارج المحروقات	8,40%	7,10%	5,30%	9,20%	7,80%	7,50%	6,70%	8,30%	9,80%
قطاع البناء و الاشغال العمومية	9,70%	15,40%	8,40%	14,40%	10,20%	20,70%	20,10%	18,70%	15%
قطاع الخدمات	9,40%	8,90%	10,80%	17,20%	16,60%	10,90%	13,90%	10,10%	11,10%
الناتج الداخلي الخام	1,50%	7,20%	16,80%	18%	25%	12,90%	9,30%	16,50%	-12%
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016		
قطاع الزراعة	9,00%	16,50%	20,20%	15,40%	8,00%	13,70%	1,00%		
القطاع الصناعي	26,80%	19,60%	7,10%	-5,10%	-1,00%	-17,40%	-5,60%		
قطاع المحروقات	34,50%	25,40%	5,60%	-	-6,20%	-30,60%	-		
الاشغال العمومية لقطاع المحروقات	-33,20%	11,70%	13,20%	-	9,70%	-21,80%	0,60%		
قطاع الصناعي خارج المحروقات	8,20%	7,50%	9,80%	5,10%	9,30%	6,30%	9,30%		
قطاع البناء و الاشغال العمومية	19,40%	5,70%	11,80%	11,20%	10,30%	6,90%	9,30%		
قطاع الخدمات	10,10%	13,40%	12,70%	16,50%	8,90%	8,60%	9,70%		
الناتج الداخلي الخام	18,60%	17,40%	11,10%	3,90%	2,90%	-4,10%	1,30%		

Source: ONS, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUES DE 1963 A 2016

إن النتائج المسجلة في الجدول أعلاه توضح جليا القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي و المؤثرة في معدل النمو الاقتصادي، حيث يعتبر القطاع الصناعي هو المهيمن بالدرجة الأولى كون أن قطاع المحروقات يشكل القطاع الرئيسي و الموجه للاقتصاد الوطني و المحدد لمعدل النمو الاقتصادي، و هو ما تبينه المعدلات المسجلة في الجدول أعلاه، حيث أدى الانخفاض في معدلات القطاع الصناعي أو بالأحرى في قطاع المحروقات في كل من سنوات 2001، 2009، 2013، 2014، 2015، 2016، الناتج عن تدهور أسعار النفط خلال هذه السنوات إلى تباطؤ النمو في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة 2002-2008 التي سجلت معدلات إيجابية بسبب الارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في هذه الفترة التي سبقت أزمة 2008.

أما عن القطاع الصناعي خارج المحروقات فقد سجل نسب نمو متدنية تراوحت ما بين 5,3% و 9,8% خلال فترة تطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي، و هي نسب ضعيفة تدل على عدم التجاوب على نحو ملائم مع الدعم المخصص لهذا القطاع في برامج

الإنعاش الاقتصادي، بحيث من المفترض أن يشكل هذا القطاع عملية التحول الهيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري، و هذا راجع إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها هذا القطاع و كذا ضعف الطاقات الإنتاجية و تخلف وسائل الإنتاج و التسيير لمؤسساته¹.

أما عن قطاع البناء و الأشغال العمومية فيعتبر أهم القطاعات التي استفادت من أكبر نسبة من الدعم خلال تطبيق البرامج التنموية، إلا أن معدلات نموه كانت متواضعة في حدود 8-20% بينما سجلت في بعض السنوات (2011،2013) انخفاضاً ناتج عن بعض المشاكل في تمويل مواد البناء و الاسمنت الذي اثر على وتيرة انجاز المشاريع.

في حين سجل قطاع الخدمات معدلات نمو ايجابية خلال فترة الدراسة تراوحت ما بين 8-17% و ذلك لما كان لتطبيق سياسات الإنعاش الاقتصادي من الأثر الايجابي على أداء هذا القطاع، بحيث يعود ذلك إلى استفادته من سياسات دفع الطلب الكلي بالتالي زيادة حجم المعاملات التجارية الداخلية و الخارجية و ما يتبعها من خدمات.

و من ناحية أخرى سجل القطاع الفلاحي معدلات نمو ايجابية خلال فترة الإنعاش باستثناء سنوات (2002، 2005، 2008، 2016) حيث سجل انخفاض قوي في الإنتاج الزراعي قدر بـ 1,2%، 0,2%، 2,7% و 1% على التوالي و هي نسب جد ضعيفة مقارنة بالسنوات الأخرى و ذلك راجع إلى ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال هذه السنوات خصوصاً لما لهذا القطاع من ارتباط قوي بالظروف الطبيعية و المناخية السائدة.

و عليه فان التقدم الذي أحرزه الاقتصاد الوطني يظهر من خلال أهم المؤشرات ذات الصلة، فنجد النمو الاقتصادي الذي كان نموه متذبذب بسبب ارتباطه بسعر النفط في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي، هذا من جهة و من جهة أخرى تذبذب معدلات التضخم الناتج عن التوسع في الإنفاق العام و كذا أسعار الواردات أو ما يسمى بالتضخم المستورد، بالإضافة إلى التضخم الناتج عن الدعم الحكومي لبعض السلع الأساسية. في حين عرف مؤشر البطالة تحسن ملحوظ خلال فترة الإنعاش الاقتصادي إلا أن هذه المناصب تعتبر مؤقتة جاءت في

¹ د خاطر طارق، عادل زقير، كريمة حبيب " دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية" مداخلة متوفرة على الموقع <https://www.researchgate.net/publication/311512140>

إطار عقود الإدماج المؤقتة، و هذا ما يستوجب الاهتمام بالقطاعات الرائدة التي لديها اثر ايجابي على التشغيل¹.

المبحث الثاني: سياق الاقتصاد الموازي في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الموازي ناتج عن التحولات و التغييرات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري و التي تعتبر العوامل المسببة لهذه الظاهرة، فساير تطور هذه الظاهرة مراحل تطور الاقتصاد الرسمي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. و نبرز ذلك في المراحل التالية:

1. المرحلة من 1962-1979:

عرفت هذه الفترة اهتماما متزايدا بالقطاع الصناعي عن طريق توسيع المشاريع الاستثمارية التي فتحت مناصب شغل عديدة، ما أدى إلى تحسين المستوى المعيشي الذي نتج عنه ارتفاع هائل في النمو الديمغرافي، و بالتالي توسع سريع لطلب السلع و الخدمات مقارنة بجزئية الإنتاج الداخلي الخام غير كافية، ما سبب ارتفاع هام في الأسعار الذي أدى إلى ندرة المنتجات، و بالتالي هذه التوترات دفعت إلى تطوير ظواهر المضاربة و البيع تحت الطاولة و هذا ما يمثل أوجه الاقتصاد الموازي.

كما أن ضخامة جهود الاستثمار في هذه الفترة أدى إلى لجوء كثيف إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني من مواد غذائية زراعية و صناعية و مواد شبه مصنعة و تجهيزات، كلها أدت إلى قفزة نزعة الاستيراد من 23% إلى 48% ، على الرغم من استخدام المحروقات كمنبع لتوفير العملة الصعبة و بالرغم من الارتفاع الهام في أسعار البترول سنة 1974، حيث في هذه الفترة بلغت نسبة المديونية 29% من الناتج الداخلي الخام في 1974 ، لترتفع و تصل إلى 56% من الناتج الداخلي الخام سنة 1979، أي بلغت الاستدانة الخارجية سنة 1978 ما يعادل 56 مليار دولار بينما نسبة فائدة الدين 25% من قيمة الصادرات². هذا كله أدى إلى ندرة العملة الصعبة و الحاجة الماسة إليها مما دفع

¹ زكرياء مسعودي "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 6/ جوان 2017.

² احمد هنري " المديونية "، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.

إلى وضع رقابة صارمة على الصرف، صاحب هذه الندرة عجز البنك المركزي على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، هذا الأمر يدفع من يرغب في الحصول على النقد الأجنبي لشرائه بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازية بدلا من السوق الرسمية.

و إن الاهتمام المتزايد للمخططات التنموية بالقطاع الصناعي و إهمال القطاع الفلاحي أدى إلى الهجرة الريفية نحو المدينة¹ بحثا عن عمل في القطاع الصناعي هذا من جهة، و من جهة أخرى الارتفاع السريع و المتزايد في النمو الديمغرافي، أسباب أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بالرغم من فتح مناصب العمل الناتجة عن الاستثمارات التي تضمنتها المخططات التنموية، إلا أن البطالة ظلت موجودة فأدى ذلك إلى تحول الشباب البطال نحو ممارسة أعمال شرعية و غير شرعية بطرق غير رسمية و في أسواق موازية.

2. المرحلة من 1980-1989:

صاحب عشرية الثمانينات بداية الإصلاحات كان من ضمنها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية من اجل التخلص من البيروقراطية التي كانت تعرقل نشاطها، إلا أنها و مع بداية النصف الثاني من الثمانينات شهدت الجزائر انخفاض قوي في أسعار النفط و تذبذب أسعار الصرف، ما زاد من عبء المديونية الخارجية على كاهل الدولة الجزائرية، حيث بلغت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات 69% سنة 1989، و هذا يعني ثلثي الإيرادات من الصادرات تخصص لخدمة الدين، ما نتج عنه العجز في تمويل المؤسسات العمومية المهيكلة و بالتالي فشلها في أداء مهامها و انخفاض مردودها ما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية و الاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، و كذا ارتفاع معدلات التضخم هذه الظروف أدت إلى التحول نحو الاقتصاد الموازي لتوفير النقص في السلع و الخدمات بطريقة غير رسمية، إضافة إلى أن ارتفاع المديونية زاد من قلة العملة الصعبة ما نتج عنه نشاط أسواق الصرف الموازية لتوفيرها.

¹ احمد هني " اقتصاد الجزائر المستقلة"، مرجع سابق الذكر، ص 73.

3. المرحلة من 1990-2000:

بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 التي خلفت اضطرابات مالية، سياسية و اقتصادية أدت إلى فشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد ما اثبت أيضا فشل نظام التخطيط المتبع (الاقتصاد الموجه)، و لإعادة التوازن عمدت السلطات الجزائرية إلى إجراء سلسلة من إصلاحات اقتصادية متتالية حيث قامت بتخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار مما يعني فتح المجال لقوى العرض والطلب في سوق الصرف وسوق السلع والخدمات، ما أدى إلى ارتفاع هائل لأسعار مختلف المنتجات مع بقاء الأجور ثابتة¹. هذه العوامل أدت إلى تدهور المستوى المعيشي وعدم كفاية الدخل الفردي لتلبية الحاجات اليومية، وهذا الأخير أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى التوجه إلى التشغيل غير الشرعي وممارسة الأعمال غير الشرعية في السوق الموازية من أجل الحصول على دخل.

كما قامت أيضا بتحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما²، وهذا أدى إلى تطور عمليات التهريب التي يقوم بها جماعات عابرة للحدود والتي هي عبارة عن شبكات متخصصة في الربح السريع، عن طريق تفتادى قوانين الدولة إلى قوانين اللوبيات وأصحاب الطرابندو والتجارة غير الشرعية نظرا للموقع الجغرافي والاقتصادي للجزائر، وكان تهريب السلع يقتصر على استيراد المخدرات، والمفرقعات والسجائر نظرا لتوسع قائمة الواردات بسبب إلغاء الدعم لأسعار المواد الاستهلاكية³.

إضافة إلى قيامها بحل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة⁴، ما أدى إلى تسريح كبير للعمال و مع ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2,8% سنويا.

¹ بن دعيدة " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

² Fergani Meriem « Le programme d'ajustement structurel en Algérie », Revue l'économie N° 34, juin 1996, P24.

³ كتوش عاشور، قورين حاج قويدر " ظاهرة غسل الأموال كمظهر من مظاهر الفساد الاقتصادي - حالة الجزائر " مداخلة في ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 4 و 5 نوفمبر 2006.

⁴ شبايكي سعدان " مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة، العدد 15، 2006، ص 150.

هذه العوامل أدت إلى تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة إضافة إلى انخفاض مستويات الدخل الفردي، كلها أسباب أدت إلى ارتفاع مستويات البطالة في الجزائر التي تعتبر أهم أسباب فقر السكان و بصفة تلازمية مصدرا حقيقيا للتشغيل غير الشرعي، ما يدل على ارتفاع معدلات الجريمة و كذا انتشار منظمات إجرامية ذات نفوذ و سلطة، مما دفع بالفئات المحرومة إلى العمل بمنظمات إجرامية سعيا وراء كسب مدخول يغطي احتياجاتهم اليومية.

كما تضمنت الإصلاحات الهيكلية سياسة ترشيد النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية، و زيادة الإيرادات العامة عن طريق رفع أسعار سلع و خدمات القطاع العام، و زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي¹، و هو احد أهم الأسباب التي تدفع إلى العمل في الخفاء بشتى الطرق من اجل التهرب الضريبي.

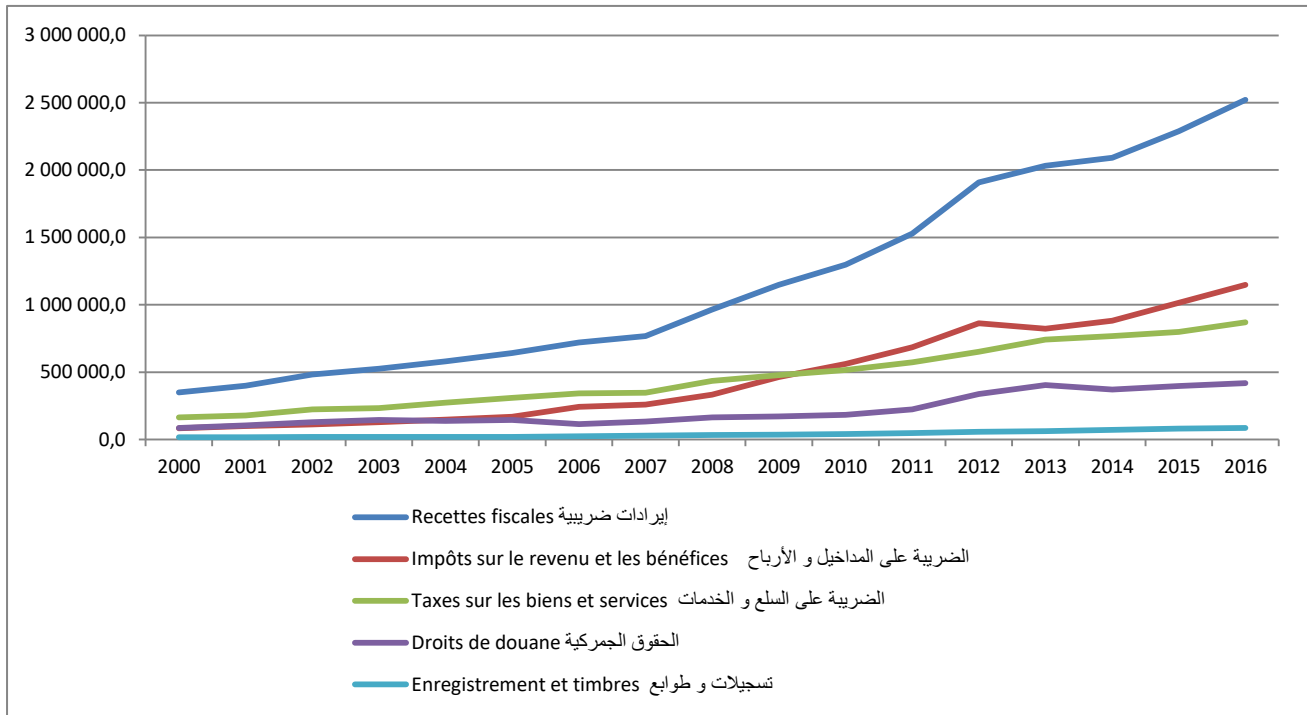
كما لا ننسى سببا سياسيا مهما في انتشار السوق السوداء واستفحال الأنشطة غير الرسمية وهو عدم الاستقرار و اللا أمن الذي شهدته الدولة الجزائرية في التسعينات، حيث عرفت هذه الفترة انتشار الإرهاب الهمجي مما أدى إلى اهتمام الدولة بالجانب السياسي من أجل توفير الأمن لمواطنيها، وإهمالها للجانب الاقتصادي وتخليها عن مراقبة العمليات الاقتصادية، هذا ما أدى بالمنظمات الإجرامية من إختتام الفرصة وتوسيع نشاطاتهم غير الرسمية.

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول " سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.

4. المرحلة من الألفية إلى يومنا هذا:

بعد الظروف المتدهورة التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال ما يعرف بالعشرية السوداء، عمدت الحكومة إلى تبني سياسات هادفة إلى دعم و إنعاش النمو الاقتصادي من أجل تحضير محيط ملائم لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، و للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فشرعت في تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية في مختلف القطاعات. و لتوفير الدعم لها لجأت الحكومة الجزائرية إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية، حيث شهدت معدلات الضرائب تزايد مستمر ابتداء من سنة 2001 إلى يومنا هذا و الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم 3-1: تطور معدلات الضريبة الفترة 2000-2016 الوحدة : مليون دج



source: The World Bank

إن الارتفاع المستمر الملحوظ في الرسوم والضرائب الجمركية خصوصا بعد الأزمة العالمية سنة 2008، أين شهدت الفترة التي تلتها انخفاض أسعار البترول ما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة، هذا ما دفع إلى ممارسة أنشطة التهريب عبر الحدود كتهريب السلع في المناطق الحرة

هذا من جهة، و من جهة أخرى القيام بالتهرب الضريبي وكذا الغش الضريبي، و بالتالي النشاط بطريقة غير رسمية.

كما أن نية الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة دفعها إلى تحرير المبادلات التجارية، ما نجم عنه تدفقات سلعية أجنبية غزيرة إلى الأسواق الوطنية والتي تحمل علامات تجارية متنوعة وجودة عالية، فأصبحت السلع الأجنبية بديلا منافسا للمنتجات الوطنية التي تفتقد للجودة والكفاءة التنافسية، هذا ما أدى إلى تداول المنتجات المحلية في الأسواق الموازية (أسواق أسبوعية ، أسواق فوضوية...) بأرخص الأثمان حتى لا تكون عرضة للكساد، بالإضافة إلى تطور عمليات التهريب بسبب تحرير التجارة الخارجية و ذلك للموقع الجغرافي و الاقتصادي للجزائر .

و ما يعتبر مصدر لكل الأنشطة غير الرسمية والذي وجد عبر مختلف مراحل استفحال الاقتصاد الموازي إلا أنه انتشر بكثرة في الآونة الأخيرة و المتمثل في الفساد الإداري و الرشاوي، سببان يدفعان إلى ممارسة الأنشطة غير الرسمية، و يتضح انتشار الفساد جليا في الدولة من خلال احتلالها المراتب الأخيرة و الجدول التالي يبين ذلك:

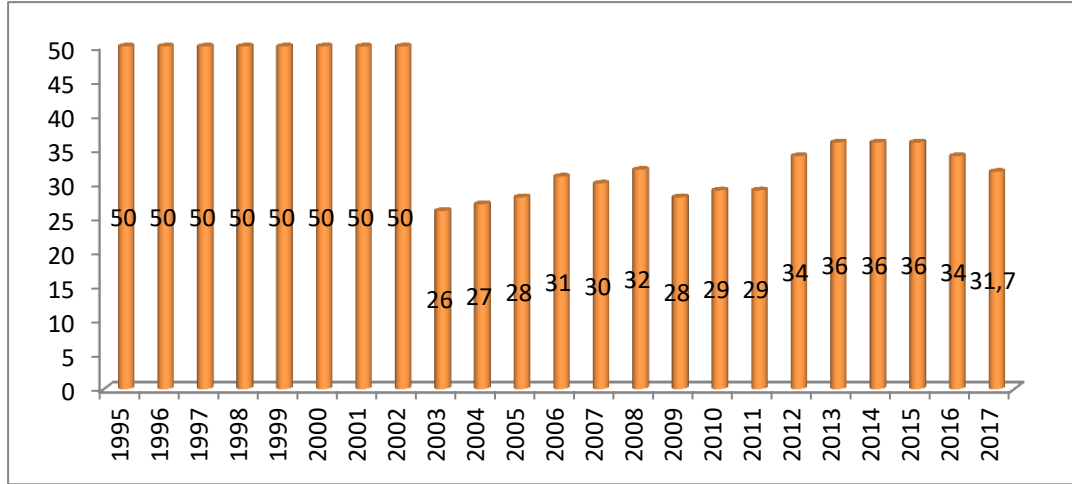
جدول رقم 3-8 : يبين رتبة الجزائر و نسبة مؤشر مراقبة الفساد من عام 2003 إلى 2017 بحيث

100 = عدم الفساد

السنوات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
مؤشر مراقبة الفساد	28	32	30	31	28	27	26	50	50
رتبة الدولة	111/180	92/180	99/179	84/163	97/159	97/146	88/ 133	/	/
السنوات	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
مؤشر مراقبة الفساد	31,7	34	36	36	36	34	29	29	
رتبة الدولة	/	108/176	88/168	100/115	94/107	105/176	112/183	105/178	

[source: press@transparency.org](mailto:source:press@transparency.org)

شكل رقم 3-2: يبين تطور مؤشر الفساد في الجزائر في الفترة 1995-2017 (Indice de perception de corruption)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول أعلاه

و لقد شهد القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة تدهور في الإنتاج بسبب الجفاف الذي شهدته الجزائر خصوصا أن هذا القطاع مرتبط بالظروف المناخية، ما أدى إلى تحول معظم الناشطين فيه إلى البحث عن أعمال ثانوية في القطاعات غير رسمية من اجل تلبية حاجاتهم اليومية.

كما أنه وفي مطلع الألفية الثالثة قامت الحكومة الجزائرية باهتمام بالغ الأهمية بالقطاع السياحي، حيث عملت على تطويره فخصصت له مبالغ طائلة، ودعمت الاستثمار السياحي ورقت من الصورة السياحية للجزائر¹، هذا ما أدى إلى جلب الكثير من السياح و الوافدين إلى الجزائر وهذا يعني جلب العملة الصعبة، إلا أنه وباعتبار الفساد المنتشر بالإضافة إلى عدم توفر مكاتب صيرفة بكثرة، فان معظم أصحاب العملة الصعبة نجدهم يتوجهون إلى أسواق الصرف الموازية لتبديل عملائهم عوضا عن الأسواق الرسمية، وهذا ما يشجع المتعاملين فيه بتكثيف نشاطهم وتوسيعه.

¹ هدير عبد القادر " واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطويرها "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2006/2005، ص 170.

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

انتهجت الجزائر في إطار سياساتها الهادفة لتحقيق التنمية الاقتصادية و النهوض بالاقتصاد الوطني إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بادرت إلى توفير البيئة المواتية لجذب المستثمر الأجنبي عن طريق سن قوانين و تشريعات متضمنة تحفيظات و امتيازات و تسهيلات إدارية، من شأنها إغراء المستثمرين على الاستثمار في الجزائر منافسة بذلك بقية الدول.

1. تطور قوانين الاستثمار في الجزائر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم بناء على المناخ المناسب الذي يوفره البلد المضيف من استقرار سياسي و اقتصادي و امني مركزا بذلك على القوانين و التشريعات التي تحفز على جذب الاستثمار الأجنبي. و انطلاقا من ذلك قامت الجزائر بتوفير و تهيئة المناخ الملائم من أجل جذب الاستثمار نحو البلد معتمدا في ذلك على إصدار قوانين و تشريعات أعدتها بما يتناسب و التطورات و الظروف الاقتصادية في مختلف الفترات، كونها تشمل كل الإجراءات المتعلقة بالحصول على تراخيص الاستثمار و تحدد المجالات المسموح الاستثمار فيها، بالإضافة إلى الالتزامات القانونية التي يتقيد بها المستثمر الأجنبي و حقوقه القانونية التي يتمتع بها داخل الدولة المضيضة.

و لقد أصدرت الحكومة الجزائرية مجموعة من القوانين و التشريعات التي تنظم الاستثمارات المستقطبة على فترات نلخصها فيما يلي:

1.1. فترة الستينات:

عرفت هذه الفترة قانونين هامين : قانون صدر في 26 جويلية 1963¹ كان موجها إلى الاستثمارات الإنتاجية الأجنبية أساسا، و حوّل هذا القانون ضمانات يستفيد منها كل المستثمرين الأجانب تمثلت في حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الأجانب تحت رقابة الدولة نصت عليه المادة الثالثة، مع حرية التنقل و الإقامة بالنسبة للموظفين

¹ قانون رقم 277-63 الصادر في 1963/07/26 المتعلق بالاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية العدد 53 الموافق ل 1963/08/02.

الأجانب و مسيري المؤسسات الأجانب و هذا ما نصت عليه المادة الرابعة من هذا القانون، في حين دعت المادة الخامسة إلى المساواة الجبائية بين الجميع. لم يعرف هذا القانون تطبيقا تاما بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيته حيث كان غير مطابق للواقع، و كون أن الإدارة الجزائرية لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها و عليه بدأت الحكومة الجزائرية سياسة التأمينات سنة 1963-1964¹.

بعد فشل قانون 1963 تم تعويضه بقانون جديد سنة 1966² حيث ركز هذا القانون على مبدئين، إذ شمل المبدأ الأول على احتكار الدولة للمشاريع الاستثمارية في الطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني (المادة 2)، في حين يمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في قطاعات أخرى و هذا بعد حصوله على رخصة مسبقة من قبل السلطات الجزائرية (المادة 4). أما المبدأ الثاني فيتعلق بمنح الضمانات و الامتيازات للمستثمرين لإنماء مؤسسات صناعية أو سياحية من شأنها زيادة الجهاز الإنتاجي للدولة من بينها ضمانات ضد التأمين (المادة 10). و لكن نظرا للسياسة الحاكمة آنذاك قامت الجزائر بتأميم اغلب الشركات الأجنبية انطلاقا من المناجم سنة 1966 و وصولا إلى المحروقات سنة 1971، حيث احتكرت الدولة جميع قطاعات الاقتصاد الوطني و لم تشجع على إقامة استثمارات خاصة سواء محلية او أجنبية ، رغم أن القوانين في تلك الفترة لم تحظرها، و عليه فان المشاريع التي اعتمدت في الفترة 67-69 تركزت أساسا في المناطق الساحلية كما أن هذا القانون اقتصر تطبيقه على الاستثمارات الجزائرية و لم يطبق على الاستثمارات الأجنبية خصوصا بعد سيطرة القطاع العام على الحياة الاقتصادية³.

¹ عليوش قربوع كمال " قانون الاستثمارات في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر دون طبعة ، الجزائر 1999، ص 2، 69.

² امر رقم 284-66 المؤرخ في 1966/09/15 يتضمن قانون الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية العدد 80 الصادرة بتاريخ 1966/09/17

³ تومي عبد الرحمان " دراسات اقتصادية : واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " العدد 8 ، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، ص 108.

2.1. فترة الثمانيات:

شهدت الجزائر خلال نهاية السبعينات و بداية الثمانينات تغيرات شملت التحول من المركزية إلى لامركزية التسيير للاقتصاد الوطني و توسيع دائرة مشاركة القطاع الخاص في التنمية، و في هذا الإطار أصدرت الحكومة الجزائرية قانون 82-11¹ الذي اهتم بالاستثمار الخاص قصد تدعيم القطاع العام، و قد سطر هذا القانون الأهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية و كذا ممارسة النشاطات الناجمة عنها و مجالها و شروطها (المادة 1)، و كان الهدف منها المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و فتح مناصب عمل و تلبية حاجات المواطنين من السلع و الخدمات و التحول نحو المناطق المعزولة و استعمال اليد العاملة و الموارد المحلية (المادة 8).

و لقد تعلق هذا القانون بإنشاء و تسيير مؤسسات فردية أو بالتضامن رافضة بذلك الاستثمار الأجنبي المباشر لتدخل رأس المال الأجنبي (المادة 28،30). لم يحقق هذا القانون ما كان منتظرا منه نظرا لهيمنة ثقافة القطاع العمومي على النشاط الاقتصادي، و بعد أزمة البترول سنة 1986 و الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الوطني آنذاك بسبب انهيار أسعار البترول و انخفاض عملة الدولار و تدني إيرادات صادراتها النفطية إلى أدنى مستوياتها و ارتفاع معدلات التضخم و نسبة المديونية، هذه النتائج كلها سببت اختناقا ماليا لميزانية الدولة، ما دفع بالمشرعين آنذاك إلى تعديل القانون السابق (82-11) و إصدار قانون 86-13² الذي اتسم ببعض المزايا عن سابقه من القوانين الصادرة، حيث ادخل تغيرات على ميكانيزمات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أدرج إنشاء الشركات المختلطة في إطار بروتوكول الاتفاق مبرم بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي (المادة 2)، مع ضمان حق المشاركة للطرف الأجنبي في تسيير المؤسسة و اتخاذ القرار طبقا لأحكام القانون التجاري و الأساسي الخاص بالشركة (المادة 5).

¹ قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21/08/1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني الصادر بالجريدة الرسمية العدد 34 بتاريخ 24/08/1982

² قانون رقم 86-13 المؤرخ في 19/08/1986 يعدل و يتمم القانون رقم 82-11 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد و سيرها الصادر بالجريدة الرسمية المؤرخة بتاريخ 27/08/1986

3.1. فترة التسعينات:

لقد شهدت هذه الفترة عمليات التغيير و الإصلاح و التحول إلى اقتصاد السوق و لقد حملت في طياتها صدور قانون 90-10¹ الخاص بالنقد و القرض، و الذي اعتبر بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، حيث نص هذا القانون على الاستثمارات و هو ليس بقانون استثمار و لكنه تنظيم لسوق الصرف و حركة رؤوس الأموال. و لقد منح هذا القانون بحسب مادته 183 لغير المقيمين إمكانية تحويل رؤوس الأموال للاستثمار بالجزائر في مختلف النشاطات الاقتصادية الغير مخصصة للدولة، على أن تكون هذه الاستثمارات مطابقة للقواعد التي اقرها مجلس النقد و القرض. و لقد كان لهذا القانون دورا هاما في تنظيم الاستثمار و إنعاش حركته بالجزائر بحيث عرفت فترة التسعينات زيادة معتبرة في حجم الاستثمار الأجنبي مقارنة بالفترات السابقة، و أمام فتح الباب أمام رؤوس الأموال الأجنبية ارتأت الحكومة الجزائرية إصدار قانون الاستثمار 93-12² كان من شأنه إنشاء وكالات الاستثمار التي تسهر على خدمة المستثمرين و اعتماد نظام المناطق الحرة لجلب الاستثمارات الأجنبية و استبعاد كل الحواجز التي تقف أمام حركة الاستثمار الأجنبي سواء كانت مباشرة أو في إطار الشراكة. توصلت عقب هذا القانون عمليات تعديل و إصدار قوانين أخرى منها الأمر 04/95 المؤرخ في 1995/01/21 التي تضمن الموافقة على اتفاقية تسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى، و الأمر 22/96 المؤرخ في 9 جويلية 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج³.

4.1. فترة الألفية:

تميزت هذه الفترة بالاستقرار السياسي و الأمني و ارتفاع في أسعار البترول الذي أدى بدوره إلى ارتفاع احتياطي الصرف ما جعل القائمين على تسيير أمور الدولة إلى تبني مجموعة من القرارات، كان من بينها إدخال تعديلات على قانون الاستثمار حيث صدر أمر رقم 01-03⁴ المتعلق بتطوير الاستثمار مناخه و آلية عمله، هذا بغرض الوصول إلى استحداث مجالات نشاط جديدة و توسيع القدرات

¹ قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بالجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 1990/04/18

² قانون رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 يتعلق بترقية الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 64 بتاريخ 1993/10/10

³ محمد بودهان " الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار بالجزائر " دار الملكية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة 2000 ص 185.

⁴ أمر رقم 01-03 مؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 2001/08/22

الإنتاجية أو إعادة هيكلة رأسمال المؤسسات العمومية و المساهمة فيه بالإضافة إلى المساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية و منح المستثمرين الأجانب حوافز مالية و جبائية و جمركية (المادة 2 و 3) و يتم ذلك عن طريق إنشاء وكالة وطنية خاصة تسهر على ترقية الاستثمار و متابعة تطوراتها (المادة 21). ثم تلى هذا القانون صدور قانون رقم 06-08¹ و الذي هدف إلى المساواة بين جميع المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب مع انجاز الاستثمار في حرية تامة، كما نص على حماية الاستثمار عن طريق المعاهدات و الاتفاقات الدولية المبرمة. بالإضافة إلى تأسيس نظام استثنائي تحفيزي خصص للاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني كتلك التي تتم في مناطق ذات الأولوية كأنشطة المحافظة على البيئة و الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية في المجال التكنولوجي بالإضافة إلى نظام المناطق الحرة. و في السنوات الأخيرة أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغاً للقطاع الاقتصادي حيث أصدرت قانون 16-09² المتعلق بترقية الاستثمار ، و الذي اهتم بتطوير النظام الخاص بالاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة للنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و الخدمات قصد توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل، إذ أدرجت مجموعة من المزايا التحفيزية لفائدة هذه الاستثمارات خصوصا الاستثمارات المنشئة لمناصب الشغل و تلك ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني خاصة الاستثمارات المنجزة في المناطق الجنوب و الهضاب العليا حيث تحظى بالدعم و مساهمة خاصة من طرف الدولة.

2. تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

تبنّت الجزائر نظامين مختلفين ابتداءً من الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ عرفت النظام الاشتراكي في الفترة ما بعد الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات، لتتحول بعد ذلك نحو اقتصاد السوق و تبني النظام الرأسمالي، و ذلك بعد قصورها و عجزها عن النهوض بالاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية المنشودة اثر التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية و انغلاقها عن العالم الخارجي نتيجة تشبثها بفكرة السيادة الوطنية و رفضها

¹ أمر رقم 08-06 مؤرخ في 2006/07/15 يعدل و يتم الامر رقم 03-01 والمتعلق بتطوير الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 2006/07/19

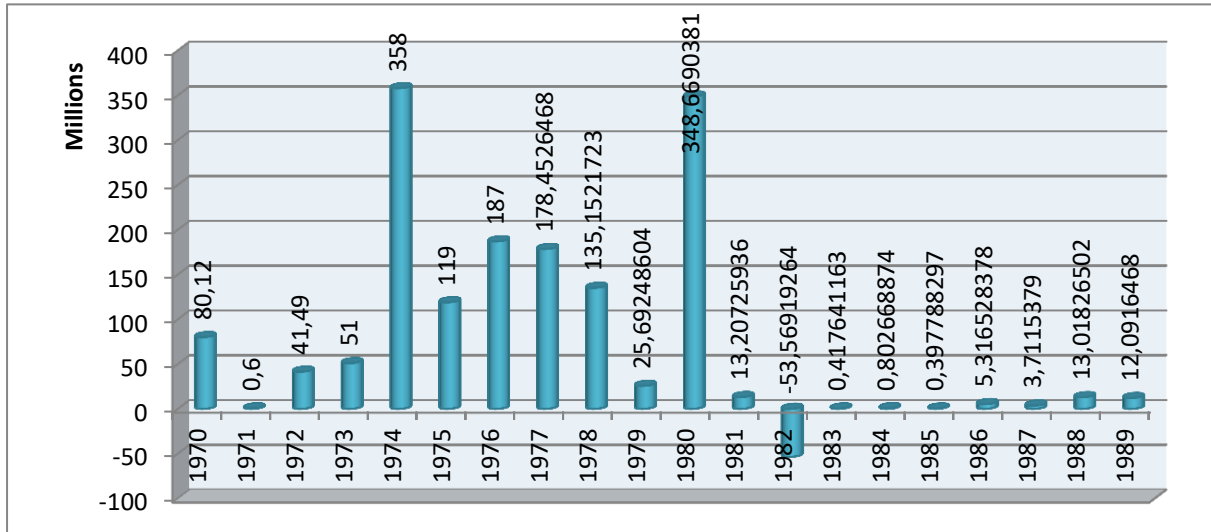
² قانون رقم 16-09 مؤرخ في 2016/08/03 يتعلق بترقية الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 46 بتاريخ 2016/08/03

لتدخل الأيدي الأجنبية خوفا من الاستعمار، و هذا ما مثل عائق أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو الجزائر في مرحلة سيادة النظام الاشتراكي ليعرف هذا الأخير نموا و تطورا بعد انفتاح الدولة الجزائرية نحو العالم، و على هذا الأساس يمكن تحليل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال مرحلتين كالتالي:

1.2. صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 1970-1989

عرفت الجزائر كبقية الدول النامية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشكل الموالي يوضح حجم هذا التدفق في الفترة التي ساد فيها النظام الاشتراكي.

شكل رقم 3-3: يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 1970-1989



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات word bank

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر من سنة إلى أخرى، إذ شهد انزلاق حاد سنة 1971 حيث سجل ما حجه 0,6 مليون دولار مقارنة عما كان عليه سنة 1970 التي كانت قد سجلت ما قيمته 80,12 مليون دولار، يرجع هذا الانخفاض الحاد إلى سياسة تأميم المحروقات المطبقة سنة 1971 إضافة إلى انعدام حق ملكية الآبار للمستثمر الأجنبي، و ذلك باعتبار أن قطاع المحروقات كان القطاع الوحيد المستحوذ على اهتمام المستثمرين الأجانب آنذاك. إلا انه و سرعان ما يشهد

الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقا وفيما في السنوات التي تلتها، حيث سجل أعلى قيمة له سنة 1974 قدرت ب 358 مليون دولار و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط، و أيضا بعد فتح قطاع المحروقات لرؤوس الأموال الأجنبية بعد سنة 1971 ما ساهم في تدفق الاستثمارات في مختلف مجالات التنقيب و التكرير و النقل للبترول و الغاز الطبيعي، ثم انخفض مباشرة ليلغ ما قيمته 11,9 مليون دولار، ليتذبذب بعد ذلك بين الارتفاع الطفيف و الانخفاض ليسجل ثاني أكبر تدفق له سنة 1980 بما يعادل 348 مليون دولار. و بداية من الثمانينات شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض حاد بسبب التراجع المستمر في أسعار المحروقات، ليسجل قيمة سلبية سنة 1982، ليعود إلى النمو الإيجابي و لكن بوتيرة جد منخفضة عن السنوات السابقة خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 أين تلاها انخفاض معتبر في تدفق الاستثمار الأجنبي لسنة 1987 بقيمة 3,7 مليون دولار بعد أن كان قد بلغ 5,3 مليون دولار في السنة التي سبقتها، لبدأ في الارتفاع بصفة إيجابية و يبلغ ما يعادل 12 مليون دولار سنة 1989 .

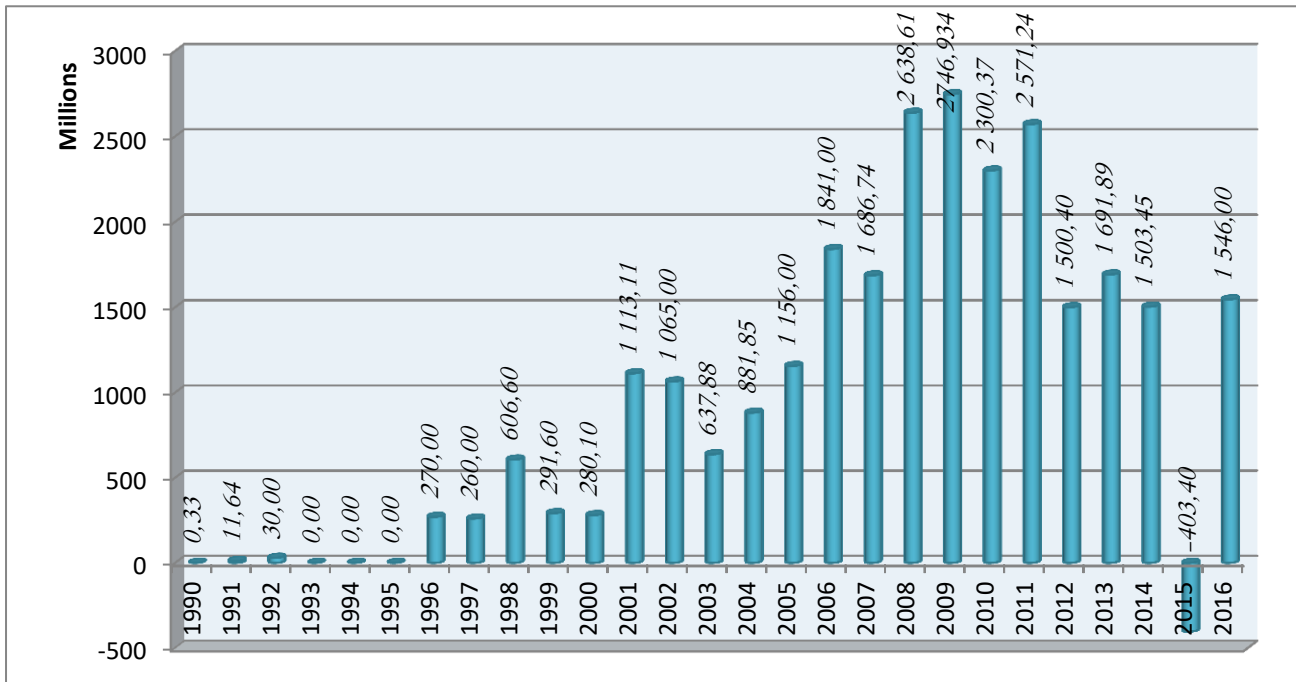
و عليه و بناء على تحليل البيانات الموصوفة بالشكل أعلاه، فان تبني الجزائر للنظام الاشتراكي و الذي و حمل في طياته مختلف البرامج التنموية التي ارتكزت بدورها على القطاع الصناعي، و بالأخص قطاع المحروقات التي تخضع أسعارها لظروف خارجية و التي شهدت تدهور في النصف الثاني من الثمانينات، ما أظهر هشاشة النظام المتبع و الذي كان له الوقع الكبير في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على الرغم من محاولة الحكومة تقديم تحفييزات من اجل جذبها، إلا انه ما زاد من تفاقم الوضع عجز الدولة الجزائرية عن سداد ديونها ما أدى إلى زيادة الاضطراب الاقتصادي للدولة .

2.2. صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة 1990-2016

بعد الأزمة البترولية التي بينت هشاشة النظام المتبع ما قبل التسعينات و الذي خلف أوضاع متردية ألت بتراكم المديونية على كاهل الدولة الجزائرية، كان على الجزائر تغيير نمط نظامها و تخليها عن النظام الاشتراكي لتتحول بعده غالى اقتصاد السوق و تبني النظام الرأسمالي، و الذي كان الهدف الرئيسي من وراءه إعادة جدولة الديون و ذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي كان من ضمن شروطه انفتاح الجزائر على العالم الخارجي بتطبيق

مجموعة من الإصلاحات شملت تطوير و ترقية الاستثمار بتحسين مؤشرات جاذبيته و تقديم مختلف التحفيزات و التسهيلات الخاصة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، و على هذا الأساس فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر مستويات مقبولة من تدفقاته خلال هذه الفترة، و يتضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم 3-4: يمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر (بالمليون دولار أمريكي) في الفترة 1990-2016



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على قاعدة بيانات word bank

من الشكل أعلاه يتضح لنا جليا ركود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الأول من التسعينات، إذ بلغ أعلى قيمة سنة 1992 بما يعادل 30 مليون دولار لينعدم بعد ذلك في الفترة ما بين 1993-1995، و ذلك راجع إلى تدهور الاستقرار الاقتصادي و الأمني للبلاد، إذ عرفت هذه الفترة بما يسمى بالعيشية السوداء نتيجة الإرهاب الهامجي آنذاك هذا من جهة، و من جهة أخرى سياسات الإصلاح المطبقة و التي شملت اعتماد السياسة التقشفية، ما ساهم في تقلص الحوافز و الامتيازات المقدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. غير انه و مع مطلع النصف الثاني من التسعينات بدأ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر يعرف رواجاً، و ذلك بعد صدور قانون الخوصصة سنة 1995، و الذي

إعتبر كأحد أهم الإصلاحات الهيكلية المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ما أدى إلى بداية ارتفاع مستويات التدفق إلى غاية وصوله ما قيمته 606 مليون دولار سنة 1998، ليعاود الانخفاض في سنتي 1999 و 2000 على التوالي بسبب التراجع في أسعار النفط، لكنه سرعان ما لبث أن ارتفع ليفوق عتبة المليار و يسجل أكبر مستوى للتدفق منذ الاستقلال سنة 2001 حيث قدرت قيمة التدفق ما يعادل 1113 مليون دولار، و حافظت على نفس العتبة في السنة الموالية مع تراجع طفيف إذ بلغت 1065 مليون دولار، و يرجع هذا الارتفاع الملحوظ بوتيرة هائلة إلى تحقيق الاستقرار الأمني في البلاد، بالإضافة إلى انتهاء الدولة بداية من الألفية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، و الذي حمل في طياته مجموعة من الحوافز و التسهيلات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاعات خارج المحروقات، و التي لاقت استقبالا من قبل المستثمرين خصوصا قطاع الخدمات (شركة اوراسكوم المصرية)، ثم عرف هذا التدفق انخفاضا في سنة 2003 ليسجل ما قيمته 637 مليون دولار، ليواصل بعد ذلك الارتفاع إلى غاية تجاوزه عتبة المليار سنة 2005 بما يعادل 1156 مليون دولار، ليحافظ على هذه العتبة بين الانخفاض الطفيف و العودة إلى الارتفاع في السنوات الموالية، إلى غاية تجاوزه المليارين سنة 2008 إذ قدر ب 2638 مليون دولار، ليواصل الارتفاع و يسجل أعلى مستوى في السنة الموالية بما يعادل 2764 مليون دولار، و ذلك رغم الأزمة العالمية لسنة 2008 و التي لم تمس الجزائر بصفة قوية نظرا لمحدودية اندماج نظامها المالي بالنظام العالمي، و في سنة 2010 تراجع قليلا و لكن سرعان ما عاود الارتفاع سنة 2011 بما يعادل 2571 مليون دولار، و ذلك بعد تدهور الأوضاع الأمنية في معظم الدول العربية ما ساهم في تحول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار نحو الجزائر نظرا للاستقرار الأمني و الاقتصادي بها، غير انه في السنوات التي تلت سنة 2011 عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض تدريجي إلى غاية بلوغه قيمة سلبية سنة 2015 و ذلك نتيجة التدهور المفاجئ و الحاد في أسعار النفط و الذي نجم عنه تدهور الأوضاع الاقتصادية، ما أدى بالدولة إلى إتباع سياسة تقشفية أثرت سلبا على مؤشرات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. و لكن سرعان ما عاود الارتفاع في السنة الموالية إذ بلغ ما يعادل 1546 مليون دولار.

و عليه و بناء على هذا التحليل فانه يمكن الاستنتاج أن تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة شهدت رواجاً بداية من الألفية، إلا أنها بقيت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط كون النسبة الأكبر فيها يستحوذ عليها قطاع المحروقات، على الرغم من مجهودات الدولة و تشجيعها بتقديم حوافز استثنائية و مغرية للمستثمر الأجنبي المباشر للاستثمار في القطاعات خارج قطاع المحروقات.

إن الجدول الموالي و الشكل المعبر عنه يوضحان إجمالي تدفقات المشروعات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة ما بعد الألفية و التي نادت بإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تطبيق مختلف برامج الدعم و الإنعاش الاقتصادي.

جدول رقم 3-9: إجمالي مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر في الفترة

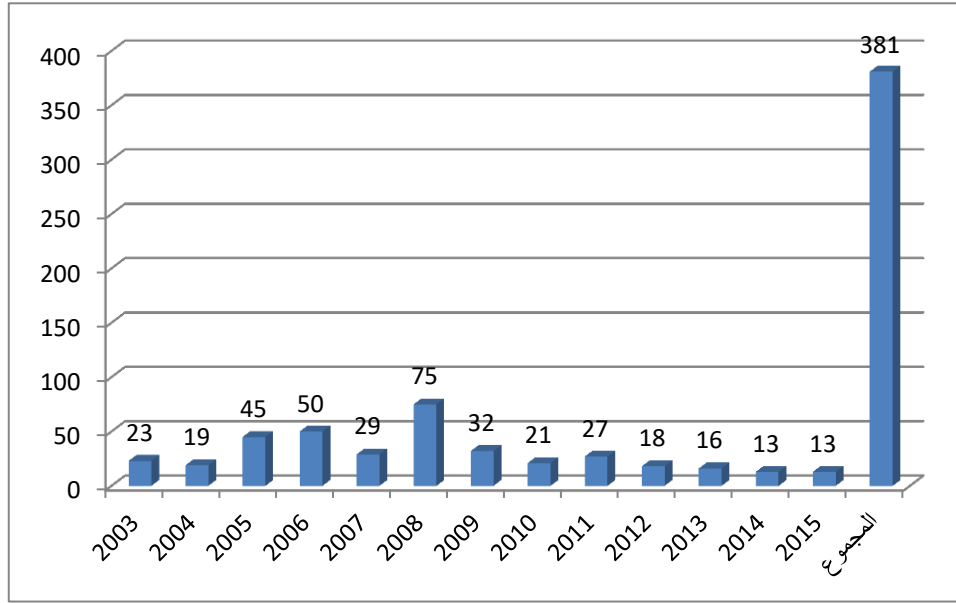
2015-2003

العام	عدد المشاريع	عدد الشركات
2003	23	22
2004	19	19
2005	45	43
2006	50	45
2007	29	28
2008	75	66
2009	32	28
2010	21	17
2011	27	24
2012	18	17
2013	16	12
2014	13	13
2015	13	13
المجموع	381	315

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات " مناخ الاستثمار في الدول العربية"

المنظمات العربية ، دولة الكويت، 2016، ص120.

شكل رقم 3-5: يبين عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر الفترة 2003-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

من الشكل و الجدول أعلاه يتبين ارتفاع المشاريع الأجنبية الواردة إلى الجزائر بداية الألفية إلى غاية بلوغها أكبر عدد سنة 2008 حيث بلغت 75 مشروع في مختلف القطاعات الاقتصادية، و ذلك بعد تطبيق برنامج الدعم الاقتصادي (2001-2004) و البرنامج التكميلي له (2005-2009)، و التي وّلت اهتماما بالغاً بتشجيع الاستثمار بالقطاعات خارج المحروقات مضاعفة بذلك الامتيازات المخصصة لها، خصوصا بعد التحسن الايجابي للإيرادات البترولية للدولة نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار البترول في هذه الفترة، إلا انه و بعد سنة 2009 بدأ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الانخفاض تدريجيا و ذلك بسبب الأزمة العالمية لسنة 2008، و التي دفعت بالجزائر إلى اخذ الحيطة في سياستها الانفاقية على الرغم من أن هذه الأزمة لم تؤثر بها بالشكل الحاد، و استمر انخفاض عدد المشاريع المستقطبة إلى غاية وصوله سنة 2015 إلى 13 مشروع.

3. التوزيع القطاعي و الاقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

لقد عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، محاولة تهيئ المناخ المناسب له و كان نتيجة ذلك التزايد المستمر في تدفقاته خصوصا في سنوات ما بعد الألفية، و ذلك من مختلف مناطق العالم و في شتى القطاعات الاقتصادية.

1.3. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر:

توزعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على مختلف القطاعات الاقتصادية بنسب متفاوتة من حيث عدد المشاريع و التكلفة المخصصة لها، و قد أظهرت إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002-2016 التوزيع القطاعي لهذه التدفقات في الجدول رقم (3-10) و تم التعبير عليها في الشكلين رقم (3-6) و رقم (3-7) على التوالي :

جدول رقم 3-10 : التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة الواردة إلى الجزائر في

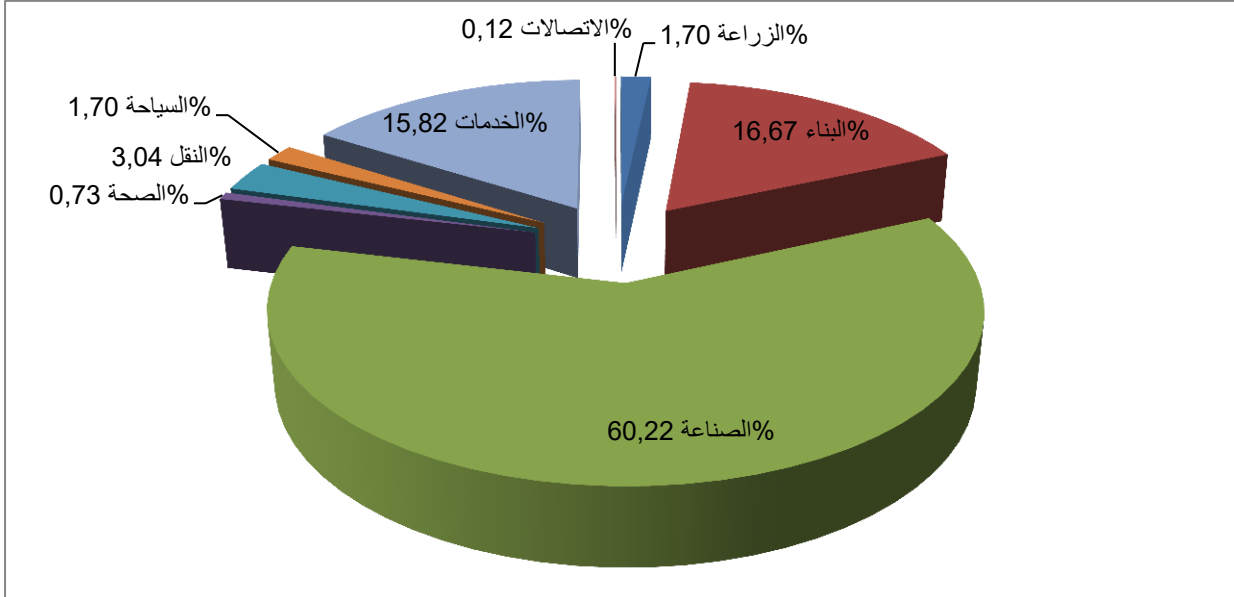
الفترة 2002-2016

القطاع	عدد المشاريع	النسبة المئوية%	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة%
الزراعة	14	1,70%	4 373	0,20%
البناء	137	16,67%	77 661	3,50%
الصناعة	495	60,22%	1 783 922	80,48%
الصحة	6	0,73%	13 572	0,61%
النقل	25	3,04%	14 820	0,67%
السياحة	14	1,70%	113 772	5,13%
الخدمات	130	15,82%	119 139	5,37%
الاتصالات	1	0,12%	89 441	4,03%
المجموع	822	100%	2 216 699	100%

المصدر: المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار نقلا عن الموقع الإلكتروني

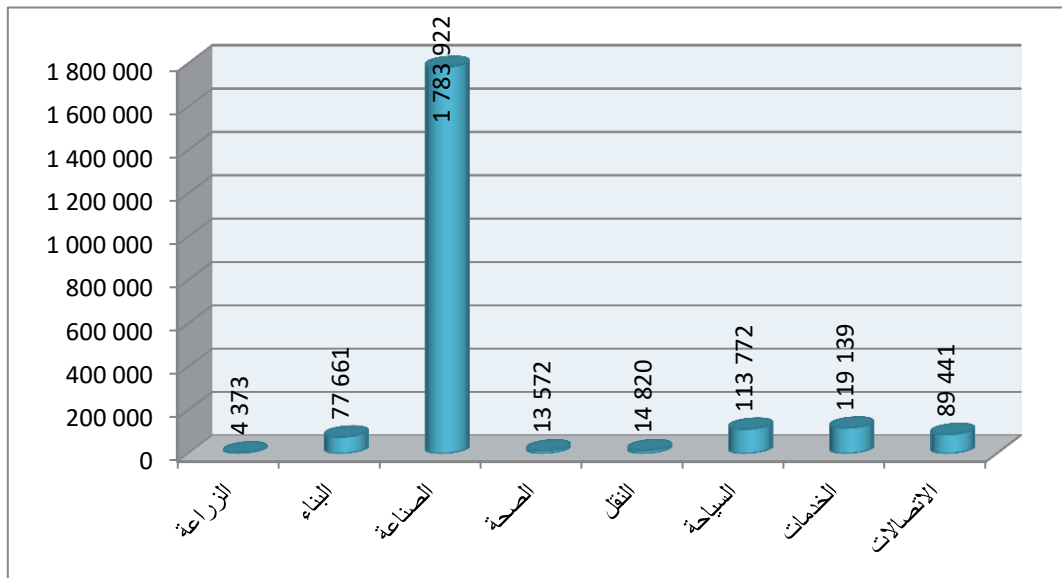
<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissemes>

شكل رقم 3-6: التوزيع النسبي القطاعي لإجمالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة 2002-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

شكل رقم 3-7: يمثل توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي (مليون دينار جزائري) في الفترة 2002-2016



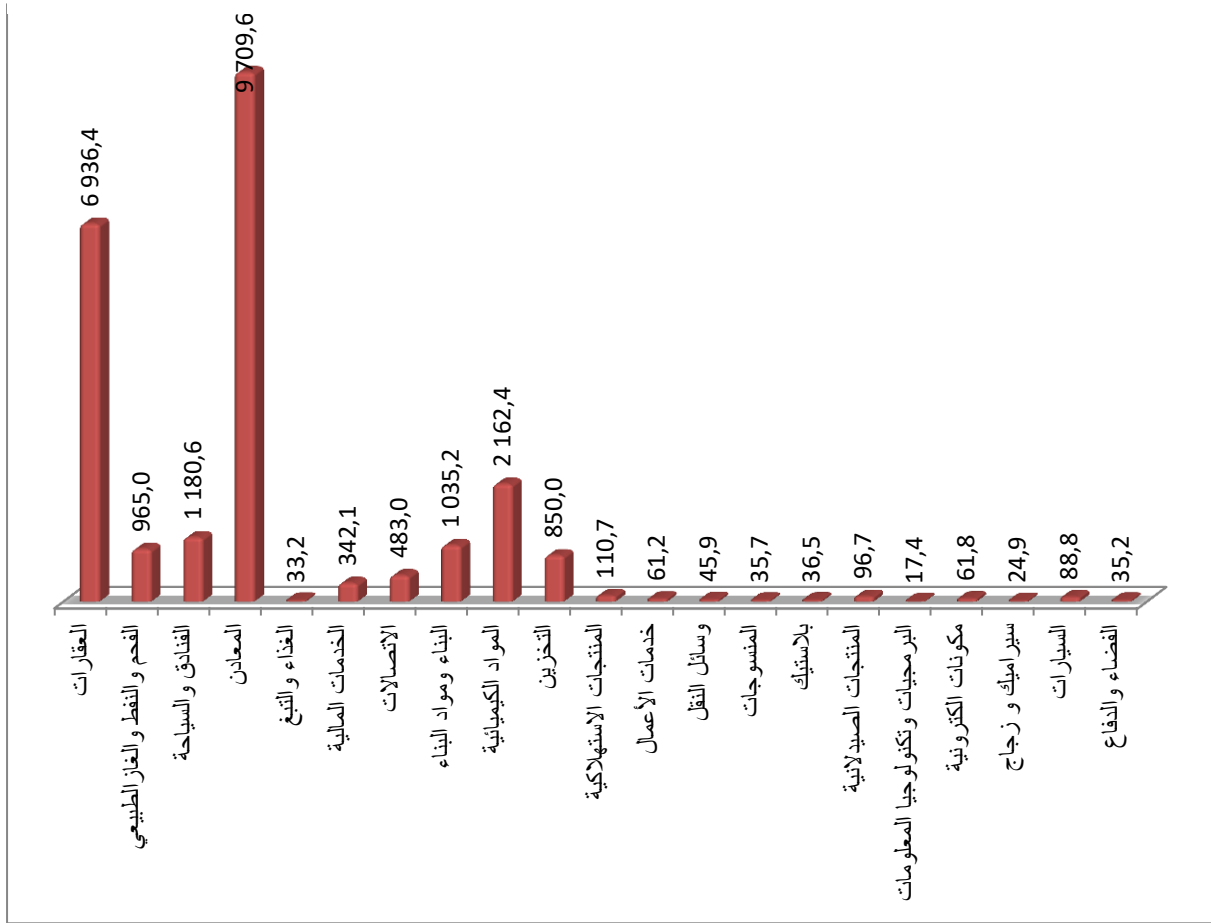
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

بناء على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و المينة أعلاه، اتضح جليا استحواذ قطاع الصناعة على حصة الأسد ب 495 مشروع من إجمالي المشاريع الأجنبية الواردة إلى الجزائر و بتكلفة قدرت ب 1783 922 مليون دينار، أي ما يعادل 80,48% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر، ثم تلى ذلك قطاع الخدمات بما تكلفته 119139 مليون دينار أي ما يعادل نسبة 5,37% و بلغت المشاريع الخاصة بهذا القطاع حوالي 130 مشروع، في حين احتل في المرتبة الثالثة قطاع السياحة بنسبة 5,13% من إجمالي التدفقات الواردة و بتكلفة 113772 مليون دولار، بيد أن عدد مشاريعها بلغ حوالي 14 مشروع، و هو عدد ضئيل مقارنة بقطاع البناء الذي استحوذ على 137 مشروع و لكن بتكلفة ما يعادل 77661 مليون دينار أي ما نسبته 3,50%، و هي نسبة قليلة مقارنة بنسبة قطاع الاتصالات التي بلغت 4,03% و بقيمة مالية قدرت ب 89441 مليون دينار على الرغم من أن حصتها من المشاريع كانت مشروعا واحدا فقط، أما النسبة المتبقية توزعت على كل من قطاع النقل، الصحة و الزراعة بنسب متتالية 0,67%، 0,61%، 0,20% على الترتيب.

و عليه و بناء على هذه البيانات يتضح لنا جليا اهتمام المستثمر الأجنبي بقطاع الصناعة بالدرجة الأولى و بالأخص قطاع المحروقات، أما القطاعات الأخرى فكان لها نسب جد ضئيلة من نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا قطاع الفلاحة و الذي يعتبر أكثر القطاعات تهميشا على الرغم من أهميته في التنمية الاقتصادية و على الرغم من غنى الجزائر بالأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، و ذلك كون أن هذا القطاع يتم حصاد أرباحه في المدى الطويل، في حين المستثمر هدفه الأسمى الربح السريع.

اهتمت الدول العربية بالاستثمار في الجزائر نظرا للمناخ الاستثماري الموفر فيها بالإضافة إلى غناها بالثروات الطبيعية لذا كان للدول العربية نصيب معتبر من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات و الشكل رقم (3-8) يوضح ذلك.

شكل رقم 3-8: توزيع إجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية العربية الجديدة الواردة إلى الجزائر (حسب التوزيع القطاعي) بالمليون دولار في الفترة 2003-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات FDI Markets

من الشكل أعلاه يظهر اهتمام الدول العربية ببعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها، إذ احتل قطاع المعادن الصدارة بتكلفة 9709,6 مليون دولار، تلاه بعد ذلك قطاع العقارات والذي عرف تدفقا معتبرا من قبل الدول العربية بما قيمته 6936,4 مليار دولار، أما في المرتبة الثالثة فكان لصناعة المواد الكيميائية ما قيمته 2162,4 مليون دولار، تلاه كل من قطاع السياحة و البناء بقيمتي 1180,6 مليون دولار و 1035,2 مليون دولار على الترتيب، في حين قطاع الاتصالات كان له نصيب ما يعادل 483 مليون دولار، و تحصلت القطاعات الأخرى المتبقية على حصص ضئيلة متفاوتة فيما بينها من تدفقات الاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر.

2.3. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تعددت الدول المستثمرة في الجزائر من مختلف مناطق العالم بما فيها الإقليم العربي، و الجدول الموالي رقم (3-11) يحوي التوزيع الإقليمي لأهم المناطق المستثمرة في الجزائر في الفترة 2002-2016 و تم التعبير عنه بالشكلين رقم (3-9) و رقم (3-10) المرفقين له، كما تم التعبير عن نصيب الدول العربية في الشكلين رقم (3-11) و رقم (3-12) كالتالي:

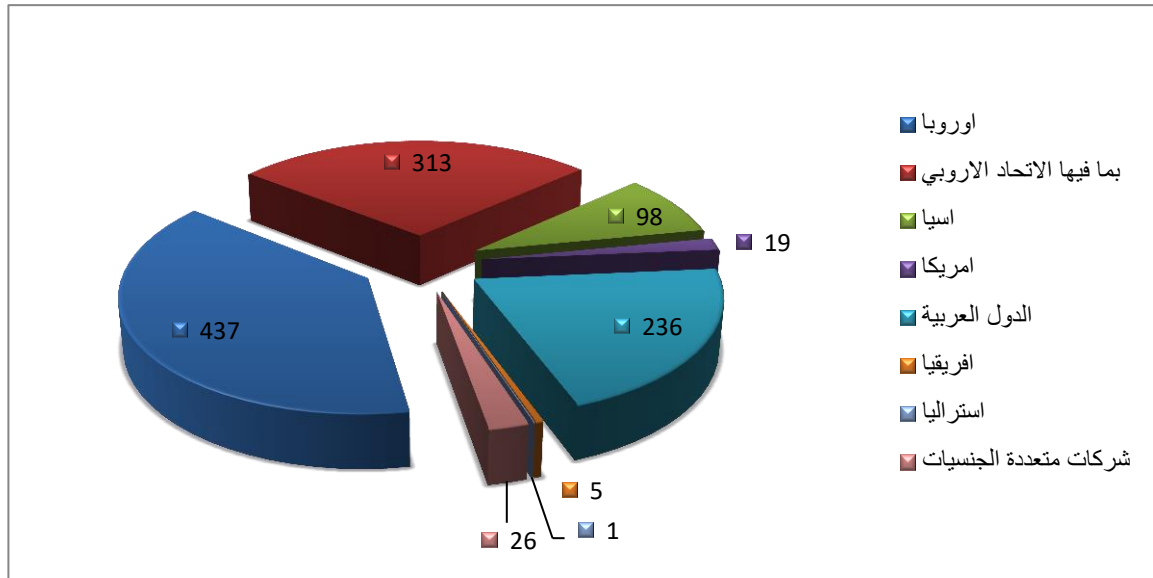
جدول رقم 3-7 : أهم الأقاليم المستثمرة في الجزائر في الفترة 2002-2016

الإقليم	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	437	955 161
بما فيها الاتحاد الأوروبي	313	677 209
آسيا	98	163 102
أمريكا	19	68 163
الدول العربية	236	997 528
إفريقيا	5	5 686
استراليا	1	2 974
شركات متعددة الجنسيات	26	24 085
الإجمالي	822	2 216 699

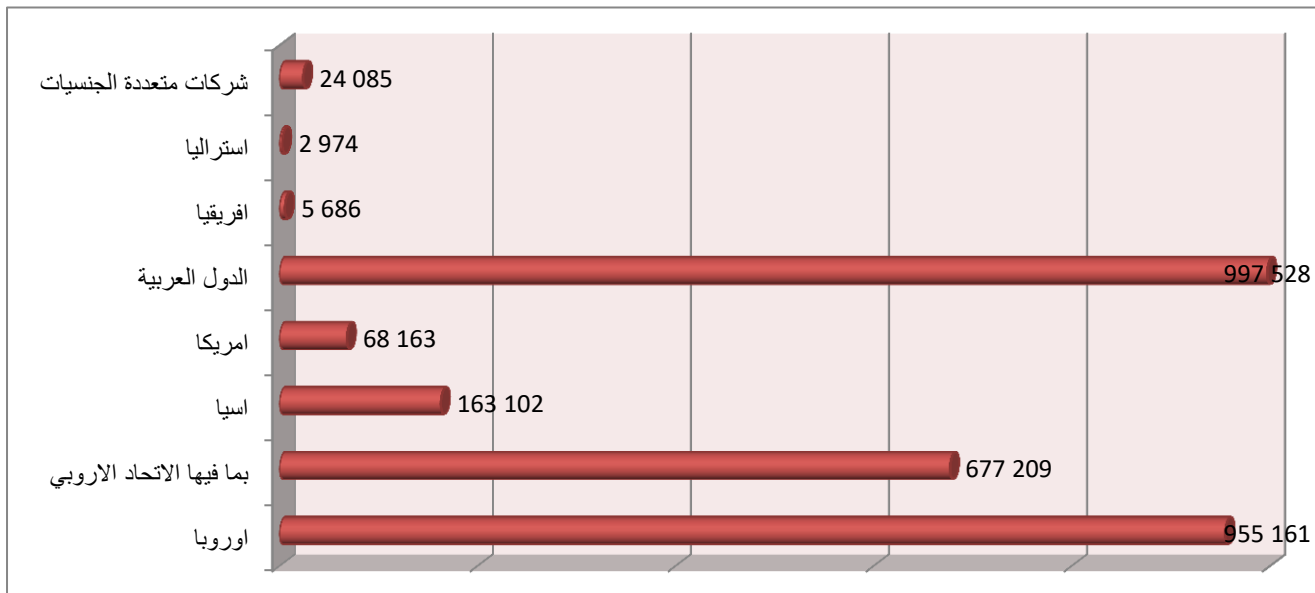
المصدر: المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار نقلا عن الموقع الإلكتروني

<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement>

شكل رقم 3-9 : توزيع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (حسب الإقليم) في الفترة 2002-2016

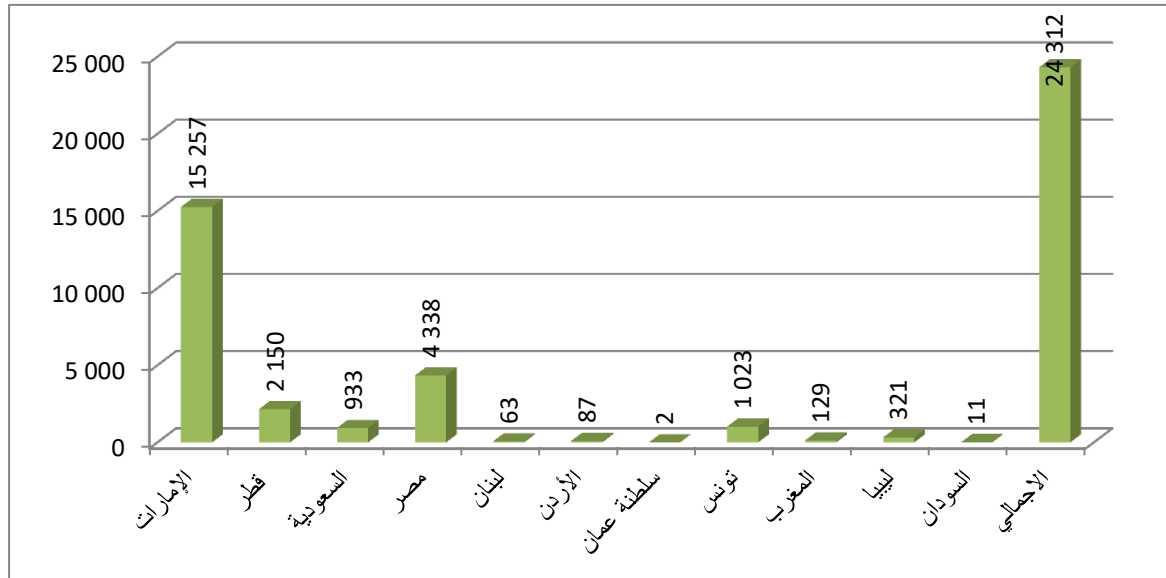


شكل رقم 3-10: توزيع تكلفة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (مليون دينار جزائري) في الفترة 2002-2016



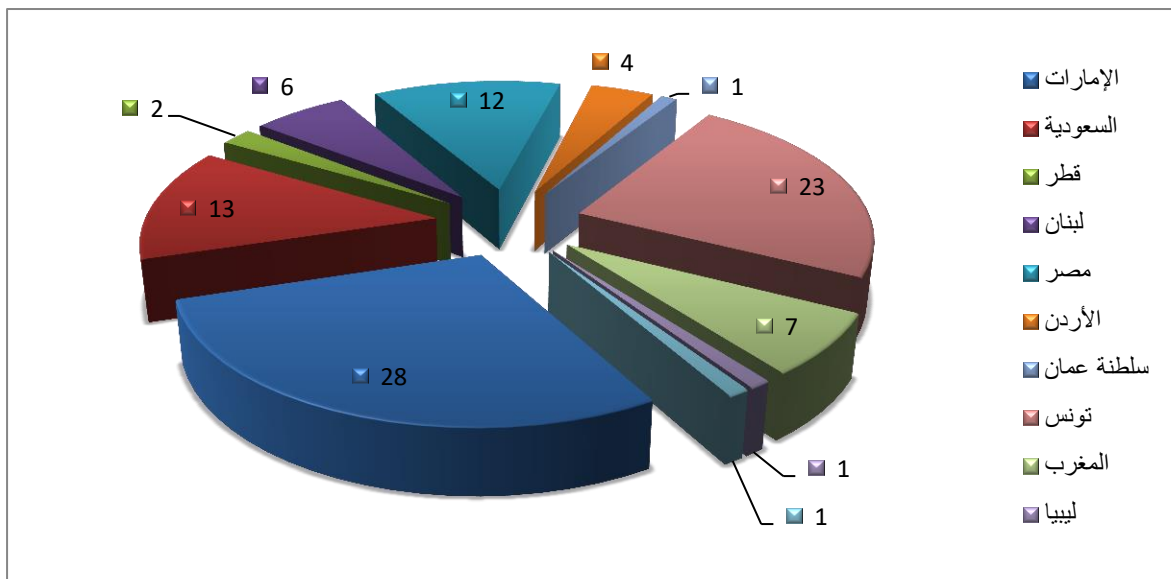
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

شكل رقم 3- 11: إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية العربية (التكلفة الإجمالية للمشروعات) الواردة إلى الجزائر بالمليون دولار في الفترة 2003- 2016



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعد بيانات FDI Markets

شكل رقم 3- 12: إجمالي المشاريع الاستثمارية العربية (عدد المشروعات) الواردة إلى الجزائر في الفترة 2003- 2016



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعد بيانات FDI Markets

من الشكلين رقم (3-9) و رقم (3-10) يتضح جليا استحواذ الإقليم الأوروبي على النصيب الأكبر من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية الوافدة إلى الجزائر المقدر بـ 437 مشروع و بقيمة مالية بلغت 955161 مليون دينار، كما كان للاتحاد الأوروبي نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية إذ استحوذ على ما يقارب 313 مشروع و بقيمة مالية قدرت بـ 677209 مليون دينار نظرا للقرب الجغرافي و بحكم الأثر التاريخي الاستعماري الرابط بينهما، في حين احتلت الدول العربية المرتبة الثالثة من حيث نصيب عدد المشاريع الاستثمارية بما يعادل 236 مشروع على الرغم من احتلالها النصيب الأول من نصيب المبلغ المخصص لها بما يقدر بـ 997528 مليون دولار، و كما يتبين في الشكلين رقم (3-11) و رقم (3-12) فقد ترأست الإمارات الصدارة بين الدول العربية من حيث النصيب المالي المستثمر في الجزائر حيث بلغت ما قيمته 15257 مليون دولار، تلتها بعد ذلك مصر بمبلغ 4338 مليون دولار، في حين كان لقطر ما يقارب 2150 مليون دولار و حصلت السعودية على ما يعادل 933 مليون دولار، أما النصيب الضئيل كان لكل من تونس، ليبيا، المغرب، الأردن، لبنان، السودان، و سلطنة عمان.

أما عن الدول الآسيوية فقد كان لها نصيب معتبر من المشاريع الاستثمارية في الجزائر، إذ بلغت عدد مشاريعها 98 مشروع و بغلاف مالي قدر بـ 163102 مليون دينار، و بالأخص الصين و اليابان اللتان عرفتا رواجاً في قطاع البناء و الأشغال العمومية من حيث الاستثمار في الجزائر. كما حظيت أمريكا بحصة قليلة من المشاريع الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر مقارنة بقريبتها إذ بلغ نصيبها 19 مشروع من إجمالي المشاريع البالغ 822 مشروع و بغلاف مالي قدر بـ 68163 مليون دينار، أما الحصة الأصغر كانت من نصيب كل من إفريقيا و استراليا بحوالي 5 و 1 مشروع على التوالي و بقيمة 5686 مليون دينار و 2974 مليون دينار على الترتيب.

دون أن ننسى تواجد شركات متعددة الجنسيات بالجزائر و حصولها على نصيب لا بأس به من إجمالي المشاريع بما يقدر بـ 26 مشروع و بقيمة مالية قدرت بـ 24085 مليون دينار.

خلاصة الفصل:

مع حلول نهاية الثمانينات، كانت الجزائر موجهة نحو اقتصاد السوق إذ تم التخلي رسمياً عن النموذج الاقتصادي السائد في الستينيات والثمانينيات الذي خلف أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية للبلد، و التي ساهمت في توسع حجم الاقتصاد الموازي الذي كان بمثابة ملجأ للهروب من هذه الأوضاع أين يمكن للمواطن تحقيق لقمة العيش.

و في أعقاب تبني هذا النظام الجديد الذي حمل في طياته ضرورة انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم و صاحبه تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمثل وسيلة تمويل في ظل المديونية و العجز السائد في هذه الفترة، إلا أن هذا الأخير لاقى تنافس الدول من اجل استقطابه فكان من الضروري توفير المناخ المناسب من اجل جذبه، و من اجل هذا حاولنا في هذا الفصل تحليل واقع كل من الاقتصاد الموازي الذي يعتبر كمهدد للتنمية الاقتصادية و الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في تحقيقها داخل الجزائر، و قد توصلنا جراء هذا التحليل إلى أن الدافع القوي الذي أدى إلى ظهور ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، راجع إلى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المتردية التي خلفها النظام الاشتراكي المعتمد في الفترة ما قبل التسعينات و ما ساهم في توسعه بنسبة أكبر الإصلاحات الهيكلية المطبقة في بداية التسعينات بعد تبني النظام الرأسمالي، و التي حملت في طياتها مختلف القوانين و التشريعات المنددة بتطوير و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا الأخير عرف تدفق بحجم أكبر في القطاع الصناعي و بالأخص قطاع المحروقات، على الرغم من مجهودات الدولة الجزائرية في استقطابه في مختلف القطاعات الأخرى إلا أنه لم يتعدى نسبة 20% مقسمة على مختلف المجالات.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على جذب الاستثمار
الأجنبي المباشر للجزائر

مقدمة الفصل:

إن الاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر هما من أهم المواضيع في الواقع الحالي في جميع أنحاء العالم، لما لهما من تأثير مباشر على التنمية المستدامة للاقتصاد. فالإقتصاد الموازي يعتبر من الظواهر المهددة لاقتصاد البلد، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيعتبر من أهم الأدوات المغذية للنمو الاقتصادي.

و وفقا لمختلف الأبحاث و الدراسات في موضوع الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي يعتبر أحد أكبر المشاكل التي تؤثر على البيئة الاقتصادية للبلد ما يحول دون التنمية الاقتصادية، إذ يتسبب في عدم الكفاءة في أداء سوق العمل و سوق السلع و الخدمات على حد سواء، و يقدم المنافسة غير المشروعة و غير العادلة بين الشركات و الدول. غير انه و على الرغم من الوجه السلبي له إلا أن المستثمر الأجنبي يرى فيه عاملا محفزا للاستثمار إذ يوفر له عوامل الإنتاج بأقل تكلفة، ما يؤدي إلى تعظيم الربح و هو ما يبحث عنه المستثمر الأجنبي، و عليه و نظرا لأهمية العلاقة بين الظاهرتين خصصنا هذا الفصل لدراسة العلاقة التجريبية بين الاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، عن طريق قياس أثر الاقتصاد الموازي وفق منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك المقترح من طرف (Pesaran and all (2001 و نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) المقترح من طرف (Pesaran and shin (1999 لغرض تقدير مرونة الأجلين القصير و الطويل معا بهدف إبراز ما إذا كان هناك تأثير للاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و محاولة تفسير سبب هذا التأثير عن طريق اختبار وجود علاقة سببية من عدمها للظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، و حصرنا هذه الظواهر في الفساد، التهرب الضريبي، و التقليد غير القانوني بالاعتماد على اختبار سببية غرانجر في تحليل هذه العلاقة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة و تحديد متغيرات الدراسة

1. الدراسات السابقة:

✓ دراسة **Adriana Ana Maria DAVIDESCU and Vasile Alecsandru** (2015) بعنوان: "الاقتصاد غير الرسمي و الاستثمارات الأجنبية المباشرة: دراسة حالة رومانيا"¹. قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي في رومانيا المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك باستخدام طريقتين لتحليل العلاقة: طريقة تحليل السببية غرانجر و ياماموتو (the Granger causality analysis method and the Toda-Yamamoto procedure) استنادا على بيانات فصلية على مدى فترة (2000-2010) و خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه على المدى القصير تنطلق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد غير الرسمي، و فسر الباحثان النتائج على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النشاط الاقتصادي و يولد إصلاحا في النظام الضريبي، و يؤدي هذا الإصلاح إلى ميل الوكلاء الاقتصاديين إلى الامتثال إلى اللوائح الضريبية ما يؤدي إلى انخفاض معدل التهرب الضريبي و بالتالي انخفاض حجم الاقتصاد غير الرسمي. و عليه فان التأثير السلبى للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجتذبا رومانيا على حجم الاقتصاد غير الرسمي له تأثير ايجابي على التنمية المستدامة لاقتصاد رومانيا بأكمله.

✓ دراسة **Minsoo Lee, Donghyun Park , Joseph D. Alba** (2014) بعنوان " العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد غير الرسمي في دول آسيا النامية"². بحثت هذه الورقة في تأثير الاقتصاد غير الرسمي (التقليد غير قانوني) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حماية حقوق الملكية الفكرية للاستثمار الأجنبي المباشر) حيث تعمل الشركات متعددة

¹ Adriana AnaMaria DAVIDESCU and Vasile Alecsandru STRAT « SHADOW ECONOMY AND FOREIGN DIRECT INVESTMENTS: AN EMPIRICAL ANALYSIS FOR THE CASE OF ROMANIA » ECOFORUM, Volume 4, Issue 2 (7), 2015.

² Minsoo Lee, Donghyun Park, Joseph D. Alba « Intellectual Property Rights, Quality of Institutions, and FDI into Developing Asia » Economics and Research Department Asian Development Bank, Philippines, April 2014, dpark@adb.org

الجنسيات في الإطار الرسمي بإنتاج سلع حقيقية في حين يعمل الناسخون في القطاع غير الرسمي بإنتاج سلع مقلدة غير قانونية، فتضطر الشركات متعددة الجنسية إلى العمل في سوق تنافسية احتكارية و تواجه بذلك تكلفة هامشية. و للاختبار التجريبي استعمل نموذج انحدار البانل " Regression de panel" مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ل 6 بلدان صناعية رئيسية (المصدر) و 12 بلد آسيوي (مضيف) كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة المتمثلة في حقوق الملكية الفكرية و حجم الاقتصاد غير الرسمي. خلصت الدراسة إلى أن تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على حجم الاقتصاد غير الرسمي للبلد المضيف مما يعكس نوعية البيئة المؤسسية بحيث أن حماية حقوق الملكية الفكرية يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في البلدان ذات الاقتصاديات غير الرسمية التي تقل عن قيمة العتبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و لكن ليس في البلدان التي تتجاوز قيمة العتبة، و عليه فان تعزيز حماية الحقوق الملكية الفكرية هو أكثر فائدة للبلدان الأقوى مؤسسيا.

✓دراسة Antonio Baez (2014) بعنوان " تحليل بيانات بانل للاستثمار الأجنبي المباشر و أسواق العمل غير الرسمية " ¹. كان الهدف من هذه الدراسة هو البحث عن ما إذا كانت أسواق العمل غير الرسمية تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و كذلك ما إذا كان هذا التأثير متشابه في البلدان المتقدمة و النامية، و لتحقيق هذا الغرض أجريت الدراسة على 65 بلد على مدى فترة 15 سنة (1996-2009)، ركزت هذه الدراسة على المؤسسات غير الرسمية من حيث الطابع غير الرسمي لسوق العمل (العمالة الضعيفة) و التي كان لها تأثير كبير و ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و هذا ما يؤكد أن للمؤسسات غير الرسمية دورا هاما في التحليل الاقتصادي و لا سيما عند النظر إلى أسواق العمل. و قد خلصت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين أسواق العمل غير الرسمية لها تأثير ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي حتى مستوى معين حيث تلعب اليد العاملة الرخيصة محفزا لذلك، في حين تصبح العلاقة سلبية بعد نقطة معينة، و هذا التحليل ينطبق على البلدان المتقدمة و البلدان النامية أيضا.

¹ Antonio Baez « A panel data analysis of FDI and informal labor markets » Research Institute of Applied Economics ,Regional Quantitative Analysis Research Group, Working Paper 2014/04, 33 pag

✓دراسة **Antonio Saravia,Gustavo Canavire-Bacarreza,Fernando Rios-Avila** (2012)

بعنوان: "حقوق الملكية الفكرية، الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد غير الرسمي"¹. هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد غير الرسمي باستعمال نموذج الانحدار الخطي (Hansen 1999-2000) لتحديد نقاط العتبة استنادا على عينة مكونة من 94 بلد تشمل بيانات لسنوات 2000 إلى 2005. و قد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الحماية الملكية الفكرية ترتبط ارتباطا ايجابيا بالاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان ذات نسبة ضعيفة من اقتصاد غير الرسمي، في حين يكون الارتباط ضعيف بين الحماية الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للبلدان ذات نسبة عالية من الاقتصاد غير الرسمي. و عليه فان حجم الاقتصاد غير الرسمي له تأثير غير مباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث أن البلد الذي يرتفع فيه حجم الاقتصاد غير الرسمي يدل على البيئة المؤسسية غير فعالة (مستويات عالية من البيروقراطية ، الفساد، الضرائب، عدم الاستقرار السياسي...الخ)، هذه البيئة تحفز على التقليد غير المشروع للسلع. و عليه يمكن التوصل إلى أن الحماية الملكية الفكرية على إنها محاولة للتقليل من حجم الاقتصاد غير الرسمي و ذلك بالحد من التقليد غير القانوني عن طريق رفع تكلفة الإنتاج للناسخ غير القانوني الناشط في السوق غير الرسمي.

✓دراسة **Zeba Amjad** (2012) بعنوان "العمالة غير الرسمية و الاستثمار الأجنبي المباشر في

باكستان"². هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة غير الرسمية، حيث استخدم الباحث نموذج طريقة المربعات الصغرى (OLS : Ordinary least square) استنادا على بيانات السلاسل الزمنية في باكستان في الفترة (1980-2010) و ذلك بهدف رؤية أداء ثلاثة عقود من الاقتصاد غير الرسمي في باكستان. و خلصت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة ايجابية

¹ Antonio Saravia,Gustavo Canavire-Bacarreza,Fernando Rios-Avila « Intellectual property rights, foreign direct investment and the shadow economy » documentos de trabajo:Escuela de economia y finanzas, Preprint submitted to EAFIT, No. 12-33, 2012.

² Zeba Amjad « Informal Employment and Foreign Direct Investment in Pakistan » *International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR)* (2012) Volume6, No 1, pp 36-47

بين العمالة غير الرسمية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لزيادة التوظيف غير الرسمي في الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، لان المستثمر الأجنبي يستفيد من العمالة الرخيصة.

✓ دراسة **HESAM NIKOPOUR DEILAMI (2010)** بعنوان: " العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو و الفقر"¹. الهدف الأول من هذه الدراسة هو التحقيق في العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاقتصاد غير الرسمي باستخدام نموذج GMM استنادا على بيانات لعينة من 162 بلد خلال الفترة 1999-2007 و أشارت النتائج التجريبية إلى أن ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى ارتفاع الاقتصاد غير الرسمي و ارتفاع الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، و الهدف الثاني كان البحث عما إذا كانت العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و النمو الاقتصادي تتوقف على مستوى التنمية الاقتصادية، لهذا استخدم منحنى (Kuznets curve) للاقتصاد غير الرسمي مع نموذج بانل GMM لنفس العينة و نفس الفترة، و قد أظهرت نتائج الدراسة أن الحكومات تفقد جزء كبير من عائداتها من خلال التهرب الضريبي و تجنب الضريبة، و عدم كفاءة السلطات المالية في ظل الاقتصاد غير الرسمي الذي يساهم في الحد من الفقر و تعزيز التنمية المستدامة. و لهذا فان الهدف الثالث للدراسة ارتكز على دراسة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر من خلال شرح الآلية التي من خلالها يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الفقر من خلال تأثيره على حجم الحكومة و النمو الاقتصادي، و لدراسة العلاقة استخدم نموذج التفاعل الثلاثي (the three-way interaction model) و ذلك باستخدام بيانات 139 بلد نامي و 23 بلد متقدم خلال الفترة 1999-2007 ، و قد أشارت النتائج المتوصل إليها إلى أن زيادة الاقتصاد غير الرسمي تؤدي إلى زيادة الفقر في البلدان النامية في حين انه يقلل الفقر في البلدان المتقدمة.

✓ دراسة **Hesam Nikopour and Muzafar Shah Habibullah and Friedrich**

Schneider and Siong Hook Law (2009) بعنوان: " الاستثمار الأجنبي المباشر و

¹ HESAM NIKOPOUR DEILAMI « RELATIONSHIPS BETWEEN SHADOW ECONOMY AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT, GROWTH AND POVERTY » hesis presented to the Senate of Universiti Putra Malaysia in fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of Philosophy, Faculty: Economics and Management, November 2010.

الاقتصاد غير الرسمي - تحليل السببية باستخدام بيانات بانل¹. تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام اختبار السببية لغرانجر بانل (the Granger panel causality test)، و لهذه الدراسة استخدمت بيانات اقتصاد غير الرسمي و بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 145 بلدا من خمس بيانات 2000/1999، 2002/2001، 2003/2002، 2004/2003، 2005/2004. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة تبادلية بين الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الاقتصاد غير الرسمي ، بحيث ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى انخفاض اقتصاد غير الرسمي، و يؤدي ارتفاع الاقتصاد غير الرسمي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. تحديد متغيرات الدراسة القياسية

لتحديد أثر الاقتصاد الموازي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلد ما إذا كان سلبي أم إيجابي، علما أن للاقتصاد الموازي أثارا سلبية و ايجابية على الاقتصاد الوطني، فمن جهة يوفر هذا الاقتصاد عوامل إنتاج بأقل تكلفة و هذا ما تبحث عنه الشركات المستثمرة من أجل تحقيق هامش ربح، و من جهة أخرى، فان توسع هذا الاقتصاد في البلد يدل على البيئة المؤسسية غير الفعالة ما يحد من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية نحو البلد، كما انه يخلق أيضا أسواقا موازيا ما يدفع الشركات متعددة الجنسية إلى العمل في سوق تنافسية احتكارية و تواجه بذلك تكلفة هامشية.

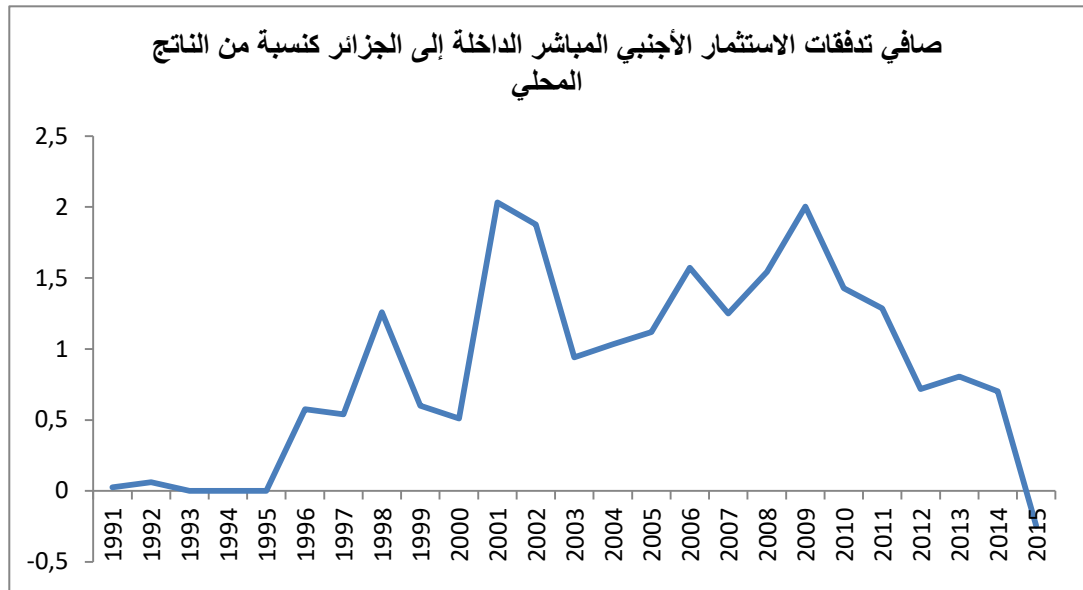
و لذلك و من أجل دراسة التأثير الذي يسببه توسع حجم الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ارتأينا استعمال دراسة قياسية بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات متحركة و التي تعتبر كمحددات للاستثمار الأجنبي في الجزائر بالإضافة إلى المتغير المستقل الرئيسي في دراستنا ألا و هو الاقتصاد الموازي، استنادا على بيانات سنوية مأخوذة من البنك العالمي، و الديوان الوطني للإحصائيات للفترة ما بين 1991-2015 و تتمثل متغيرات الدراسة في :

¹ Hesam Nikopour, Muzafar Shah Habibullah, Friedrich Schneider and Siong Hook Law « Foreign Direct Investment and Shadow Economy: A Causality Analysis Using Panel Data » university putra malaysia UPM, MPRA(Munich Personal RePEc Archive) Paper No. 14485, posted 6. April 2009.

1.2. المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الداخلة (% من إجمالي الناتج المحلي): (IDE)

الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار للحصول على إدارة دائمة (10% أو أكثر من أسهم التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو مجموع رأس المال، وإعادة استثمار الأرباح، ورأس المال الطويل الأجل، ورأس المال القصير الأجل. وتظهر سلسلة التدفقات الصافية الداخلة (تدفقات الاستثمار الجديدة الداخلة ناقصا الاستثمار) في الاقتصاد المبلغة من المستثمرين الأجانب، وتنقسم على الناتج المحلي الإجمالي، تم التحصل على بيانات هذا المتغير من البنك العالمي .

شكل رقم 4-1: صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1991-2015



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من World Development Indicators 2017 :

نلاحظ من الشكل رقم (4-1) أن الجزائر سجلت تدفق ضئيل للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها في سنتي 1991 و 1992، و انعدامه في الفترة 1993-1995، و تعد سنة 1996 كبدية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها حيث قدرت قيمتها 270 مليون دولار، و يرجع هذا التحسن إلى إبرام اتفاقيات التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي و التي

كان لها دورا هاما في تنظيم الاستثمار و إنعاش حركته بالجزائر ، إذ فتح هذا الاتفاق الباب أمام رؤوس الأجنبية و نص على تحرير التجارة الخارجية و تخفيض العملة المحلية و التي من شأنها زيادة أرباح المستثمرين، بالإضافة إلى تحسن أسعار البترول التي شهدت تدهور بداية من النصف الثاني من الثمانينات خصوصا أن النسبة الأكبر من الاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات هذا من ناحية، و من ناحية أخرى بداية التحسن في المناخ السياسي الذي كان أهم سبب في عدم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر إذ عاشت الجزائر بما يعرف بالعيشية السوداء في فترة التسعينات.

و لقد بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته في سنة 2001 حيث سجل ما يفوق المليار دولار أي ما يعادل نسبة 2,03% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و ذلك راجع إلى إعداد الجزائر برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي للنهوض بالاقتصاد الوطني، بحيث اهتمت الدولة بتطوير و ترقية الاستثمار حيث أصدرت قانون 03-01 و الذي حث على استحداث مجالات جديدة للاستثمار و عدم قصورها على قطاع المحروقات، كما منح المستثمرين الأجانب حوافز مالية، جبائية و جمركية عديدة.

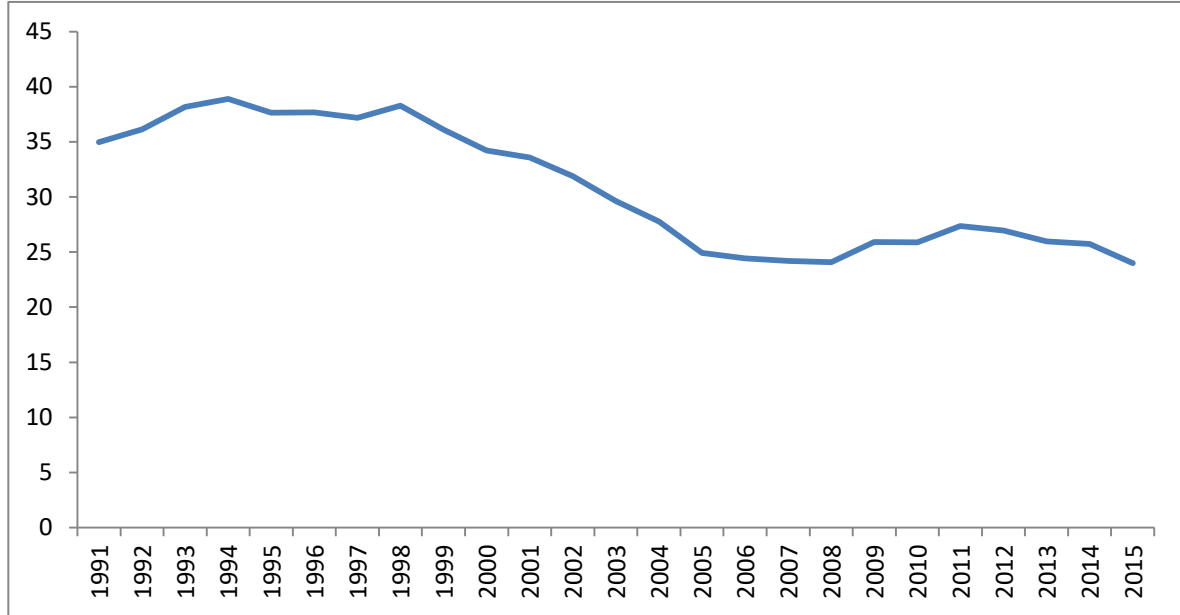
و على الرغم من التشجيعات و الحوافز المقدمة لجذب المستثمرين الأجانب إلا انه و مع بداية سنة 2009 شهد تدفق الاستثمار الأجنبي نحو الجزائر انخفاضا تدريجيا إلى غاية وصوله ادني المستويات، و ذلك ناتج عن أزمة سنة 2008، و التي عرفت انخفاضا حادا في أسعار النفط ما دفع الحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية و بالتالي نقص الحوافز الاستثمارية.

2.2. المتغيرات المستقلة:

1.2.2. الاقتصاد الموازي : (EP) Economie parallèle

و قد تم الاعتماد على دراسة فريدريك شنايدر في الحصول على معدلات الاقتصاد الموازي خلال فترة 1991-2015، حيث استخدم نموذج MIMIC لقياس هذا الاقتصاد و الذي يعتمد على أسباب و مؤشرات هذه الظاهرة ، و تشير الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان، و علاقة سلبية في البعض الآخر كل حسب بنيته الاقتصادية و مناخه الاستثماري.

شكل رقم 4-2: حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1991-2015



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من دراسة:

Leandro Medina and Friedrich Schneider « Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? » IMF Working Paper , African Department , International Monetary Fund , January 2018

نلاحظ من الشكل رقم (4-2) أن حجم الاقتصاد لموازي تراوح ما بين 20% إلى 40% من القيمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري في الفترة 1991-2015 و هي نسبة معتبرة تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية، لان هذا الاقتصاد يسبب عدم الكفاءة في أداء سوق العمل و سوق السلع و الخدمات على حد سواء، كما انه يقدم المنافسة غير العادلة بين الأعوان الاقتصاديون. كما أن هذا الاقتصاد يجذب العمال من الاقتصاد الرسمي و ينتج بذلك حلقة مفرغة، إذ أن هجرتهم من الاقتصاد الرسمي و نشاطهم بطريقة غير رسمية تقلل من عائدات الضرائب و بالتالي عدم قدرة الدولة على القيام بالنفقات العامة ما يعيق السلطات عن تنفيذ السياسات التي تدعم التنمية المستدامة، و هذا ما يدل على الانخفاض التدريجي لحجم الاقتصاد الموازي في الشكل أعلاه إذ أولت الدولة اهتماما بالحد من توسع هذا الاقتصاد بداية من الألفية حيث قدر حجم هذا الاقتصاد في سنوات التسعينات ما يفوق 30% و ذلك لغياب الدولة عن رقابة النشاطات الاقتصادية و اهتمامها بتوفير الاستقرار

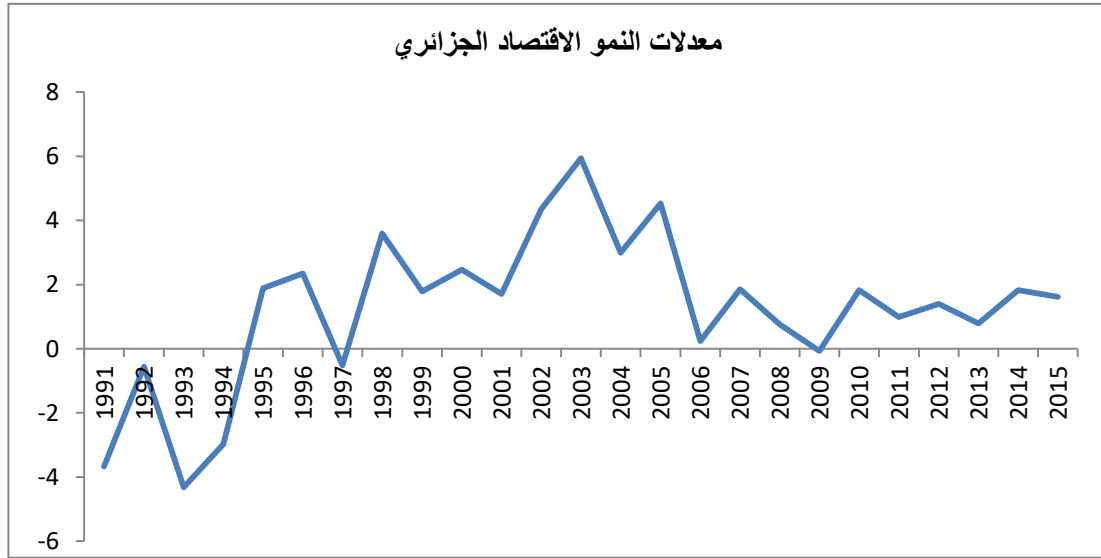
الأممي في البلاد نظرا للعشوية السوداء التي عاشتها في هذه الفترة، في حين بدأ في الانخفاض تدريجيا إلى غاية وصوله 24% سنة 2015 و ذلك نتيجة للجهودات المبذولة من طرف السلطات لإدماج الشباب البطال في القطاع الرسمي لتحويل دون توغله في القطاع غير الرسمي و ذلك بخلق عدة برامج لتشغيل الشباب مثل (الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، وكالة التنمية الوطنية ADS، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتصغير القرض المصغر ANGEM) و غيرها، بالإضافة إلى تشجيع و تطوير الاستثمار من اجل خلق فرص العمل.

2.2.2. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GPIB): Le taux de croissance de PIB

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية لجميع المنتجين في الاقتصاد إضافة إلى جميع الضرائب على المنتجات و ناقص الإعانات غير المدرجة في قيمة المنتجات.

إن ارتفاع درجة نمو الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن تحسن المستوى المعيشي للفرد ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات، الذي يستدعي خلق أسواق جديدة ما يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية نحو البلد. و لهذا يعتبر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عامل حاسم في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك في نموذجنا، نعتبر أن معدل النمو الاقتصادي (GPIB) هو مؤشر اقتصادي يستخدمه المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري باعتباره مظهر من مظاهر الاستقرار الاقتصادي و اتساع السوق و زيادة الطلب الكلي.

شكل رقم 4-3: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 1991-2015



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من The World Bank 2017

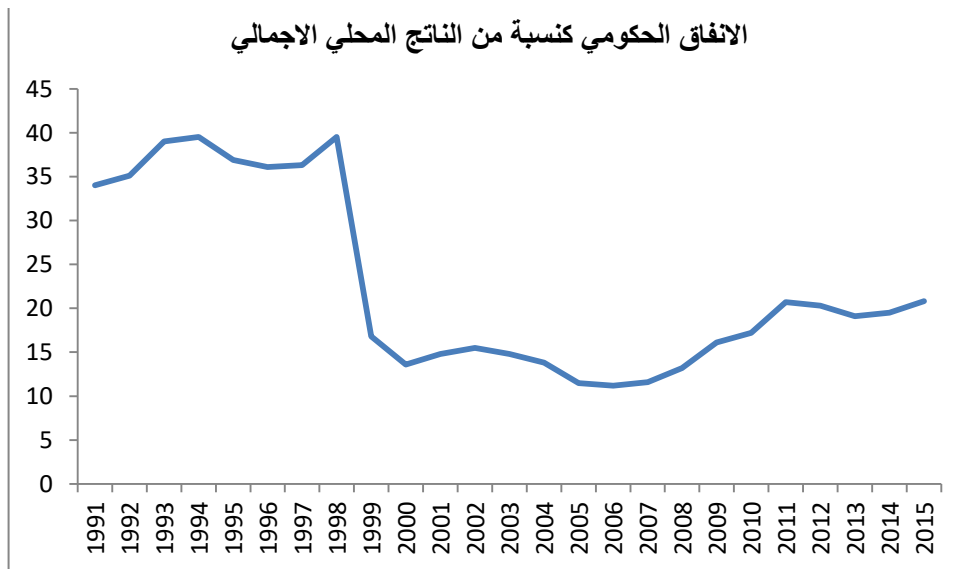
يتبين من الشكل رقم (4-3) تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي بسبب ارتباطه بأسعار البترول في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مع التغيرات الحاصلة في الطلب الكلي. و لقد سجل النمو الاقتصادي معدلات سلبية في النصف الأول من التسعينات و ذلك بسبب تدهور أسعار النفط بدءاً من الأزمة البترولية لسنة 1986، و التي خلّفت أوضاع متردية أدخلت الجزائر في أزمة مديونية خانقة آلت بها إلى تبني نظام اقتصاد السوق و عقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لإعادة التصحيح الهيكلي. و قد أثمر ذلك بنتائج مرضية نوعاً ما إذ تم تحسن معدل النمو الاقتصادي و تسجيله لقيم ايجابية ما عدا سنة 1997 التي سجلت قيمة سلبية، و لعل السبب في ذلك يرجع إلى تراجع القطاع الزراعي و تسجيله نمواً سلبياً في نفس السنة، و ذلك نتيجة النزوح الريفي الذي شهدته هذه السنة هروباً من الإرهاب الهمجي هذا من ناحية، و من ناحية ثانية الاكتفاء بالاستيراد بعد تحرير التجارة الخارجية سنة 1995. و بداية من سنة 1998 سجلت الجزائر معدلات ايجابية في النمو الاقتصادي تراوحت ما بين 0 و 4% و ذلك بعد تحقيق الاستقرار الأمني في البلاد، الذي أدى إلى تحسن الإنتاجية في مختلف القطاعات، إضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط إلى غاية سنة 2009 أين سجلت معدل نمو سلبي ناتج عن تدهور أسعار البترول، لتعاود

تسجيل نموا إيجابيا على الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط بقيم متفاوتة عن السنوات السابقة إلا أنه تم تعويض العجز بروج في كل من القطاع الزراعي و القطاع الصناعي خارج المحروقات و قطاع الخدمات، و التي سجلت تحسن معتبر في كل من سنوات 2013، 2014، 2015 و ذلك ناتج عن الاهتمام الذي أولته الدولة لهذه القطاعات بعد تبنيها لسياسة الإنعاش الاقتصادي.

3.2.2. الإنفاق الحكومي Dépenses publiques (% من إجمالي الناتج المحلي): (DP)

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة ما يؤدي إلى زيادة في العبء الضريبي مستقبلا و الذي يخفض من مداخيل الأفراد و بالتالي انخفاض الطلب على السلع و الخدمات ما ينتج عنه ركود في الأسواق و بالتالي انخفاض تدفق الاستثمار¹. و منه فهناك علاقة سلبية متوقعة بين الإنفاق الحكومي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل رقم 4-4: الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 1991-2015



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من The World Bank 2017

¹ قبايلي الحاجة " محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية للفترة 2002-2015 " مجلة دفاتر بواذكس، العدد 7 مارس 2017، ص 18.

يتضح من الشكل رقم (4-4) و الذي يعبر عن معدل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 1991-2015 ، أن الإنفاق الحكومي احتل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في فترة التسعينات إلى غاية 1998 إذ تراوح ما بين 34% و 40% ، و ذلك راجع إلى إتباع إستراتيجية تسديد الديون و الاهتمام بالجانب الأمني مع إهمال الجانب الاقتصادي الذي يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، و الذي سجل مستويات منخفضة في هذه الفترة و هذا ما يفسر النسبة المعتبرة للإنفاق الحكومي منه. إلا انه و مع مطلع الألفية انخفضت معدلات الإنفاق الحكومي المعبرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من انتهاج سياسة النفقات العمومية التي تسمح بدعم النمو الاقتصادي و التي من شأنها النهوض بالاقتصاد الوطني، و ذلك بتطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الاقتصادي و المتمثلة في أربع برامج: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد خلال الفترة 2001-2004 و الذي خصص له 525 مليار دج ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و الذي حصل على ما يعادل 4202,2 مليار دج ، البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 و الذي خصص له بما يفوق 21214 مليار دج ، و يرجع هذا الانخفاض في حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع مستويات هذا الأخير بداية من فترة الألفية التي شهدت ارتفاع مستمر في أسعار النفط، بالإضافة إلى تحقيق الدولة للاستقرار الأمني و تفرغها للاهتمام بالقطاع الاقتصادي و تنميته. أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 فقد تم تجميده إضافة إلى اتخاذ عدة إجراءات ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة إذ مع حلول سنة 2015 تدهورت أسعار النفط، ما أدى بالمقابل إلى انخفاض إيرادات الدولة التي تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات.

4.2.2. الانفتاح التجاري: *ouverture commerciale* (OUV)

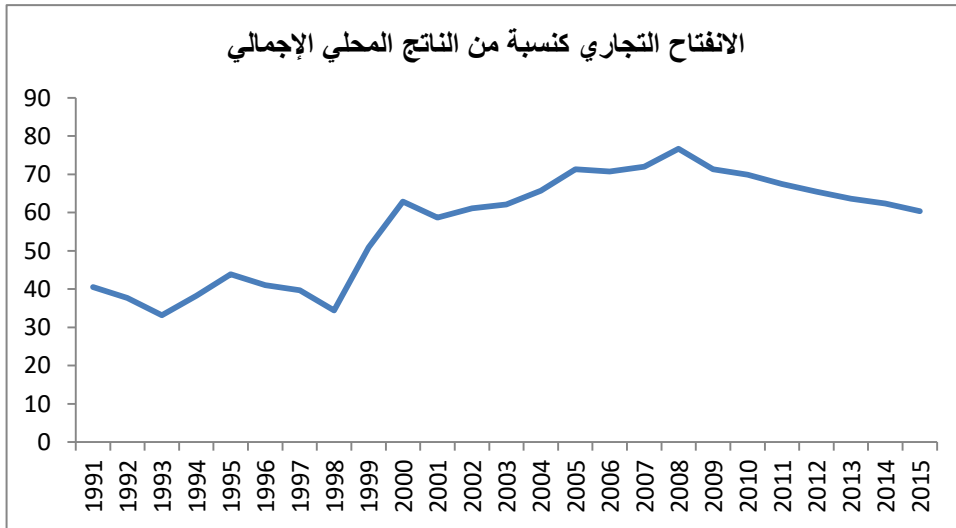
يركز على حركة الواردات والصادرات. ويعبر عن معدل تصدير واستيراد السلع والخدمات (بنسبة٪ من الناتج المحلي الإجمالي) أي يقاس بنسبة (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي). ويعتمد اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر على درجة الاندماج في الاقتصاد العالمي بحيث أن الاقتصادات الأكثر انفتاحا تميل إلى أن تكون أكثر عرضة لفقدان إمكانية

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

الحصول على التمويل الخارجي¹. ومن ثم، فإن تخفيض مستويات القيود المفروضة على التجارة الخارجية يميل إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة؛ و لهذا تفضل الشركات متعددة الجنسيات الاستقرار في اقتصادات أكثر انفتاحا.

وقد وجدت معظم الدراسات النظرية والتجريبية وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري إذ يؤثر هذا الأخير إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحرير التجارة وتحسين القدرة التنافسية.

شكل رقم 4-5: الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 1991-2015



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من The World Bank 2017

من الشكل رقم (4-5) نلاحظ أن نسبة الانفتاح التجاري لم تتجاوز 50% في فترة التسعينات إلى غاية سنة 1999 بدأ في الارتفاع و ذلك نتيجة تحرير التجارة الخارجية المقررة سنة 1995، و التي شهدت رواجاً بعد تحقيق الأمن و الاستقرار في البلاد، إلى أن ترتفع و تبلغ ذروتها في سنة 2008، حيث بلغت نسبة 76% ثم تعود للانخفاض تدريجياً في السنوات الموالية إلى غاية وصولها 60% سنة 2005، و ذلك راجع إلى تراجع أسعار البترول بداية من سنة 2008، و إتباع الدولة لسياسة تقشفية إذ قلصت من نسبة الواردات.

¹ AGENOR, P.-R. (2000), *L'économie de l'ajustement et de la croissance*, Mimeo, Washington, Banque Mondiale, 2000, p35.

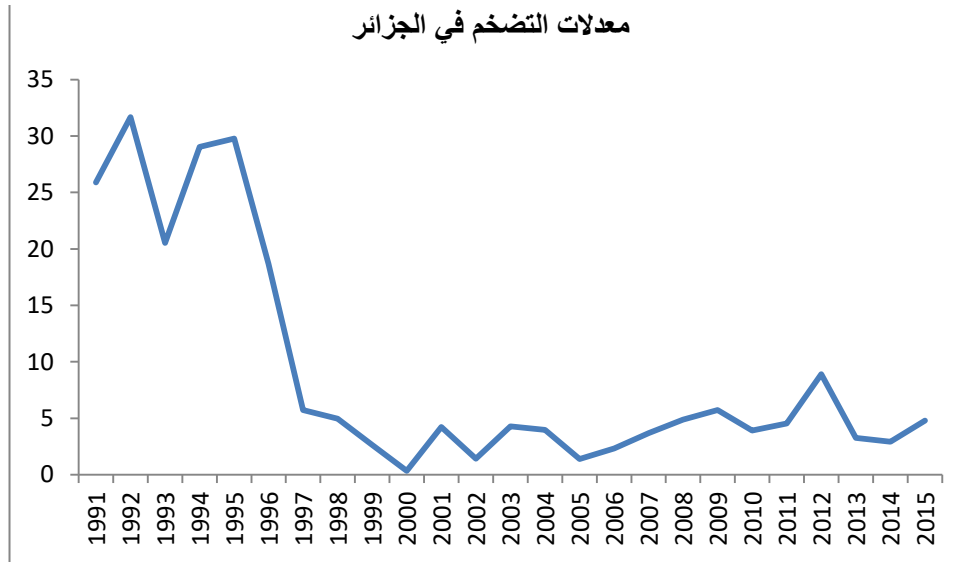
5.2.2. معدل التضخم بسعر المستهلك (% سنويا) Inflation: (INF)

يعكس التضخم مقاسا بمؤشر أسعار الاستهلاك النسبة المئوية السنوية للتغير في التكلفة التي يتحملها المستهلك العادي للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن إصلاحها أو تغييرها على فترات محددة، مثل السنوية. يتم استخدام صيغة Laspeyres بشكل عام لحسابه.

و المعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير و حجم الأرباح و حركة رأس المال ما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تركز عليها الشركات المستثمرة الأجنبية. كما يؤدي التضخم إلى تشويه المعلومات الاقتصادية بسبب تقلبات الأسعار السائدة و ارتفاعاتها المتتالية، و عليه فالتضخم يساهم في مجمله في خلق مناخ غير مناسب للاستثمار¹. و بينت الدراسات أن البلدان التي تتمكن من تقييد التضخم بان لا يتجاوز 20%² تحقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمارات الأجنبية، و عليه فان معدل التضخم يؤثر بشكل سلبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يقدم البنك الدولي بيانات عن الجزائر في الفترة من 1991 إلى 2015 و يظهر لنا تطور هذا المتغير خلال فترة الدراسة من الشكل الموالي:

شكل رقم 4-6: معدل التضخم (% سنويا) في الجزائر خلال الفترة 1991-2015



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مأخوذة من The World Bank 2017

¹ خرافي خديجة " دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب" مرجع سابق الذكر ص 86،
² دينا احمد عمر " اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة" مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين 85(29) ، 2007 ، ص 138.

من الشكل رقم (4-6) نلاحظ أن معدل التضخم سجل نسب مرتفعة في النصف الأول من التسعينات إذ تراوح ما بين 18% و 31% و ذلك كان نتيجة للأوضاع المتدهورة التي عاشتها الجزائر بعد أزمة البترول سنة 1986، و التي سببت أزمة مديونية خانقة للدولة، إضافة إلى التضخم الناتج عن الدعم الحكومي لبعض المواد الأساسية. ثم يبدأ في التراجع بداية من سنة 1996 ليلعب أدناه سنة 2000 حيث سجل ما نسبته 0,33% و ذلك بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي التي ساهمت نوعا ما في استقرار المستوى العام للأسعار، و أيضا رفع الدعم عن السلع الأساسية. و بداية من سنة 2001 بدأت معدلات التضخم في التذبذب، حيث تراوحت ما بين 1% و 9% و ذلك ناتج عن التوسع في الإنفاق العام المطبق في إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الثاني: الاختبار القياسي لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

لاختبار اثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، سنقوم كمرحلة أولى بتحديد النموذج القياسي باختيار مجموعة من المتغيرات المتحكمة التي تعتبر كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى متغير الاقتصاد الموازي الذي يعتبر جوهر إشكالتنا في هذا البحث، ثم كمرحلة ثانية نقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة للتمكن من اختيار النموذج الملائم الذي يستوفي شروط معالجة إشكالتنا، و بعد التحقق من استقرارية متغيرات الدراسة بدرجات مختلفة في المستوى و الفروق الأولى استوجب علينا معالجة إشكالية بحثنا قياسيا عن طريق منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) المقترح من طرف Pesaran an shin (1999) و الذي لا يتطلب تكامل المتغيرات من نفس الدرجة.

1. تحديد النموذج القياسي

للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على مجموعة من المتغيرات القادرة على التأثير و تفسير تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر خلال الفترة 1991-2015، و تم بذلك صياغة النموذج التالي:

$$IDE_t = f(EP_t, GPIB_t, DP_t, OUV_t, INF_t) \quad (1)$$

و يتم تقدير هذا النموذج القياسي وفق النموذج الخطي المتعدد:

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 EP_t + \beta_2 GPIB_t + \beta_3 DP_t + \beta_4 OUV_t + \beta_5 INF_t \quad (2)$$

حيث:

IDE: تمثل صافي التدفقات الوافدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة الناتج الداخلي الخام

EP: تمثل حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الخام يعكس مواءمة البيئة المؤسسية

GPIB: تمثل معدل النمو في الناتج الداخلي الخام يعبر عن مواءمة الأسواق بشكل عام

DP: تمثل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الخام و الذي يعبر عن مواءمة الحكومة.

OUV: تمثل معدل الانفتاح التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

INF: تمثل معدل التضخم

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: تمثل معلمات التقدير للمتغيرات المستقلة

β_0 : المعامل الثابت

ϵ : الخطأ العشوائي

2. اختبار استقرارية المتغيرات:

يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، مهما جدا لتفادي الاستنتاجات والتحليلات المضللة والمزيفة في حالة عدم استقرارها، وهناك العديد من الاختبارات التي تكشف عن خواص السلاسل الزمنية لعل أشهرها Phillips-Perron (PP) و Augmented Dickey-Fuller (ADF) ، حيث تكشف لنا هذه الاختبارات عن استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها.

و عليه لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة، قمنا باختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) مستخدمين أولا اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller)، هذا الأخير يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_1 \sum_{i=1}^m \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad (3)$$

حيث ε_t عبارة عن البواقي غير مرتبطة ذاتيا وتتميز بالخواص المرغوبة (White Noise)، ولتحديد طول الفجوات الزمنية m المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Schwarz Info Creterion). ويتم اختبار فرضية العدم $\delta = 0$ أي وجود جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) مقابل الفرضية البديلة $\delta < 0$ (السلسلة مستقرة) من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم المجدولة لـ (Dickey- Fuller) والمطورة أيضا بواسطة (Mackinon). فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) أو (Mackinon) فأنها تكون معنوية إحصائيا، وعليه نرفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary). وإذا كانت اقل من القيمة المجدولة فإنه لا يمكن رفض فرضية جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير ساكنة (Non Stationary)، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير مستقر نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى... وهكذا.

ومن أجل اختبار استقرارية المتغيرات وفقا لمنهجية ADF لابد من تقدير النماذج الثلاث التالية:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^m \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (03) :}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^m \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (01) :}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^m \Phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (02) :}$$

$$\text{avec } \varepsilon_t \sim iid, \quad \varepsilon_t \sim N(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

و ثانيا قمنا باختبار Phillips-Perron (PP) و الذي يعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي فولر، ولكن يختلف عنه في انه يأخذ بعين الاعتبار الاخطاء ذات التباين غير المتجانس. باستعمال برنامج Eviews 10 لتحليل السلاسل الزمنية، قمنا باختبار استقرارية متغيرات الدراسة و نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدولين التاليين علما أن فترة التأخير المثلى m تختلف من متغيرة لأخرى حسب معيار Schwarz بالنسبة لاختبار ديكي فولر و حسب معيار Bartlett kerne بالنسبة لاختبار فيليب بيرون. (الملاحق من 1 إلى 12)

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

جدول رقم 1-4 : نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) نتائج اختبار لجذر الوحدة							
في المستوى At Level							
		IDE	EP	GPIB	INF	OUV	DP
بالقاطع With Constant	t-Statistic	-1.962	-0.142	-3.283	-1.835	-1.288	-1.415
	Prob.	0.300	0.933	0.0272	0.355	0.617	0.557
		Lag=0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag=0
		n0	n0	**	n0	n0	n0
بالقاطع و متجه With Constant & Trend	t-Statistic	-1.371	-4.144	-3.141	-1.639	-0.981	-1.274
	Prob.	0.843	0.020	0.119	0.746	0.928	0.870
		Lag=0	Lag= 5	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag=0
		n0	**	n0	n0	n0	n0
بدون قاطع و متجه Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.168	-1.653	-1.381	-1.964	0.425	-1.082
	Prob.	0.214	0.091	0.150	0.049	0.797	0.244
		Lag=0	Lag= 0	Lag= 1	Lag= 0	Lag= 0	Lag=0
		n0	*	n0	**	n0	n0
عند الفرق الأول At First Difference							
		d(IDE)	d(EP)	d(GPIB)	d(INF)	d(OUV)	d(DP)
بالقاطع With Constant	t-Statistic	-4.965	-3.026	-7.754	-5.379	-4.139	-4.502
	Prob.	0.0006	0.0472	0.0000	0.0002	0.004	0.001
		Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag=0
		***	**	***	***	***	***
بالقاطع و متجه With Constant & Trend	t-Statistic	-5.451	-3.759	-7.667	-5.752	-4.282	-4.531
	Prob.	0.0012	0.0437	0.0000	0.0006	0.013	0.007
		Lag= 1	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag=0
		***	**	***	***	**	***
بدون قاطع و متجه Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.094	-2.706	-7.891	-5.203	-4.109	-4.541
	Prob.	0.0000	0.0091	0.0000	0.0000	0.0003	0.000
		Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag= 0	Lag=0
		***	***	***	***	***	***
ملاحظة : (*) معنوي عند مستوى 10%، (**) معنوي عند مستوى 5%، (***) معنوي عند مستوى 1%، (no) ليس معنوي							
Lag فترة التأخير المناسبة اتوماتيكيا وفق معيار Schwartz بحد أقصى 05 فترات							
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج افيز 10							

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

جدول رقم 2-4 : نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج (PP) Phillips-Perron

UNIT ROOT TEST TABLE (PP) نتائج اختبار لجذر الوحدة							
At Level في المستوى							
		IDE	EP	GPIB	INF	OUV	DP
بالقاطع With Constant	t-Statistic	-1.850	-0.434	-3.249	-1.789	-1.265	-1.438
	Prob.	0.348 Band=4	0.887 Band=2	0.029 Band=1	0.376 Band=3	0.628 Band=3	0.546 Band=1
		n0	n0	**	n0	n0	n0
بالقاطع و متجه With Constant & Trend	t-Statistic	-1.134	-2.141	-3.085	-1.576	-1.045	-1.274
	Prob.	0.901 Band=5	0.498 Band=3	0.132 Band=1	0.772 Band=1	0.917 Band=2	0.870 Band=0
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
بدون قاطع و متجه Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.133	-1.321	-2.528	-2.035	0.456	-1.086
	Prob.	0.226 Band=7	0.167 Band=2	0.013 Band=0	0.042 Band=3	0.805 Band=3	0.243 Band=2
		n0	n0	**	**	n0	n0
At First Difference عند الفرق الأول							
		d(IDE)	d(EP)	d(GPIB)	d(INF)	d(OUV)	d(DP)
بالقاطع With Constant	t-Statistic	-4.985	-2.922	-8.669	-5.391	-4.099	-4.493
	Prob.	0.0006 Band=9	0.058 Band=1	0.0000 Band=5	0.0002 Band=3	0.004 Band=5	0.001 Band=2
		***	*	***	***	***	***
بالقاطع و متجه With Constant & Trend	t-Statistic	-9.130	-3.754	-10.251	-6.685	-4.545	-4.549
	Prob.	0.0000 Band=20	0.0483 Band=1	0.0000 Band=8	0.0001 Band=6	0.007 Band=10	0.007 Band=3
		***	**	***	***	***	***
بدون قاطع و متجه Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.140	-2.582	-8.552	-5.184	-4.066	-4.540
	Prob.	0.0000 Band=10	0.012 Band=1	0.0000 Band=4	0.0000 Band=1	0.0003 Band=4	0.0001 Band=1
		***	**	***	***	***	***
ملاحظة : (*) معنوي عند مستوى 10% ، (**) معنوي عند مستوى 5% ، (***) معنوي عند مستوى 1% ، (no) ليس معنوي							
Band فترة التأخير المناسبة اتوماتيكيا وفق معيار Bartlett kernel							
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج افيز 10							

من خلال الجدولين رقم (1-4) و(2-4) أعلاه، تبين نتائج الاختبارات أنه بمستويات مختلفة من المعنوية (1%، 5%، 10%)، وباستخدام اختبار ADF و PP، نجد أن متغيرات الدراسة بعضها يستقر في المستوى $(X_i \sim I(0))$ والبعض الآخر يستقر في الفرق الأول $(X_i \sim I(1))$ ، أي أن السلاسل مستقرة و ليست متكاملة من نفس الدرجة و غير متكاملة من الدرجة الثانية، فان المنهج الذي نتبعه في هذه الحالة هو منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL)، أي اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود تعبيراً عن إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

3. منهجية القياس:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو منهج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) الذي طوره كل من: Pesaran and Pesaran (1995), Pesaran and Smith (1998), Pesaran and Shin (2001), Pesaran and al (1999)، و هو منهج حديث للتكامل المشترك من مزاياه مقارنة بغيره من النماذج القياسية التي تتعامل مع قياس علاقات التوازن طويلة الأجل والتكامل المشترك التي تعتمد على نماذج الانحدار الذاتي VAR مثل نموذج جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ VECM، أنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة شريطة ألا تتجاوز درجة التكامل الرتبة 1 (متكاملة من الدرجة 0 أو متكاملة من الدرجة 1). كما أنه لا يستوجب أن يكون حجم العينة (عدد المشاهدات) كبيراً، بالإضافة إلى أنه يقوم بتقدير العلاقة على المدى القصير و الطويل بشكل آني (في نفس النموذج، و أيضاً يأخذ بعين الاعتبار فترات إبطاء المتغير التابع و فترات إبطاء المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع، أي أن المتغير التابع يُفسَّر بقيمه السابقة و بالقيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة.

و عليه يتم اختبار إجراء التكامل المشترك للعلاقة بين متغيرات الدراسة طبقاً لمنهج ARDL من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM) التالي:

$$\begin{aligned} \Delta IDE_t = & \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta IDE_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{2i} \Delta EP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{3i} \Delta GPIB_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{4i} \Delta DP_{t-i} + \sum_{i=0}^q \beta_{5i} \Delta OUV_{t-i} \\ & + \sum_{i=0}^q \beta_{6i} \Delta INF_{t-i} + \theta_1 IDE_{t-1} + \theta_2 EP_{t-1} + \theta_3 GPIB_{t-1} + \theta_4 DP_{t-1} + \theta_5 OUV_{t-1} \\ & + \theta_6 INF_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned} \quad (4)$$

حيث:

Δ : معامل الفروق الأولى.

α_0 : الحد الثابت.

β_i : معاملات الأجل القصير.

θ_i : معاملات الأجل الطويل.

ε : حد الخطأ العشوائي

في المعادلة (4) حيث IDE_t كمتغير تابع، فإن فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (عدم وجود تكامل مشترك) بين الاستثمار الأجنبي المباشر و كل من الاقتصاد الموازي، معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري و التضخم تتمثل في الفرضية التالية:

$$H_0: \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = \theta_5 = \theta_6 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة

$$H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq \theta_3 \neq \theta_4 \neq \theta_5 \neq \theta_6 \neq 0$$

وحتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود، يستلزم إتباع الخطوات التالية:

1- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM)، مع اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM مباشرة. في هذا الإطار يوصي كل من

Narayan¹ (2004) و Pesaran and Shin² (1998) باختبار فترتي تأخير فقط كحد أقصى للبيانات السنوية وللعينات الصغيرة.

2- القيام باختبار الحدود (Bounds Test) لمعرفة هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات (تكامل مشترك)، و ذلك بالاعتماد على النموذج المقدر (نموذج UECM).

3- الاختبارات التشخيصية Diagnostics Tests مدى صلاحية النموذج القياسي.

4- تقدير صيغة تصحيح الخطأ المقيد لنموذج ARDL- ECM لتقدير العلاقة على المدى القصير.

5- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL- ECM.

1.3. اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطننة (ARDL):

بعد التحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة يتم تقدير نموذج الدراسة المتبع و المتمثل في تطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المبطننة (ARDL) ، حيث يعتبر هذا الأسلوب حساس جدا لعدد إبطاءات كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (المفسرة له) من خلال برنامج Eviews .

إذن بالنسبة لفترة التأخير المثلى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، فإن برنامج Eviews10 لتحليل السلاسل الزمنية يوفر أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي: معيار معيار Akaike (AIC)، معيار Shwarz (SC) ومعيار Hannan and Quinn (HQ) و معيار Adjusted R-squared. بعد تقدير هذا النموذج عند فترات إبطاء مختلفة (p و q تأخذ قيم من 1 إلى 2) لم تتعدى فترة الإبطاء 2 نظرا للحجم الصغير للعينة، وقد اختلفت هذه المعايير في تحديد فترة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة، و باستخدام تقنية ARDL المبرمجة بافيوز 10 و التي تقوم باختيار فترة الإبطاء المثلى أوتوماتيكيا وبعد اختبار كافة المعايير تم التوصل إلى أن فترة التأخير المثلى والتي تمثل أقل قيمة للمعايير المذكورة هي (Lag =2) بالنسبة للمتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد الموازي و الإنفاق الحكومي (IDE، EP، DP)، و (Lag =1) لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و الانفتاح التجاري (GPIB، OUV)، و (Lag =0) لمتغير التضخم (INF)، و على هذا الأساس

¹- Narayan, Paresh k, Reformulating Critical Values for the Bounds F- Statistics Approach to Cointegration : An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics, Discussion Papers, University of Monash, 2004, P27.

² - Pesaran, M. H. and Shin, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis, in Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frish Centennial Symposium, Steinar Strom (ed), Cambridge University press, New York, 1998, PP371- 413.

كان اختيار أحسن معيار للتقدير هو معيار Shwarz (SC) الموافق لهذه الفترات المبطة (الملحق 13).

نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة (ARDL) مبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم 3-4: نتائج اختبار الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطة (ARDL) المبين

لفترة التأخير المثلى لقيم المتغيرات (P=2) و (q₆= 0) (q₃ = q₅ =1) (q₁ = q₂ = q₄ = 2):

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IDE(-1)	-0.007910	0.186570	-0.042400	0.9671
IDE(-2)	-0.188473	0.136233	-1.383461	0.1999
EP	0.350155	0.076902	4.553264	0.0014
EP(-1)	-0.400815	0.090703	-4.418987	0.0017
EP(-2)	0.269900	0.101436	2.660782	0.0260
GPIB	-0.001700	0.051175	-0.033221	0.9742
GPIB(-1)	-0.086105	0.054047	-1.593135	0.1456
DP	0.012241	0.021782	0.561993	0.5878
DP(-1)	0.082481	0.025532	3.230532	0.0103
DP(-2)	-0.086163	0.015660	-5.501937	0.0004
OUV	0.077586	0.022706	3.416952	0.0077
OUV(-1)	0.030838	0.020852	1.478895	0.1733
INF	-0.053441	0.012232	-4.368956	0.0018
C	11.50101	2.345697	4.903025	0.0008
R-squared	0.968086	Mean dependent var	0.936953	
Adjusted R-squared	0.921988	S.D. dependent var	0.651243	
S.E. of regression	0.181896	Akaike info criterion	-0.291637	
Sum squared resid	0.297777	Schwarz criterion	0.399534	
Log likelihood	17.35382	Hannan-Quinn criter.	-0.117809	
F-statistic	21.00056	Durbin-Watson stat	2.807369	
Prob(F-statistic)	0.000039			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نموذج Eviews 10

2.3. اختبار الحدود (Bounds Test) :

الغرض من اختبار الحدود (Bounds Test) هو لمعرفة هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل بين المتغيرات (تكامل مشترك)، و ذلك بالاعتماد على النموذج المقدر (نموذج UECM). (الملحق 14) نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = \theta_5 = \theta_6 = 0 \\ H_1: \theta_1 \neq \theta_2 \neq \theta_3 \neq \theta_4 \neq \theta_5 \neq \theta_6 \neq 0 \end{cases}$$

أي:

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

جدول رقم 3-4 : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	14.12063	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج Eviews 10.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة إحصاء F المحسوبة تساوي 14.12063 أكبر من القيم الحرجة العليا عند كل من معنوية 1% (4.15) ، 2.5% (3.73) ، 5% (3.38) ، و 10% (3) ، أي رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات. و يعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

و عليه و بما أنه تمّ قبول فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، و قبل تقدير النموذج في الأجلين الطويل و القصير، نقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج للتأكد من مدى صلاحيته.

فإنه انطلاقاً من نموذج UECM نستخرج أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في المديين القصير و الطويل.

3.3. الاختبارات التشخيصية Diagnostics Tests مدى صلاحية النموذج القياسي المختار:

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية لمدى صلاحية النموذج، و من خلال نتائج الجدول رقم (4-5) إلى ما يلي :

✓ تشير إحصائية لاغرانج (LMTTest) إلى خلو نموذجنا من مشكلة الارتباط التسلسلي (Autocorrelation)، و يعتبر ذلك دليلاً على أن فترة الإبطاء المختارة فترة إبطاء مثلى فعلاً، فمن المعلوم أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، القيمة الاحتمالية (prob) أكبر من مستوى المعنوية 5% و عليه نقبل فرضية عدم القائللة بعدم وجود الارتباط التسلسلي، و أيضاً التمثيل البياني للبواقي كلها محصورة داخل مجال الثقة. (الملاحق رقم 15، 16، 17).

✓ Normality : تشير إحصائية اختبار (Jarque-Bera Test) إلى قبول افتراض أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في جميع معادلات النموذج المقدر (قيم J-B أقل من $X^2_{0,95}$). (الملاحق رقم 18))

✓ Heteroscedasticity : النموذج خال من مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ. (الملاحق رقم 19)

✓ يشير إحصاء اختبار RESET إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج (الملاحق رقم 20).

جدول رقم 4-4: نتائج الاختبارات التشخيصية Diagnostics Teste:

Test Statistics	LM Version	F Version
Serial Correlation (LM test)	Chi-Square(2)= 11.5375 Prob. = 0.1102	F(2,7)= 2.318922 Prob= 0.1688
Ramsey RESET Test	t-statistic =0.865379 Prob= 0.4120	F(1,8)= 0.748881 Prob= 0.4120
Normality	Jarque-Bera= 0.468038 Probability= 0.791347	
Heteroskedasticity	Chi-Square(1)= 1.020927 Prob. = 0.3123	F(1,20)= 0.973282 Prob.= 0.3356

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج برنامج Eviews 10.

و بناءً على نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحيّة استخدام هذا النموذج في تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الجزائر و محدداته. و علاقته بالاقتصاد الموازي.

4.3. تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL:

نظراً أن النتائج أكدت على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة فإن ذلك استلزم من خلال تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل في إطار نموذج ARDL تم الحصول على مقدرات المعلمات كما هو موضح في المعادلة التالية و الملحق رقم (14):

$$IDE = 0.183 * EP - 0.073 * GPIB + 0.007 * DP + 0.09 * OUV - 0.044 * INF + 9.613 \quad (5)$$

prob 0.0034 0.445 0.73 0.006 0.008 0.0121

5.3. تقدير نموذج الأجل القصير صيغة تصحيح الخطأ (ARDL-ECM):

تظهر نتائج هذا التقدير في الملحق رقم (21). ويمكن كتابة النموذج في المعادلة التالية:

$$\Delta IDE = 11.501 + 0.188 * \Delta IDE(-1) + 0.350 * \Delta EP - 0.269 * \Delta EP(-1) - 0.0017 * \Delta GPIB F$$

<i>t</i>	4.903	2.80	9.58	- 7.70	- 0.11
----------	-------	------	------	--------	--------

<i>prob</i>	0.0008	0.02	0.0000	0.000	0.91
-------------	--------	------	--------	-------	------

$$+0.012 * \Delta DP + 0.086 * \Delta DP(-1) + 0.077 * \Delta OUV - 1.196 * CointEq(-1) \quad (6)$$

<i>t</i>	1.09	8.07	5.97	- 12.83
----------	------	------	------	---------

<i>prob</i>	0.30	0.000	0.0002	0.0000
-------------	------	-------	--------	--------

$R^2 = 0.935026$ $DW = 2.807$ $Obs = 23$

أهم ما في هذا التقدير معامل حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ إذ انه يقيس لنا قوة الإرجاع نحو التوازن، و بما انه سالب و معنوي عند مستوى المعنوية 1%، فإن نموذج تصحيح الخطأ مقبول. و هذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع و المتغيرات المفسرة له.

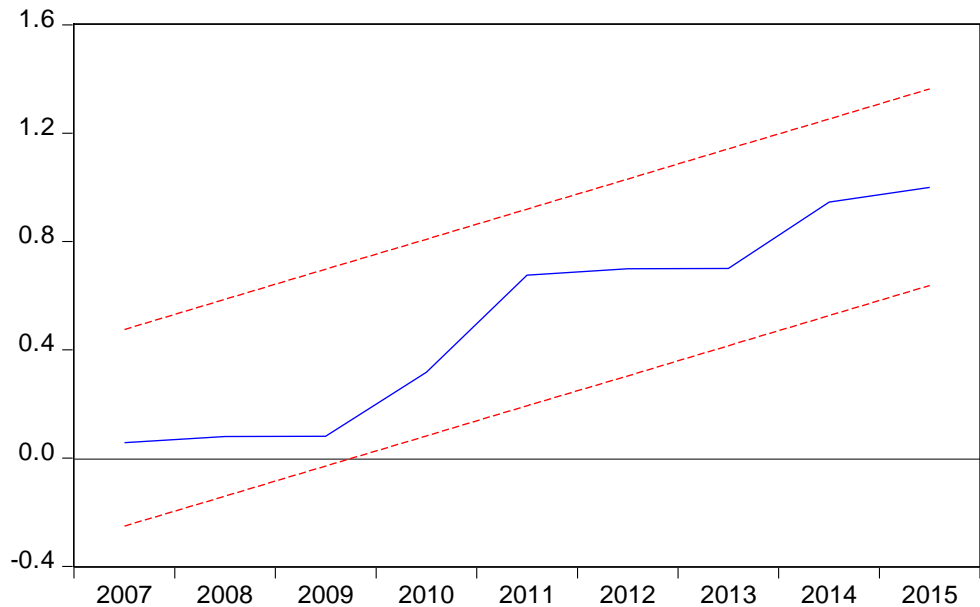
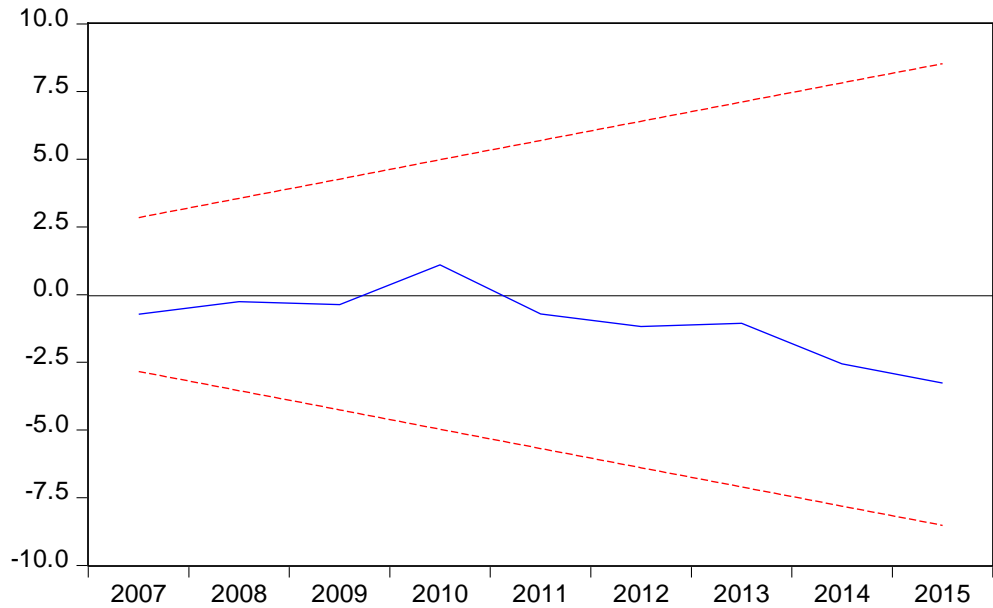
يتضح لنا من معلمة تصحيح الخطأ $(-1,2)$ ، أنه يتم تصحيح ما يعادل 120% من انحراف الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير عن قيمه التوازنية في المدى الطويل في اقل من سنة ، و ذلك لان معامل التصحيح تعدى (-1) ، إذ أن ميكانيزمات و آليات الاقتصاد الموازي ستعدل بسرعة الاختلالات خاصة أن هذا الاقتصاد لا يخضع لقوانين الاقتصاد الرسمي التي تفرضها الدولة، أي أن الاختلال في التوازن يصحح في اقل من سنة بمقدار 120% و هذا ما يبرز الدور الفعال لهذا المعامل في تحقيق التوازن في الأجل الطويل بضمان عدم توسع الأخطاء.

و من خلال R^2 يتبين لنا أن 93% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي مفسرة بالتغيرات في المتغيرات المدرجة في الدراسة و هذا يدل على مدى التوفيق في اختيار النموذج.

6.3. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM

و يتضح من الشكلين CUSUM و CUSUMSQ أن المعاملات المقدره للمعادلة مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين بداخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%.

شكل رقم 4-7: نتائج اختباري CUSUM و CUSUMSQ للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره



4. تحليل نتائج الدراسة:

استهدفت الدراسة تقدير اثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بالاعتماد على تحليل اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) و هي طريقة تقنية قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة.

تم الاستعانة ببعض محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر كمتغيرات للتحكم من اجل اختبار نموذج أمثل، و لتجنب المشاكل القياسية الناتجة عن نقص المتغيرات المفسرة. و اتضح من خلال استخدام التكامل المشترك أن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ارتبط بعلاقة تكاملية مشتركة مع الاقتصاد الموازي، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، التضخم، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ولذلك تم تقدير العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المقيد الذي يظهر وجود العلاقة في المدى القصير. و عليه جاءت نتائج التحليل الديناميكي من خلال اختبارات التكامل في المدين الطويل و القصير على النحو التالي:

✓ **أثر الاقتصاد الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر:** أظهرت نتائج الدراسة القياسية من خلال اختبار نموذج الأجل القصير (من خلال المعادلة (6) المعبرة عن العلاقة في الأجل القصير) أن للاقتصاد الموازي تأثيرين مختلفين بين السنة الحالية و السنة التي تسبقها بمعنى وجود تأثير دوراني، إذ تم تسجيل تأثير ايجابي في الفترة (t) أي السنة الحالية ب معلمة مقدرة ب 0,35، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر إيجابا بالصدمات و التغيرات قصيرة الأجل للاقتصاد الموازي في السنة نفسها، أي أن التغير في الاقتصاد الموازي ب 1% في السنة الحالية يؤثر إيجابا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 35% في نفس السنة، أما في الفترة (t-1) أي السنة السابقة فقد سجل تأثير سلبي بمعلمة مقدرة ب (-0,269)، ما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر سلبا بالصدمات و التغيرات للاقتصاد الموازي في السنة السابقة، أي أن التغير في الاقتصاد الموازي ب 1% للسنة السابقة يؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 26,9% للسنة الحالية.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

و منه يبين اختلاف الإشارات أن هناك حركة شبه دورانية متخامدة بمعنى كان الأثر في السنة السابقة موجبا و لكنه في التي تسبقها كان سالبا، أي التأثير دوراني كل سنة تلغي تأثير التي قبلها، ما يدلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الحالية يتأثر بالصدمات و التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الموازي في الأجل القصير طرديا في السنة نفسها و عكسيا في السنة السابقة، و منه يكون التأثير النهائي للاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي في السنة الحالية بجمع معلتي التقدير في الأجل القصير أي: التأثير النهائي = تأثير التغير في الاقتصاد الموازي في السنة الحالية الذي يغير الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة نفسها (الفترة t) + تأثير التغير في الاقتصاد الموازي في السنة السابقة الذي يغير الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الحالية (الفترة t-1) و منه تصبح النتيجة النهائية كالتالي:

$$(+0,081) = (-0,269) + (+0,35)$$

و منه يمكن الاستنتاج أن تأثير الاقتصاد الموازي ايجابي و معنوي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في المدى القصير، و هذا يعني انه إذا زاد حجم الاقتصاد الموازي بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ب 1% زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي ب 8,1%.

أما عن التأثير في المدى الطويل (من خلال المعادلة (5) المعبرة عن العلاقة في الأجل الطويل) فجاء ايجابي و معنوي أي الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي ب 1% يزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 8,1%.

و عليه يمكن تفسير التأثير الايجابي للاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المدين القصير و الطويل معا، أن المستثمر يرى في الاقتصاد الموازي فرصة لاستغلال عوامل إنتاج بأقل تكلفة إذ يوفر له هذا الاقتصاد اليد العاملة الرخيصة و دون تحمل تكاليف الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى تزويده بالسلع و الخدمات بأسعار منخفضة للقيام بالمشاريع الرأسمالية، ما يتيح لهذه الأخيرة إمكانية الإنتاج بأقل تكلفة مع الإبقاء على معدلات الأجور منخفضة هذا من جهة، و من جهة أخرى فان انتشار الأسواق الموازية يعكس وجود طلب غير ملبي على سلع و خدمات معينة في الأسواق الرسمية ما يحفز المستثمر على الاستثمار لتلبية هذا الطلب بصفة رسمية و يصبح بذلك وسيلة لمكافحة الأنشطة غير الرسمية. و أيضا يمكن لانتشار الفساد الإداري أن يساعد المستثمر في الظفر بالمشاريع المخالفة للمعايير البيئية للدولة المستقبلية للاستثمار (المشاريع الاستثمارية الملوثة بيئيا) و التي

تكون ممنوعة في البلد الأصلي للمستثمر بسبب القوانين الصارمة اتجاه المحافظة على البيئة. كما يمكن لانتشار ظاهرة التهرب الضريبي أن تكون محفزا للمستثمر من اجل التهرب من دفع الضرائب المستوجبة عليه إذ يدلي ذلك بعدم كفاءة نظام الرقابة المالية.

✓ **تأثير معدل النمو الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:** من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن العلاقة غير معنوية في المديين الطويل و القصير أي أن النمو الاقتصادي لا يؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الجزائر. جاءت هذه النتائج معارضة للنظرية الاقتصادية إذ من المتوقع وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مؤشر لحجم السوق، إذ يؤدي ارتفاعه إلى تحسن المستوى المعيشي و بالتالي الزيادة في الطلب، إلا انه و في حالة الجزائر يرجع عدم معنوية النمو الاقتصادي إلى كون معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر موجهة إلى القطاع الصناعي خصوصا قطاع المحروقات، و الذي يرتبط أساسا بحجم السوق العالمي أي يتركز على التصدير بالدرجة الأولى، و في المرتبة الثانية يحتل كل من قطاع البناء و الخدمات النسبة الأوفر بعد القطاع الصناعي من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هي قطاعات لا تحتاج إلى حجم سوقي بل إلى يد عاملة كثيفة.

✓ **تأثير الإنفاق الحكومي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:** أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود تأثير ايجابي معنوي في المدى القصير للإنفاق الحكومي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة، أي الزيادة في الإنفاق الحكومي ب1% في السنة السابقة يزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنة الحالية ب 8,6%، و يمكن تفسير ذلك على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى توفير بيئة استثمارية ملائمة و التي تعتبر من الأساسيات التي يركز عليها المستثمر الأجنبي عند رغبته في الاستثمار، بحيث يعبر الإنفاق الحكومي عن فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف و ذلك عن طريق منح حوافز و ضمانات للمستثمرين و دعم و ترقية و متابعة الاستثمارات هذا من جهة و من جهة أخرى فان زيادة الإنفاق الحكومي يعنى الاهتمام بالبنية التحتية عن طريق تحسين شبكة الطرقات و شبكة الاتصالات السلكية و اللاسلكية. أما في المدى الطويل فقد أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي غير معنوي، و هذا يعني أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي على المدى البعيد.

✓ تأثير معدل التضخم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: تبين من خلال الدراسة القياسية أن للتضخم اثر سلبي و معنوي في المدى الطويل على تدفق الاستثمار الأجنبي الداخل إلى الجزائر ، ما يعني أن الزيادة في معدل التضخم ب1% سيخفض من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 4,4%، و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذ انه من المتوقع وجود تأثير سلبي للتضخم على جذب الاستثمار الأجنبي كون أن التضخم يؤدي إلى تشويه المعلومات الاقتصادية بسبب تقلبات الأسعار السائدة و ارتفاعاتها المتتالية، ما يترتب على ذلك عجز المستثمرين عن الحكم على مدى كفاءة استثماراتهم لعدم وضوح معدل الفائدة الحقيقي على رأس المال هذا من جهة، و من جهة أخرى فان الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي التأثير على حجم الطلب في السوق، ما يؤدي إلى نقص تدفق الاستثمارات نظرا لنقص الطلب .

✓ تأثير الانفتاح التجاري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر: أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي و معنوي في المدين القصير و الطويل لمتغير الانفتاح التجاري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن التغير في درجة الانفتاح التجاري ب1% سيؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ب 7,7% في المدى القصير و 9% في المدى الطويل، و هو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية إذ من المتوقع علاقة ايجابية فالانفتاح الاقتصادي نحو العالم ضروري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

انطلاقا من الدراسة القياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و بناء على النتائج المتوصل إليها، و التي آلت إلى وجود اثر ايجابي للاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و حتى تتمكن من حسم قبول أو رفض فرضيات بحثنا أو حصرها في موضع الشك.

سنحاول في المبحث الموالي تحليل أساس هذا التأثير الايجابي، إذ من المعروف أن الاقتصاد الموازي نقصد به قطاعين قطاع اليد العاملة غير الرسمية و القطاع الموازي، دون أن ننسى مجموعة من الظواهر التي تحيط به و التي تدخل و بصفة غير مباشرة في هذا الاقتصاد، إذ يمكن أن يكون هذا التأثير ناتج عن إحدى هذه الظواهر.

المبحث الرابع: الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر:

بداية من التسعينات و انطلاقا من إتباع نظام اقتصاد السوق و الانفتاح الاقتصادي على العالم تحولت علاقات الدولة الجزائرية مع الشركات الأجنبية إذ انتقلت من التنظيم و الاحتكار إلى التشجيع على الدخول، و من فرض الضرائب إلى الدعم و تقديم التسهيلات و التحفيزات ، و من المعارضة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر و الشراكة مع الأجانب.

1. ظاهرة التهرب الضريبي و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الأعباء الضريبية هي من بين أهم الأسباب الرئيسية لوجود الاقتصاد الموازي، كما تعتبر المنافسة الضريبية إستراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الداخل عن طريق تقديم تحفيزات ضريبية و إعفاءات ضريبية، و إعانات مالية و تحفيزات جمركية .

و لقد تزامن توسع و انتشار الاقتصاد الموازي مع تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أدت المنافسة الضريبية إلى قيام العديد من الحكومات بتخفيض معدلات الضرائب على الدخل على أرباح غير المقيمين من اجل جذب الاستثمار الأجنبي، و كمواجهة لهذا التهديد لعائدات الضرائب تلجأ الحكومة بشكل متزايد إلى تحويل العبء الضريبي من رأس المال إلى العمل و الاستهلاك، أي يلقي به على كاهل المواطن المقيم¹ ما يدفعه إلى التهرب من دفع الضريبة و النشاط في القطاع الخفي.

و منه فالمنافسة الضريبية بين الدول يمكن أن تؤثر سلبا على الاقتصاد، إذ تنافس المنافسة الضريبية العبء الضريبي بين عوامل الإنتاج المختلفة و بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يزيد من تكاليف العمل، ما يشجع أنشطة المضاربة على المدى القصير على حساب الاستثمار طويل الأجل.

و عليه فعلى الرغم من أن المنافسة الضريبية و الإغراءات الضريبية تلعب دورا فعالا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها أيضا تقلل من عائدات الضرائب التي يمكن أن

¹ Adriana AnaMaria DAVIDESCU and Vasile Alecsandru STRAT « SHADOW ECONOMY AND FOREIGN DIRECT INVESTMENTS: AN EMPIRICAL ANALYSIS FOR THE CASE OF ROMANIA » ECOFORUM, Volume 4, Issue 2 (7), 2015

تساهم في الخدمات العامة و التنمية و الحد من الفقر و تحسين المستوى المعيشي للمواطن، و تدفع إلى تعديل النظم الضريبية لوضع العبء المفرط على عوامل الإنتاج الأخرى خاصة العمالة و الاستهلاك ما يحفز على النشاط بطريقة غير رسمية¹.

و من هذا المنطلق يتضح أن هناك ارتباط وثيق بين الضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر كالتالي:

- المنافسة الضريبية (تخفيض الضريبة على الأرباح) تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في رفع العبء الضريبي على المواطن (الضريبة على السلع و الخدمات و العمل) ما يؤدي إلى التهرب الضريبي و النشاط في الاقتصاد غير الرسمي .

و لاختبار ما إذا كانت هذه العلاقة موجودة في الجزائر، و من اجل الكشف ما إذا كان للضريبة و الاستثمار الأجنبي في الجزائر اثر متبادل أو أحادي الاتجاه أو عدم وجود ارتباط، اعتمدنا على اختبار السببية لغرانجر بالاعتماد على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الداخل إلى الجزائر (IDE) مأخوذة من قاعدة بيانات البنك العالمي، و بيانات الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (RF) *recette fiscale en ration de Pib* (أخذاً بعين الاعتبار كل من الضريبة على الأرباح (IBR) *impôt sur les bénéfices et revenus* و الضريبة على السلع و الخدمات (TBS) *taxe sur les biens et services*) مأخوذة أيضاً من قاعدة بيانات البنك العالمي.

اختبار السببية (**Granger Causality Test**):

يستخدم هذا الاختبار من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرين، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً أي إن كان كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما. ويتم تحديد وجود علاقة من عدمها بالنظر إلى قيمة F، المعطاة في نتائج اختبار غرانجر للسببية، من خلال مقارنة القيمة المحسوبة (المطلقة) لـ F، بالقيمة الجدولية (الدرجة) لها. و تُرفض فرضية العدم إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من تلك الجدولية أو بمعنى آخر يوجد تأثير معنوي عند المستويات المعنوية 1%، 5% و 10% .

¹ Hesam Nikopour, Muzafar Shah Habibullah, Friedrich Schneider and Siong Hook Law « Foreign Direct Investment and Shadow Economy: A Causality Analysis Using Panel Data » university putra malaysia UPM, MPRA(Munich Personal RePEc Archive) Paper No. 14485, posted 6. April 2009.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

يتطلب اختبار السببية لغرانجر استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، لان غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفاً، وبالتالي علينا أولاً دراسة استقرارية المتغيرات. هناك العديد من الاختبارات التي تكشف عن خواص السلاسل الزمنية، حيث تكشف لنا عن استقراريته وتحديد رتبة تكاملها. و لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرائنا، قمنا باختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) مستخدمين اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller)، و كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4-5 : نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller

نتائج اختبار لجذر الوحدة (ADF) UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE					
في المستوى At Level					
		IDE	RF	IBR	TBS
With Constant	t-Statistic	-1.9627	-0.6255	0.7520	-2.5857
	Prob.	0.3001	0.8470	0.9908	0.1112
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.3714	-2.3552	-1.2478	-3.1319
	Prob.	0.8433	0.3913	0.8765	0.1092
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.1689	0.8081	2.0451	-0.4193
	Prob.	0.2142	0.8803	0.9876	0.5213
		n0	n0	n0	n0
عند الفرق الأول At First Difference					
		d(IDE)	d(RF)	d(IBR)	d(TBS)
With Constant	t-Statistic	-4.9653	-5.7551	-4.8380	-6.7735
	Prob.	0.0006	0.0001	0.0008	0.0000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4510	-5.8601	-5.3929	-6.5651
	Prob.	0.0012	0.0005	0.0012	0.0001
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.0947	-5.5521	-1.1801	-6.9234
	Prob.	0.0000	0.0000	0.2095	0.0000
		***	***	n0	***
ملاحظة : (*) معنوي عند مستوى 10%، (**) معنوي عند مستوى 5%، (***) معنوي عند مستوى 1%، (no) ليس معنوي					
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج افيزوز 10					

من نتائج الجدول أعلاه يتبين أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، الإيرادات الضريبية (RF)، الضريبة على الأرباح (IBR)، الضريبة على السلع والخدمات (TBS) تستقر عند الفرق الأول، ومنه ومن أجل اختبار سببية غرانجر استخدمنا السلاسل الجديدة عند الفروق الأولى لتجنب التحليلات المضللة والمزيفة، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4-6 : نتائج اختبار السببية غرانجر Granger causality tests

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/18/18 Time: 15:24			
Sample: 1991 2015			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(RF) does not Granger Cause D(IDE)	23	4.36508	0.0497
D(IDE) does not Granger Cause D(RF)		4.90961	0.0385
D(IBR) does not Granger Cause D(IDE)	23	4.27089	0.0455
D(IDE) does not Granger Cause D(IBR)		1.44931	0.2427
D(TBS) does not Granger Cause D(IDE)	23	2.10004	0.1628
D(IDE) does not Granger Cause D(TBS)		6.24311	0.0213

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج افيزو10

من خلال اختبار سببية غرانجر نستخلص :

- الضريبة تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، و الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب الضريبة: وذلك برفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، أي ثبات وجود علاقة متبادلة بين الضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني التغير في الضريبة يؤدي إلى التغير في الاستثمار و العكس صحيح.

- الضريبة على الأرباح تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر أي نقبل الفرض البديل عند مستوى معنوية 5% أما الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسبب الضريبة على الأرباح و ذلك بقبول فرضية العدم، أي وجود علاقة أحادية الاتجاه تدل على أن التغير في الضريبة على الأرباح يؤدي إلى التغير في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يوافق ما أدلينا به سابقا أي أن التحفيزات الضريبية و التي تمس خصوصا تخفيض الضريبة على الأرباح تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

- الضريبة على السلع و الخدمات لا تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر أي نقبل فرضية العدم، أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيسبب الضريبة على السلع و الخدمات أي رفض فرضية العدم و قبول الفرض البديل عند مستوى معنوية 5% ، و هذا ما يتوافق مع ما أدلي به سابقا، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الرفع من الضريبة على السلع و الخدمات ما يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي في الجزائر. و منه نستنتج أن للنظام الضريبي دور مهم و فعال في التحكم أو الحد من توسع حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و على الدولة الاهتمام بعدالة هذا النظام من اجل التقليل من التهرب الضريبي و النشاط بطريقة رسمية، خصوصا عند قيامها بتقديم تحفيظات ضريبية للمستثمرين الأجانب عليها مراعاة العبء الضريبي الملقى على المواطن.

2. ظاهرة الفساد و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر :

للفساد أشكال عديدة تشمل كل من الرشوة، الابتزاز، الاحتيال، و الاختلاس، و قد أثبتت الدراسات الحديثة وجود علاقة قوية بين الفساد و الاقتصاد غير الرسمي كما بين Dreher and Schneider في دراستهما سنة 2006 ، أن ارتفاع مستوى الفساد يزيد من مستوى الاقتصاد غير الرسمي في البلدان ذات الدخل المنخفض¹، حيث في دولة ذات حوكمة غير فعالة حيث يتفشى فيها الفساد لن يكون للمواطنين ثقة كبيرة في السلطة ما يجفزههم إلى عدم الامتثال للقوانين و التنظيمات، خصوصا النظام الضريبي الذي يعتمد نجاحه على نظام ضريبي عادل و حكومة مستجيبة للطلب، أي وجود علاقة قوية بين دفع الضريبة و توفير السلع و الخدمات العامة².

و عليه فان البلد الذي يتسم بالقصور في الجودة المؤسسية و انعدام الشفافية و سيادة القانون، و الذي يقضي على رغبة المواطنين في النشاط بطريقة رسمية، إذ سيشعرهم انتشار

¹ Dreher, A. and Schneider, F. (2006) « Corruption and the Shadow Economy: An Empirical Analysis », CREMA Working Paper, 2006, Basel, Center for Research in Economics, Management and the Arts

² Borlea SN., Achim MV., Miron MG. (2017) « Corruption, shadow economy and economic growth: An empirical survey across the European Union countries », Studia Universitatis "Vasile Goldis" Arad. Economics Series Vol 27 Issue 2/2017, ISSN: 1584-2339; (online) ISSN: 2285 - 3065

الفساد على نطاق واسع أن عبئهم الضريبي لا ينفق بشكل جيد، و أنهم غير محميين بقواعد القانون ما يحفزهم لولوج الاقتصاد غير الرسمي¹.

و لقد عرّف البنك الدولي الفساد على انه يشير إلى إساءة استخدام السلطة العامة من اجل المنفعة الخاصة، و انطلاقا من هذا التعريف فقط تم اعتبار الفساد كحاجز رئيسي أمام النمو الاقتصادي و التنمية، و عائق أمام الاستثمارات الأجنبية و المحلية طويلة الأجل، إذ انه يشوه الأسواق و يدفع بالشركات للعمل في الاقتصاد الخفي، و يزيد من فجوة توزيع الدخل، و يقلل من الإيرادات الضريبية بفعل التهرب الضريبي، و يشوه البيئة المؤسسية، و يقضي على شرعية الحكومة و اقتصاد السوق.

و لقد أثبتت العديد من الدراسات التأثير السلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر منهم (Mauro 1995²، Paldam 2009³)، حيث أكد الباحثان على أن الفساد يخفض من تدفق الاستثمار الأجنبي، إذ انه يزيد من تكلفة الاستثمار، حيث يتعين على المستثمر دفع رشاي من أجل الحصول على تراخيص أو تصاريح حكومية، و بالتالي إن هذا النوع من التكاليف يقلل من الربحية المتوقعة للاستثمار، حيث ينظر للفساد على انه ضريبة على الأرباح.

كما يمكن أن يكون للفساد تأثير ايجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يمكن للمستثمر اختصار الوقت في التعاملات و الإجراءات الإدارية بدفع الرشاي، و أيضا يمكنه تخفيض الضريبة أو حتى تلقي تمويل حكومي (هذا بالنسبة للاستثمارات الكبيرة التي لا ضرر لها من الرشوة البسيطة)، و أيضا يمكن إرساء مشروع استثماري في دولة ما رغم مخالفته للمعايير البيئية المنوط بها⁴.

و لاختبار ما إذا كان للفساد علاقة مع الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة الجزائر، ارتأينا اختبار سببية غرانجر للكشف عن وجود علاقة تأثير بينهما و عن اتجاهها إن وجدت، و ذلك بالاعتماد على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (IDE)، و مؤشر الفساد (Indice de perceptions de Corruption IPC) و هو مؤشر على الفساد في

¹ Hesam Nikopour, Muzafar Shah Habibullah, Friedrich Schneider and Siong Hook Law (ibid)

² Mauro, P. (1995). Corruption and Growth, The Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681-712.

³ Paldam, M., Gundlach, E. (2009). The transition of corruption: From poverty to honesty, Economic Letters, 103, 146-148.

⁴ Adriana AnaMaria DAVIDESCU and Vasile Alecsandru STRAT (ibid)

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

القطاع العام، أي الفساد الإداري، المالي والسياسي. وتحدد قيم المؤشر باستخدام معلومات من الدراسات الاستقصائية وتقييمات الفساد، التي تجمعها مجموعة متنوعة من المؤسسات ذات السمعة الطيبة. توفر منظمة الشفافية الدولية بيانات للجزائر من عام 1996 إلى عام 2015.

و كما سبق الذكر أعلاه يتطلب اختبار سببية غرانجر استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة ، وبالتالي علينا دراسة استقرارية المتغيرين، و ذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller)، و كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4-7 : نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) نتائج اختبار لجذر الوحدة			
في المستوى At Level			
		IDE	IPC
With Constant	t-Statistic	-2.0713	-1.6395
	Prob.	0.2571	0.4441
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8774	-1.4764
	Prob.	0.6264	0.8015
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0616	-0.9336
	Prob.	0.2499	0.2996
		n0	n0
عند الفرق الأول At First Difference			
		d(IDE)	d(IPC)
With Constant	t-Statistic	-4.6950	-4.2494
	Prob.	0.0020	0.0045
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3860	-4.3132
	Prob.	0.0025	0.0162
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8222	-4.3014
	Prob.	0.0001	0.0002
		***	***
ملاحظة : (*) معنوي عند مستوى 10%، (**) معنوي عند مستوى 5%، (***) معنوي عند مستوى 1%، (no) ليس معنوي			
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج افيز 10			

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

تشير نتائج الجدول أعلاه أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، و مؤشر الفساد في الجزائر (IPC) يستقران عند الفرق الأول، و منه و من اجل اختبار سببية غرانجر استخدمنا السلاسل الجديدة عند الفروق الأولى لتجنب التحليلات المضللة و المزيفة، و كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4-8 : نتائج اختبار السببية غرانجر Granger causality tests

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/19/18 Time: 03:06			
Sample: 1996 2015			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(IPC) does not Granger Cause D(IDE)	17	0.07916	0.9244
D(IDE) does not Granger Cause D(IPC)		5.50351	0.0201

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج افيزو10

أظهرت نتائج اختبار سببية غرانجر وجود علاقة أحادية تنطلق من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الفساد، حيث تم رفض فرضية العدم عند مستوى 5% في حين تم قبول فرضية العدم التي تدلي على أن الفساد لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، و عليه أثبتت النتائج أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لا يتأثر بالفساد الموجود في البلاد و إنما يؤثر فيه، و يمكن تفسير هذا التأثير على أن الاستثمارات الأجنبية ساهمت في القضاء نسبيا على الفساد الإداري، إذ ندّدت بضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية و التنظيمية من أجل قيامها بالعمليات الاستثمارية، و هذا ما سطرته الحكومة الجزائرية من خلال إصدارها لقانون الاستثمار رقم 01-03¹ و المتعلق بتطوير الاستثمار، و الذي نصّ على إنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تهتم بقضايا المستثمرين المقيمين و الأجانب و تتابع إجراءات العمليات الاستثمارية (المادة 6،7،8)، ثم أصدرت أمر رقم 08-06² و الذي كان من شأنه ضبط عمل الوكالة الوطنية للاستثمار مع إعطاء حق الطعن للمستثمر في حالة عدم

¹ أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 22/08/2001.

² أمر رقم 06-08 مؤرخ في 15/07/2006 يعدل و يتم الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 19/07/2006.

سير الإجراءات بالشكل المرغوب فيه (المادة 5،6)، و هذا ما أدى تفادي المستثمرين للرشاوي و الفساد الإداري في المعاملات الإدارية.

و منه نرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا إيجابيا في تخفيض نسبة الفساد في حالة الجزائر و هذا ما يفسر عدم تأثير الفساد على الاستثمار أي لا توجد علاقة متبادلة بينهما.

3. ظاهرة التقليد غير القانوني و علاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر:

التقليد هو اصطناع علامة مطابقة تماما للعلامة الأصلية لكنها تختلف في الجودة و النوعية، و تعني بالمعنى العام التقليد الاحتمالي الذي يلحق أضرارا بالمالك الحقيقي للشيء المصنوع الأصلي¹.

يتنافس نشاط التقليد غير القانوني و الشركات الأجنبية المستثمرة على الموارد المحلية، و تتحدد هذه المنافسة بشكل أكبر من خلال حجم الاقتصاد الموازي أين يحدث معظم نشاط التقليد غير القانوني²، و عليه فان الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي يولد بشكل خاطئ الندرة النسبية للموارد المتاحة للشركات المستثمرة الأجنبية في الاقتصاد الرسمي، و من هذا المنطلق يمكن فهم حماية حقوق الملكية الفكرية كوسيلة لتقليل حجم الاقتصاد الموازي، إذ أنها تزيد من تكلفة الإنتاج للناسخات غير القانونية التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي و تخفض معدلات ربحها، و هذا في البلدان ذات الاقتصاد الموازي صغير نسبيا بمعنى أن البيئة المؤسسية فعالة نسبيا، ما يدفع بالناسخين غير القانونيين تفضيل التخلي عن أنشطة التقليد غير رسمية و العودة إلى الاقتصاد الرسمي، و بالتالي سينخفض حجم الاقتصاد الموازي و يزيد بذلك حجم الموارد المتاحة في الاقتصاد الرسمي للشركات الأجنبية المستثمرة ما سيشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. أما في البلدان ذات الحجم الكبير للاقتصاد الموازي (أي ذات بيئة مؤسسية غير فعالة) أين ينتشر الفساد، الضرائب و البيروقراطية

¹ قارة ملاك "تقليد العلامات التجارية في الجزائر" حجمها و إجراءات مكافحتها" مجلة العلوم الإنسانية عدد 47، جوان 2017، ص7-25

² Minsoo Lee, Donghyun Park, Joseph D. Alba « Intellectual Property Rights, Quality of Institutions, and FDI into Developing Asia » Economics and Research Department Asian Development Bank, Philippines, April 2014, dpark@adb.org

المفرطة، في هذا الحالة فإن زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية تقلل من معدلات ربح الناسخات غير القانونية إلا أنها قد تستمر في النشاط في الاقتصاد غير الرسمي¹.

و لقد أثبتت بعض الدراسات (Branstetter 2007²، Lee and Masfield 1996³، Maskus 1998⁴) وجود علاقة ايجابية بين حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الحد من خطر التقليد غير القانوني، في حين أثبتت دراسات أخرى وجود تأثير سلبي (Glass and Saggi 2002⁵) إذ قد تقلل حماية حقوق الملكية الفكرية من الاستثمار الأجنبي المباشر إذا زادت من احتكار الشركات الأجنبية، كما يمكن لزيادة تكلفة حقوق الملكية الفكرية أن يدفع بالبلدان النامية إلى إنفاق المزيد من الموارد على نشاط التقليد على الرغم من انخفاض ربحيته ما يقلل الموارد المتاحة للشركات الأجنبية المستثمرة، ما يثبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. و قد اثبت البعض الآخر (Maskus, and Eby-Konan 1994⁶) عدم وجود علاقة مهمة بين كل من حماية حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك خصوصا في البلدان الضعيفة مؤسسيا .

و لاختبار ما إذا كان للتقليد غير القانوني تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ندرس العلاقة بين حماية حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي المباشر، و على هذا الأساس نقوم باختبار سببية غرانجر للكشف عن وجود علاقة تأثير بينهما و عن اتجاهها إن وجدت، و ذلك بالاعتماد على متغير الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (IDE)، و مؤشر حقوق الملكية الفكرية (Indice des droits de propriété intellectuelle) (IPR) و هو مؤشر يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين البلد حقوق الملكية الخاصة و درجة قيام

¹ Antonio Saravia, Gustavo Canavire-Bacarrea, Fernando Rios-Avila « Intellectual property rights, foreign direct investment and the shadow economy » documentos de trabajo: Escuela de economía y finanzas, Preprint submitted to EAFIT, No. 12-33, 2012

² Branstetter, L., Fisman, R., Foley, F., and Saggi, K. 2007. Intellectual Property Rights, Imitation, and Foreign Direct Investment: Theory and Evidence. NBER Working Paper No. 13033. National Bureau of Economic Research.

³ Lee, J-Y and Mansfield, E. 1996. Intellectual property protection and US foreign direct investment. *The Review of Economics and Statistics*, 78(2):181-186.

⁴ Maskus, K. E. 1998. The international regulation of intellectual property. *Review of World Economics*, 134(2):186-208.

⁵ Glass, A.J. and Saggi, K. 2002. Intellectual property rights and foreign direct investment. *Journal of International Economics*, 56(2002):387-410.

⁶ Maskus, K. E. and D. Eby-Konan. 1994. Trade-Related Intellectual Property Rights: Issues and Exploratory Results, in A. Deardorff and R. Stern (Eds.), *Analytical and Negotiating Issues in the Global Trading System*. Ann Arbor: University of Michigan.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

حكومته بتنفيذ تلك القوانين. تتوفر البيانات الخاصة بالمتغيرين بقاعدة البنك العالمي من عام 1996 إلى عام 2015.

و كما سبق الذكر أعلاه يتطلب لاختبار سببية غرانجر استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة، وبالتالي علينا دراسة استقرارية المتغيرين، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey- Fuller)، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4-9 : نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغيرات بنموذج Dickey- Fuller

نتائج اختبار لجذر الوحدة (ADF) UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE			
في المستوى At Level			
		IDE	IPR
With Constant	t-Statistic	-2.0713	-1.7696
	Prob.	0.2571	0.3829
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8774	-1.5681
	Prob.	0.6264	0.7671
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0616	-1.4111
	Prob.	0.2499	0.1424
		n0	n0
عند الفرق الأول At First Difference			
		d(IDE)	d(IPR)
With Constant	t-Statistic	-4.6950	-4.2426
	Prob.	0.0020	0.0046
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3860	-4.4125
	Prob.	0.0025	0.0135
		***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8222	-4.1231
	Prob.	0.0001	0.0003
		***	***
ملاحظة : (*) معنوي عند مستوى 10%، (**) معنوي عند مستوى 5%، (***) معنوي عند مستوى 1%، (no) ليس معنوي			
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج افيزوز 10			

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشرة

تشير نتائج الجدول أعلاه أن كل من الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE)، و مؤشر حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر (IPR) يستقران عند الفرق الأول، و منه و من اجل اختبار سببية غرانجر استخدمنا السلاسل الجديدة عند الفروق الأولى لتجنب التحليلات المضللة و المزيفة، و كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 4-10 : نتائج اختبار السببية غرانجر Granger causality tests

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 06/13/18 Time: 00:40			
Sample: 1996 2015			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(IPR) does not Granger Cause D(IDE)	17	0.20257	0.8194
D(IDE) does not Granger Cause D(IPR)		0.85465	0.4498

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج افيزور10

أظهرت نتائج اختبار سببية غرانجر عدم وجود علاقة بين حقوق الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث تم قبول فرضية العدم التي تدلي على أن حقوق الملكية الفكرية لا تسبب الاستثمار الأجنبي المباشر، و عليه أثبتت النتائج أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر لا يتأثر بالتقليد الموجود في البلاد، و هذا ينطبق مع الدراسات التي أدلت بعدم تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية في البلدان التي يرتفع فيها حجم الاقتصاد الموازي خصوصا البلدان النامية و من بينها الجزائر إذ تتراوح نسبته ما بين 30% و 40%، إذ لا يمكن أن تصبح حماية حقوق الملكية الفكرية عنصرا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في نقل التكنولوجيا و الأنشطة الصناعية إلا بعد أن يصبح للبلد قدرات تكنولوجية محلية كفؤة و بنية تحتية قوية في مجال العلوم و التكنولوجيا قادرة على القيام بتقليد إبداعي، و عليه فان تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية هو أكثر فائدة للبلدان ذات المؤسسات القوية لأنها قد تمتلك الشركات المحلية ملكية فكرية¹.

و منه تعد حماية حقوق الملكية الفكرية عاملا مهما في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكن ليس الوحيد و تختلف درجة أهميته من دولة إلى أخرى، إذ يستند قرار الشركة

¹ Minsoo Lee, Donghyun Park, Joseph D. Alba « Intellectual Property Rights, Quality of Institutions, and FDI into Developing Asia » (ibid).

بالاستثمار في الخارج على نظام البلد المستقبل ليس فقط على حقوق الملكية الفكرية و إنما على التفاعل بين قوة السوق و الانفتاح الاقتصادي و غير ذلك من سمات الأسواق الدولية¹. إذن حماية حقوق الملكية الفكرية ليس شرط ضروري في الاستثمار الأجنبي على الأقل في البلدان المضيفة التي تحوي عوامل جذب أخرى قوية كما هو الحال في الجزائر.

4. نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بناء على تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و المتمثلة في كل من الفساد، التهرب الضريبي و التقليد غير القانوني، و بناء على النتائج المتوصل إليها و التي آلت إلى عدم وجود علاقة سببية تتجه من هذه الظواهر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يدلي بعدم تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل الجزائر. و منه يمكن الاستنتاج أن التأثير الايجابي للاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى قطاعي هذا الاقتصاد المحصورة في اليد العاملة غير الرسمية و القطاع الموازي، و على هذا الأساس يمكننا قبول فرضيات البحث القائلة بان نمو الاقتصاد الموازي في بلد ما يعكس وجود طلب على السلع و الخدمات غير ملبي في الأسواق الرسمية، ما يدفع إلى العمل على تلبيةه بطريقة غير رسمية، فيرى المستثمر في ذلك فرصة للاستثمار من اجل تلبية هذا الطلب في الأسواق الرسمية الفارغة، فيصبح بذلك الاقتصاد الموازي محفز على الاستثمار الأجنبي هذا من جهة، و من جهة أخرى يعكس وجود فائض في اليد العاملة النشطة، و التي عجزت الدولة عن توفير مناصب شغل لها، فيرى فيها المستثمر عامل إنتاج مهم ما يدفعه للاستثمار من اجل استغلال هذه اليد العاملة بأقل تكلفة و بالتالي إمكانية تعظيم الربح و الذي يعتبر أهم بند من بنود الاستثمار الأجنبي.

¹ Maskus, K. E. 2000. Intellectual property rights in the global economy. Washington, DC: Institute of International Economics.

خلاصة الفصل:

استهدفت الدراسة القياسية قياس وتحليل أثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل الجزائر في الفترة 1991-2015. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك المقترح من طرف (Pesaran and all (2001) ، و نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) المقترح من طرف (Pesaran and shin (1999) لغرض تقدير مرونة الأجلين القصير و الطويل معا. و لاختبار نموذج امثل تم الاستعانة بمتغيرات متحركة في النموذج تعتبر كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، التضخم و الانفتاح التجاري. و قد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بعد اختبار منهج الحدود (Bounds test)، إذ أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود اثر ايجابي معنوي في المدين القصير و الطويل معا لكل من الاقتصاد الموازي و الانفتاح التجاري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما الإنفاق الحكومي فقد سجلت الدراسة عدم معنويته في المدى الطويل في حين أثبتت وجود اثر ايجابي معنوي في المدى القصير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر. أما التضخم فقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي في الأجل الطويل في حين أثبتت النتائج عدم معنوية معدل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل معا.

ثم تم الاستعانة باختبار سببية غرانجر Granger causality test من اجل الكشف عن العلاقة السببية بين مختلف الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بهدف تحديد سبب التأثير الايجابي المتوصل إليه جراء اختبار (ARDL) لمتغير الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، و خلصت النتائج إلى أن كل من ظاهرة الفساد، التهرب الضريبي و ظاهرة التقليد غير القانوني ليس لها تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أثبتنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الفساد في حين العكس غير وارد، أما عن الضرائب فقد وجدت علاقة سببية متبادلة بينها و بين الاستثمار، إذ أن التحفيزات الضريبية تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه التحفيزات تعوّض بإلقاء عبءها على المواطن ما يساهم في التهرب الضريبي، و بالتالي توسع حجم الاقتصاد الموازي، في حين لم يتم تسجيل أي علاقة سببية بين الاستثمار و حماية حقوق

الملكية الفكرية على الرغم من وجود التقليد غير القانوني في الجزائر، ما يدلي بعدم تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالتقليد في الجزائر.

و منه استنتجنا أن النتيجة المتوصل إليها من اختبار (ARDL) راجع إلى قطاعي الاقتصاد الموازي المحصورة في اليد العاملة غير الرسمية و القطاع الموازي، و على هذا الأساس تم قبول فرضيات البحث القائلة بان الاقتصاد الموازي يحفز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ انه يعكس وجود طلب غير ملبي في الأسواق الرسمية، ما يدفع إلى العمل على تلبيةه بطريقة غير رسمية، فيرى المستثمر في ذلك فرصة للاستثمار من اجل تلبية هذا الطلب في الأسواق الرسمية الفارغة، كما انه يعكس وجود فائض في اليد العاملة النشطة، و التي عجزت الدولة عن توفير مناصب شغل لها، فيرى فيها المستثمر عامل إنتاج مهم ما يدفعه للاستثمار من اجل استغلال هذه اليد العاملة بأقل تكلفة و بالتالي إمكانية تعظيم الربح و الذي يعتبر أهم بند من بنود الاستثمار الأجنبي.

الختامة العامة

إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر كما يعتبرها معظم المحللين الاقتصاديين تعتبر كعربة تجر قاطرة التنمية الاقتصادية التي تصاحبها التنمية الاجتماعية، نتيجة لما يدره من إيجابيات و فوائد على البلد المضيف، الذي يضع ضمن استراتيجياته النهوض بالاقتصاد أولا ثم الوضع الاجتماعي ثانيا، من أجل كل هذا أضحت الجزائر تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمار باعتباره وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليه لمواجهة العجز في تمويل استثماراتها خاصة في فترة الأزمات، إذ أصبحت تتنافس في تقديمها لإغراء الشركات الأجنبية و جذبها من أجل الاستثمار من خلال توفير بيئة ومناخ استثماري ملائم بعيدا عن كل العراقيل التي من شأنها كبح مسار الاستثمار الأجنبي المباشر على غرار ظاهرة الاقتصاد الموازي و انتشار الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير التي اتسعت رقعتها وأصبحت نسبها تمثل معدلا معتبرا من الناتج المحلي الإجمالي، من أجل كل هذا حاولنا من خلال مذكرتنا اختبار اثر هذا الاقتصاد الطفيلي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

وحتى تتمكن من الإجابة على إشكالية دراستنا حاولنا الإلمام بأهم الأسباب التي أدت إلى ظهور و اتساع رقعة الاقتصاد الموازي في مختلف دول العالم، سعينا في الفصل الأول إدراج شتى النماذج و الطرق التي يمكن أن تستعمل لتقدير حجم هذا الاقتصاد، ولقد توصلنا إلى إن الاقتصاد الموازي ظاهرة ذات أبعاد متعددة بشكل بالغ التعقيد و وجوده لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج المحلي الإجمالي، و إنما يؤثر أيضا على معلومات معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية كمعدلات النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، و الاحتياطي النقدي، و غيرها، مما ينتج عنه سياسات اقتصادية غير فعالة.

و على الرغم من ذلك فإنه يعد قطاعا بديلا في أوقات الأزمات و مصدر دخل مهم للطبقة الفقيرة. إذ أشار إليه Duisburg على أنه يلعب دور المهدئ الاجتماعي، و يقول انه سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فان وجود اقتصاد موازي منتج و مرن

أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي وعليه أصبح الكثير يطالبون بإتباع النظرة الليبرالية القائمة على إدراجه في المسار الرسمي لتحقيق المزيد من القيم المضافة.

بينما تركّز سعيّنا في الفصل الثاني على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، ويمنح صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول التي اتخذته وسيلة بديلة لمحاولة إنعاش اقتصادياتها على المستويين المحلي والدولي، كما أن العمل على تعظيم المنافع، و تقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي الذي قد يكون سلاحا ذي حدين، إما أن يكون أثره إيجابيا على البلد المضيف أو أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

فبين هذا وذاك نقول أن الدراسة النظرية قد خلصت إلى أن تموج الاقتصاد الموازي و تمدداته في صلب الاقتصاديات المعاصرة قد خلف آثارا جمة مما جعل من مسألة ضبطه ومواجهته مسألة مستعصية على راسمي السياسات الاقتصادية. لذلك وكخلاصة نظرية يمكن قبول الفرضية النظرية القائضية بان الاقتصاد الموازي يعكس وجود بيئة مؤسسية غير فعالة، إذ يتسبب في عدم الكفاءة في أداء سوق العمل و سوق السلع و الخدمات على حد السواء، و يقدم المنافسة غير المشروعة و غير العادلة بين الشركات، بالإضافة إلى عدم الشفافية في التعامل و انتشار مستويات عالية من البيروقراطية ، الفساد، الضرائب، عدم الاستقرار ما قد يعيق من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد.

أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله إسقاط موضوعي (الاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر) على الجزائر المتجهة بخطى ثابتة نحو اقتصاد السوق إذ تم التخلي رسميا عن النموذج الاقتصادي السائد في الستينيات والثمانينيات الذي خلف أوضاع اقتصادية و اجتماعية متردية للبلد، و التي ساهمت في توسع حجم الاقتصاد الموازي الذي يعد بمثابة طوق نجاة وملجأ للهروب من هذه الأوضاع و تحقيق لقمة العيش.

و لقد توصلنا جراء هذا التحليل إلى أن دافع نمو و توسع ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، راجع إلى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية المتردية التي خلفها النظام الاشتراكي المعتمد في الفترة ما قبل التسعينات و ما ساهم في توسعه بنسبة أكبر

الخاتمة العامة

الإصلاحات الهيكلية المطبقة في بداية التسعينات بعد تبني نظام اقتصاد السوق، و الذي حمل في طياته مختلف القوانين و التشريعات المنددة بتطوير و ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تركز بحجم أكبر في القطاع الصناعي و قطاع المحروقات، بالرغم من جهود الدولة الجزائرية لاستمالاته إلى باقي القطاعات الأخرى إلا انه لم يتعدى فيها نسبة 20%.

أما بالنسبة للفصل الأخير فتطرقنا فيه إلى معالجة إشكالية بحثنا من خلال دراسة قياسية استهدفت الدراسة تحليل أثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1991-2015 متبعين في ذلك خطى الدراسة التي قاما بها كل من (Medina and Schneider 2018) اللذان استخدموا النموذج الديناميكي متعدد المؤشرات ومتعدد الأسباب (MIMIC)، و الذي اختلفت نتائجه باختلاف المتغيرات السببية و المؤشرات المستخدمة فيه، و قد قدر الباحثان حجم الاقتصاد الموازي ل 158 بلد و في فترة 1991-2015، في حين كان من الممكن أن نقيس حجم هذا الاقتصاد و بنفس الطريقة في الجزائر فقط بأخذ فترة أطول و باختيار متغيرات سببية و مؤشرات تتوافق و الواقع الاقتصادي في الجزائر حتى تكون نتائجنا أكثر المأما به.

ولقد اعتمدنا في دراستنا منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك المقترح من طرف Pesaran (2001) and all، و نموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترة تأخير (ARDL) المقترح من طرف Pesaran and shin (1999) لغرض تقدير مرونة الأجلين القصير و الطويل معا. و لاختبار النموذج الأمثل تم الاستعانة بمتغيرات متحركة في النموذج تعتبر كمحددات للاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، التضخم و الانفتاح التجاري. و قد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بعد اختبار منهج الحدود (Bounds test)، كما أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود اثر ايجابي معنوي على كل من المدى القصير و الطويل لكل من الاقتصاد الموازي والانفتاح التجاري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما الإنفاق الحكومي فقد سجلت الدراسة عدم معنويته في المدى الطويل في حين أثبتت وجود اثر ايجابي معنوي في المدى القصير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر. أما التضخم فقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي في الأجل الطويل في حين أثبتت النتائج عدم معنوية معدل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل معا.

الخاتمة العامة

في هذا ولقد تم الاستعانة باختبار السببية لغرانجر Granger causality test من اجل الكشف عن العلاقة السببية بين مختلف الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بهدف تحديد سبب التأثير الايجابي المتوصل إليه جراء اختبار (ARDL) لمتغير الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث أظهرت النتائج أن كل من ظاهرة الفساد، التهرب الضريبي و ظاهرة التقليد غير القانوني ليس لها تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد الجزائر، إذ أثبتنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير على الفساد غير أن العكس غير وارد، أما عن الضرائب فقد وجدت علاقة سببية متبادلة بينها و بين الاستثمار، إذ أن التحفيزات الضريبية تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه التحفيزات تعوّض بإلقاء عبئها على المواطن ما يساهم في التهرب الضريبي، و بالتالي توسع حجم الاقتصاد الموازي، في حين لم يتم تسجيل أي علاقة سببية بين الاستثمار و حماية حقوق الملكية الفكرية على الرغم من وجود التقليد غير القانوني في الجزائر، ما يدلي بعدم تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالتقليد في الجزائر.

و منه استنتجنا أن النتيجة الايجابية المتوصل إليها من اختبار (ARDL) راجع إلى قطاعي الاقتصاد الموازي المحصورة في اليد العاملة غير الرسمية والقطاع الموازي، و على هذا الأساس تم قبول فرضيتي البحث القائلة بان الاقتصاد الموازي يحفز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ انه يعكس وجود طلب غير ملبي في الأسواق الرسمية، ما يدفع إلى العمل على تلبيته بطريقة غير رسمية، فيرى المستثمر في ذلك فرصة للاستثمار من اجل تلبية هذا الطلب في الأسواق الرسمية الفارغة، كما انه يعكس وجود فائض في اليد العاملة الناشطة، و التي عجزت الدولة عن توفير مناصب شغل لها، فيرى فيها المستثمر عامل إنتاج مهم ما يدفعه للاستثمار من اجل استغلال هذه اليد العاملة بأقل تكلفة و بالتالي إمكانية تعظيم الربح و الذي يعتبر أهم بند من بنود الاستثمار الأجنبي.

استنادا إلى النتائج المتوصل إليها من هذه الأطروحة و على الرغم من التأثير الايجابي للاقتصاد الموازي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، إلا انه يبقى هذا الاقتصاد أحد أهم العقبات التي تواجه برامج النمو الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة من خلال الثروة الكامنة غير المصرح بها و الموجودة فيه، والتي تختلف حسب خصوصية كل بلد، بالإضافة إلى انه يعطي نظرة على وجود بيئة مؤسسية غير فعالة. و على هذا الأساس على الحكومات تكثيف الجهود لكبح توسعه مع إعادة النظر في المنظومة الضريبية في القطاع الاقتصادي و التجاري حيث أن التكاليف الباهظة

للضرائب تعد احد أهم الأسباب المشجعة للتوجه نحو التجارة الموازية، وكذا العمل على وضع آليات تحفز الناشطين فيه على الالتحاق بالنشاط الرسمي من اجل توفير الظروف المواتية لممارسة النشاطات الاقتصادية في ظل تنافسية شفافة، و هذا يقتضي بالضرورة القضاء أو التخفيف على الأقل من ظاهرة الاقتصاد الموازي.

لقد استخدمنا في دراستنا القياسية متغيرات متحكمدة مختارة إذ كان من الممكن أن تكون لنا نتائج أخرى باختيار محددات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، أما عن استخدامنا لنموذج الانحدار الذاتي الموزع بفترات تأخير (ARDL) فيبقى اختيار استند على استقرارية المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية في حين كان من الممكن أن نقوم بالدراسة التجريبية عن طريق نموذج var أو vecm و ذلك باختيار متغيرات متحكمدة أخرى، إذ من الممكن التحصل على نتائج مخالفة للتي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى أن دراستنا لأثر الاقتصاد الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر. كان قد لم إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بيد أن هذا الأخير لم يتعدى نسبة 20 % في القطاعات التي يمسه الاقتصاد الموازي و النسبة الأكبر منه كانت من نصيب القطاع الصناعي و بالأخص قطاع المحروقات، و الذي يسوده الاقتصاد الرسمي فقط و لهذا كان من الممكن دراسة اثر الاقتصاد الموازي على كل قطاع على حدا للتمكن من اختبار الأثر بصفة أدق و الخروج بنتيجة أوثق من خلال تحديد أين يكمن التأثير المباشر لهذا الاقتصاد و أي قطاع يمس أكثر.

و من هذا المنطلق و على الرغم من محاولتنا للإحاطة بكل جوانب الموضوع إلا أن هناك فجوات يمكن أن تمنح انطلاقة لبحوث أخرى، كدراسة اثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باختيار متغيرات متحكمدة غير المدرجة في دراستنا و بنموذج مغاير للذي استعمل في هذا البحث، كما يمكن أيضا دراسة تأثير الاقتصاد الموازي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات و الذي تملك فيه الجزائر ميزة نسبية و الذي يتسم بالرسمية، كما يمكن أيضا دراسة التأثير على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال نماذج Panel و ذلك بغرض معرفة القطاع الأكثر تأثرا بالاقتصاد الموازي، كما يمكن رؤية الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور ايجابي بدراسة تأثير تدفقه على الاقتصاد الموازي، إذ من الممكن أن يلعب دورا مهما في كبح توسع الاقتصاد الموازي بإدراج الناشطين بطريقة غير رسمية في الاقتصاد الرسمي.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب

- إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد نليمي " العولمة و الاقتصاد غير الرسمي "، دار الهدى الجزائر، 2004.
- احمد هني " اقتصاد الجزائر المستقلة " ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 1991.
- احمد هني " المديونية "، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- بن دعيذة عبد الله " التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.
- بودهان مُجد " الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار بالجزائر " دار الملكية للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة 2000.
- تومي عبد الرحمان " دراسات اقتصادية : واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر " العدد 8 ، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع.
- جيل برتان " الاستثمار الدولي " ترجمة: علي مقلد و علي زيعور ، منشورات عويدات ، لبنان 1981.
- حمدي عبد العظيم " غسيل الأموال في مصر و العالم "، القاهرة، 1997.
- دريد محمود السامرائي " الاستثمار الاجنبي المعوقات و الضمانات الثانوية" مركز دراسات الوحدة العربية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
- رضا عبد السلام " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، القاهرة، دار الإسلام للطباعة و النشر 2000.
- سامي عفيفي حاتم " الاقتصاد المصري بين الواقع و الطموح " القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998.
- سليمان عمر عبد الهادي " الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي " الاكاديميون للنشر و التوزيع عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- صفوت عبد السلام عوض الله " الاقتصاد السري "، دار النهضة العربية - القاهرة، 2002.

- عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي : المفاهيم ، المكونات، الأسباب "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود "، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006.
- عبد الرحمان صبري " اتجاهات الاستثمار الدولي " مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد رقم 61 السنة الثامنة، 1998.
- عبد السلام أبو قحف " الأشكال و السياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية " الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2003.
- عبد السلام أبو قحف " نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية " مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1989.
- عبد المجيد قدي " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- علاوي لعلاوي " استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية " جامعة الجزائر ، 1994.
- علي عباس " إدارة الأعمال الدولي " دار الحامد، الأردن-2007
- عليوش قربوع كمال " قانون الاستثمارات في الجزائر " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر دون طبعة، الجزائر 1999.
- محمد إبراهيم طه السقا " الاقتصاد الخفي في مصر "، مكتبة النهضة، مصر، 1996.
- محمد بلقاسم حسن بهلول " سياسة تمويل التنمية و تنظيمها في الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- محمد عبد العزيز عبد الله عبد " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي " دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان الأردن، سنة 2005.
- منصور الزين محمد، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- نسرين عبد الحميد نبيه " الاقتصاد الخفي "، دار الوفاء لندنيا للطباعة، الاسكندرية، 2007.
- نشأت علي عبد العال "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي" الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012 .

المجلات والدوريات العلمية:

- حيان احمد سلمان " الاقتصاد الخفي "، مجلة الاقتصاد و النقل، عدد 7، سنة 2006.
- دينا احمد عمر "اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة" مقال منشور في مجلة تنمية الرافدين 85(29)، 2007 .
- زكرياء مسعودي "تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016" المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 6 جوان 2017.
- سعيد عبد الخالق " ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، أسبابها - أثارها "، جماعة تحوتي للدراسات المصرية، جمعية ثقافية علمية ، نشرت بسلسلة تحوتي، بتاريخ 27/11/2000، العدد 17.
- سعيد محمد السيد " الشركات العابرة للقومية و مستقبل الظاهرة القومية" سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، نوفمبر، 1986 .
- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، " واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2004) وآفاق النمو الاقتصادي "، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012 .
- عليان نذير، منور أوسرير "حوافز الاستثمار الخاص المباشر" مجلة الاقتصاديات ،شمال افريقيا، 2005.
- فارس فضيل "الاستثمار الأجنبي المباشر " مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، العدد 10، 2004.
- قارة ملاك "تقليد العلامات التجارية في الجزائر" حجمها و إجراءات مكافحتها"مجلة العلوم الإنسانية عدد 47، جوان 2017
- قبايلي الحاجة " محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 2002-2015 " مجلة دفاتر بوادكس، العدد 7 مارس 2017.
- لورا والاس " الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار" مجلة التمويل و التنمية ، المجلد 29، العدد 1، مارس 1992.
- ماجدة تامر " اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية "، موقع الحوار المتمدن، العدد 1195، بتاريخ 12 ماي 2005. www.rezgar.com.

- مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول، ماي 2014.
 - مشتاق باركر " الاستثمار الأجنبي المباشر و تجربة الشرق الأوسط " المجلة الاقتصادية السعودية ، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، 1990، العدد 09.
 - نبيل بوفليج "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010" مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 9-2013
 - نديم ايهاب عز الدين: " الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الاقتصادية في العالم " المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، العدد الثاني 1996.
 - يوسف مسعداوي " تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية " مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثالث، مجلة علمية محكمة سداسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2008.
- الملتقيات، المؤتمرات والأوراق البحثية:**
- إسماعيل بوخاوة " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية و التطبيق " ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، أيام 16/15/14 نوفمبر 2000.
 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات " مناخ الاستثمار في الدول العربية" المنظمات العربية ، دولة الكويت، 2016 .
 - بن نوي مصطفى و عجيبة محمد " متطلبات الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري " الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار و سبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة ، يومي 21/20 نوفمبر 2007.
 - بن يوب لطيفة و بوغرة بومدين و غربي ناصر صلاح الدين " اثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي " ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 افريل 2007.
 - حسين حسين شحاتة – أستاذ بجامعة الأزهر " الاقتصاد الخفي (غير المشروع) في ميزان الإسلام " محور الإدارة و الاقتصاد – الحوار المتمدن.
 - حسين عبد المطلب الأسرج " سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ، ديسمبر 2005.

- حمدي احمد " محاضرة بعنوان : واقع القطاع غير المنظم و أنشطة منظمة العمل العربية بشأن هذا القطاع "، منظمة العمل العربية ، 20-22 سبتمبر 2004.
- حيان سليمان - باحث اقتصادي - عضو مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية بسوريا " اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي "، جمعية العلوم الاقتصادية السورية .
- خاطر طارق، عادل زقير، كريمة حبيب " دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري- دراسة تحليلية وتقييمية" مداخلة متوفرة على الموقع <https://www.researchgate.net/publication/311512140>
- صالحى ناجية، مخناش فتيحة " أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو- الاقتصادي الفعلي والمستديم" أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي، جامعة سطيف، مارس 2013.
- عرابة الحاج و قاشي خالد " الاقتصاد الخفي: الأسباب، الآثار و طرق العلاج "، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار و سبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007.
- غوتي بخشي و طيبي بومدين " الاقتصاد غير الرسمي كحل للازمة (التجربة الجزائرية)"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار و سبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007.
- قدي عبد المجيد " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المناخ الاستثماري" ملتقى وطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية" جامعة عمار ثلجي ، الاغواط ، 8 و 9 افريل 2002.
- كتوش عاشور ، قورين حاج قويدر " ظاهرة غسيل الأموال كمظهر من مظاهر الفساد الاقتصادي- حالة الجزائر " مداخلة في ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 4 و 5 نوفمبر 2006.
- كدودة عادل و بن بركة الزهرة " الاقتصاد غير الرسمي، مفهومه، أشكاله، قياسه، أسبابه، معالجته"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار و سبل الترويض)، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 نوفمبر 2007.

- ناجي بن حسين " مناخ الاستثمار في الجزائر " مؤتمر حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الانتقالية، جامعة سكيكدة، 16، 15 مارس 2004.
 - وفاء عبد الأمير الدباس كلية العلوم الإدارية و المالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، مداخلة بالملتقى الدولي بجامعة حسيبة بن بوعلى الشلف، الجزائر، يومي 17 و 18 افريل 2006.
- الرسائل والأطروحات:**

- بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، ماجستير في اقتصاد التنمية، تحت إشراف الدكتور بونوة شعيب، تلمسان، 2007-2008.
 - بيالة فريد " الشركات متعددة الجنسيات-علاقات- آثار- مواقف " مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995.
 - تومي عبد الرحمان " آفاق و واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع تحليل اقتصادي)، جامعة الجزائر، 2001.
 - خرافي خديجة " دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب " رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع المالية العامة، 2015/2016.
 - شبايكي سعدان " مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة باتنة، العدد 15، 2006.
 - شعور حبيبة " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و محددات التنمية المستدامة " مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008.
 - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2004.
 - هدير عبد القادر "واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطويرها "، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2005/2006.
- المراسيم و القوانين:**

- أمر رقم 01-03 مؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 22/08/2001.

قائمة المراجع

- أمر رقم 06-08 مؤرخ في 2006/07/15 يعدل و يتمم الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 2006/07/19.
- أمر رقم 66-284 المؤرخ في 1966/09/15 يتضمن قانون الاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية العدد 80 الصادرة بتاريخ 1966/09/17.
- الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 الخاص بالمؤسسات العمومية الاقتصادية.
- قانون رقم 16-09 مؤرخ في 2016/08/03 يتعلق بترقية الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 46 بتاريخ 2016/08/03.
- قانون رقم 63-277 الصادر في 1963/07/26 المتعلق بالاستثمار الصادر في الجريدة الرسمية العدد 53 الموافق ل 1963/08/02.
- قانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني الصادر بالجريدة الرسمية العدد 34 بتاريخ 1982/08/24.
- قانون رقم 86-13 المؤرخ في 1986/08/19 يعدل و يتمم القانون رقم 82-11 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها الصادر بالجريدة الرسمية المؤرخة بتاريخ 1986/08/27.
- قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد و القرض الصادر بالجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 1990/04/18.
- قانون رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 يتعلق بترقية الاستثمار الصادر بالجريدة الرسمية العدد 64 بتاريخ 1993/10/10.

التقارير و مواقع الانترنت:

- الأونتكاد تقرير الاستثمار العالمي 2006.
- الأونتكاد تقرير الاستثمار العالمي 2010.
- الأونتكاد تقرير الاستثمار العالمي 2016.
- الأونتكاد تقرير الاستثمار العالمي 2012.
- رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (www.cg.gov.dz/psre)

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ، الدورة العامة التاسعة عشرة، نوفمبر 2001 .
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار نقلا عن الموقع الالكتروني <http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissemen>

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- AGENOR, P.-R. (2000), L'économie de l'ajustement et de la croissance, Mimeo, Washington, Banque Mondiale, 2000.
- Ahmed Henni « Essai sur l'économie parallèle –cas de l'Algérie », Edition ENAG, Alger, 1991.
- Bernard Bonnin«l'entreprise multinationale et l'état » Edition études vivantes , France , 1984.
- Bruno Lautier «L'économie informelle dans le tiers monde », Edition, la Découverte, Paris, 2004.
- François Gauthier «Relations économiques internationale » 2^{eme} Edition (les presses de l'université Laval , saint- Fov , 1992).
- Jean.Pierre Bibeau« Introduction à l'économie internationale » Casablanca, Paris, 1997.
- Philippe. ADAIR « L'économie informelle au Maroc », université Hassan 2, Casablanca, 17 et 18 Avril 2003.
- Pierre Jacquemot « la firme multinationale , une introduction économique » Economica, France, 1990.
- Pierre PESTIEAU « l'économie souterraine », Edition Hachette, 1995
- Raymond Bertrand « Economie financière internationale » Edition, PUF Paris , 1971.
- Raymond Vernon « The Manager in The International Economy », Seven Edition, Prentic Hall International,London, 1996

- Paldam, M., Gundlach, E. (2009). The transition of corruption: From poverty to honesty, Economic Letters, 103.
- 14^{eme} Conférence Internationale des Statistiques du Travail.
- Adriana AnaMaria Davidescu and Vasile Alecsandru Strat « Shadow economy and foreign direct investments: an empirical analysis for the case of Romania » Ecoforum, Volume 4, Issue 2 (7), 2015.
- Antonio Baez « A panel data analysis of FDI and informal labor markets » Research Institute of Applied Economics ,Regional Quantitative Analysis Research Group, Working Paper 2014/04.
- Antonio Saravia, Gustavo Canavire–Bacarreza, Fernando Rios–Avila « Intellectual property rights, foreign direct investment and the shadow economy » documentos de trabajo:Escuela de economia y finanzas, Preprint submitted to EAFIT, No. 12–33, 2012.
- Antonio Saravia, Gustavo Canavire–Bacarreza, Fernando Rios–Avila « Intellectual property rights, foreign direct investment and the shadow economy » documentos de trabajo:Escuela de economia y finanzas, Preprint submitted to EAFIT, No. 12–33, 2012
- Borlea SN., Achim MV., Miron MG. (2017) « Corruption, shadow economy and economic growth: An empirical survey across the European Union countries », Studia Universitatis “Vasile Goldis” Arad. Economics Series Vol 27 Issue 2/2017,ISSN: 1584–2339; (online) ISSN: 2285 – 3065
- Branstetter, L., Fisman, R., Foley, F., and Saggi, K. 2007. Intellectual Property Rights, Imitation, and Foreign Direct Investment: Theory and Evidence. NBER Working Paper No. 13033. National Bureau of Economic Research.
- CNES « Secteur informel : en jeux et défis », 2004.
- Dilnot.A and Morris.c. (1982) “ What do we know about the black Economy in the united kingdom” (in Tanzi 1982)
- Dominique Plihon « les désordres de la finance » OPU Algérie.

- Dreher, A. and Schneider, F.(2006) « Corruption and the Shadow Economy: An Empirical Analysis », CREMA Working Paper, 2006, Basel, Center for Research in Economics, Management and the Arts
- Fergani Meriem « Le programme d'ajustement structurel en Algérie », Revue l'économie N° 34, juin 1996.
- Frey.Bruno and Pommerehne.Werner (1982)« Measuring the ridden economy: though this be Madness » (in Tanzi 1982)
- Friedrich Schneider(2016) « Out of the Shadows: Measuring Informal Economic Activity »Index of Economic Freedom , 2016.
- Friedrich Schneider, Andreas Buehn(2017)« Shadow Economy: Estimation Methods, Problems, Results and Open questions » Review Article, Open Economics 2018.
- Friedrich. Schneider and Dominik.H, 2004, « Shadow Economy » University of Cambridge.
- Glass, A.J. and Saggi, K. 2002 « Intellectual property rights and foreign direct investment » Journal of International Economics, 56(2002).
- Henni Bourguinet « théorie de l'investissement direct étranger » 1985.
- Hesam Nikopour and Muzafar Shah Habibullah « Shadow Economy and Poverty » Article in researchgate, on 02 June 2014.
<https://www.researchgate.net/publication/44921838>
- Hesam Nikopour, Muzafar Shah Habibullah, Friedrich Schneider and Siong Hook Law « Foreign Direct Investment and Shadow Economy: A Causality Analysis Using Panel Data » university putra malaysia UPM, MPRA(Munich Personal RePEc Archive) Paper No. 14485, posted 6. April 2009.
- Jean-Charles Willard « l'économie souterraine dans les comptes nationaux », revue Economie et statistiques N°226, Novembre 1989
- Lee, J-Y and Mansfield,E.1996 « Intellectual property protection and US foreign direct investment »The Review of Economics and Statistics, 78(2).
- Leandro Medina and Friedrich Schneider « Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? « » IMF Working Paper , African Department , International Monetary Fund , January 2018 .
- Maskus,K.E.1998 « The international regulation of intellectual property ». Review of World Economics, 134(2).

- Maskus, K. E.2000 « Intellectual property rights in the global economy ». Washington, DC: Institute of International Economics.
- Maskus, K. E. and D. Eby-Konan. 1994. Trade-Related Intellectual Property Rights: Issues and Exploratory Results, in A. Deardorff and R. Stern (Eds.), Analytical and Negotiating Issues in the Global Trading System. Ann Arbor: University of Michigan.
- Mathieu T.Koukpo « déterminants des investissements directs étrangers dans les pays de l'UEMOA » IDEP Institut africain de développement économique et de planification, mai 2005.
- Mauro, P. (1995). Corruption and Growth, The Quarterly Journal of Economics, 110(3),
- Minsoo Lee, Donghyun Park, Joseph D. Alba « Intellectual Property Rights, Quality of Institutions, and FDI into Developing Asia » Economics and Research Department Asian Development Bank, Philippines, April 2014, dpark@adb.org
- Minsoo Lee, Donghyun Park, Joseph D. Alba « Intellectual Property Rights, Quality of Institutions, and FDI into Developing Asia » Economics and Research Department Asian Development Bank, Philippines, April 2014, dpark@adb.org
- OCDE :Définition de références « détail des investissements internationaux »Paris , 1983.
- Peyrard. J. «Gestion financière internationale , optic.
- Schneider, F.(2005), Shadow economies around the world: what do we really know?, European Journal of Political Economy, 21(4)
- Vito TANZI, « The Underground Economy in United States , Estimations and Implications » Banca Nazionale de Lavoro-Quarterly , Review N 135,1980.
- Zeba Amjad « Informal Employment and Foreign Direct Investment in Pakistan » International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR) (2012) Volume6, No 1.

الرسائل والأطروحات:

- Bellache Youghourta (2010) « L'économie informelle en Algérie, une approche par enquête auprès de ménages : le cas de Bejaia » Thèse de doctorat En cotutelle de l'Université de Bejaia (Algérie) et de l'Université Paris -Est Créteil (France) Spécialité : Sciences Economique

•Hesam Nikopour Deilami « Relationships between Shadow economy and Foreign direct investment, Growth and Poverty » hesis presented to the Senate of Universiti Putra Malaysia in fulfillment of the requirement for the degree of Doctor of Philosophy, Faculty: Economics and Management, November 2010.

مواقع الانترنت:

- ONS, Rétrospective des comptes économiques de 1963 A 2016
- press@transparency.org
- The World Bank
- UNCTAD, FDI/MNE database , (www.unctad.org/fdistatistics)
- UNCTAD, FDI/MNE World investment report 2017UNCTAD, based on information from Financial Times Ltd, fDi Markets .(www.fDimarkets.com).
- World Development Indicators WDI
www.wékipidia.org

الملاحق

الملحق رقم (1) : اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.371392	0.8433
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.962694	0.3001
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.168890	0.2142
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الاول: بالقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.451010	0.0012
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.965311	0.0006
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الاول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.094709	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق 2 : اختبار استقرارية سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) وفق نموذج Phillips-Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.134167	0.9015
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.850873	0.3484
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.133381	0.2263
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بالقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 20 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-9.130015	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.985899	0.0006
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.140442	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (3) : اختبار استقرارية سلسلة الاقتصاد الموازي (EP) وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.144647	0.0209
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.142888	0.9335
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.653202	0.0919
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.759932	0.0437
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.026496	0.0472
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.706460	0.0091
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (4): اختبار استقرارية سلسلة الاقتصاد الموازي (EP) وفق نموذج Phillips-Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.141504	0.4984
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.434015	0.8879
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: EP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.320995	0.1673
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.754840	0.0483
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.922236	0.0581
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(EP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.582535	0.0123
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (5) : اختبار استقرارية سلسلة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GPIB) وفق نموذج Dickey-Fuller

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: GPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.141155	0.1198
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: GPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.283837	0.0272
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: GPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.381095	0.1508
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بالقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.667933	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.754417	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.891157	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (6): اختبار استقرارية سلسلة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GPIB) وفق نموذج Phillips-Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: GPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.085066	0.1320
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: GPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.249664	0.0293
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: GPIB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.528907	0.0138
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بالقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.25136	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.669853	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(GPIB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.552265	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (7) : اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم (INF) وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومتجه

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.639897	0.7460
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.964727	0.0491
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.379602	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.835232	0.3554
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بالقاطع و متجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.752050	0.0006
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون متجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.203733	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (8): اختبار استقرارية سلسلة معدل التضخم (INF) وفق نموذج Phillips-Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.576724	0.7720
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.789036	0.3765
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.035935	0.0422
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بالقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.685332	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.390953	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.184386	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (9) : اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي (DP) وفق نموذج Dickey- Fuller

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجة

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.274290	0.8700
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.415566	0.5577
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجة

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.082680	0.2444
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بقاطع ومنتجة

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.531332	0.0078
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجة

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.502173	0.0018
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون منتجة

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.540976	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (10): اختبار استقرارية سلسلة الإنفاق الحكومي (DP) وفق نموذج Phillips-Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.274290	0.8700
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.438706	0.5464
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.086572	0.2430
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.549343	0.0075
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.493249	0.0019
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.540434	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (11) : اختبار استقرارية سلسلة الانفتاح التجاري (OUV) وفق نموذج Dickey-Fuller

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: OUV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.981814	0.9280
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: OUV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.265259	0.6283
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: OUV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.425306	0.7977
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الاول: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(OUV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.282140	0.0132
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الاول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(OUV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.139507	0.0042
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

النموذج الثالث عند الفرق الاول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(OUV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.109833	0.0003
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (12): اختبار استقرارية سلسلة الانفتاح التجاري (OUV) وفق نموذج Phillips-Perron (PP)

النموذج الأول عند المستوى: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: OUV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.045616	0.9178
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

النموذج الثاني عند المستوى: بالقاطع

Null Hypothesis: OUV has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.265259	0.6283
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

النموذج الثالث عند المستوى: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: OUV has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.456044	0.8054
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

النموذج الأول عند الفرق الأول: بقاطع ومنتجه

Null Hypothesis: D(OUV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.545159	0.0076
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

النموذج الثاني عند الفرق الأول: بالقاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(OUV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.099217	0.0046
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

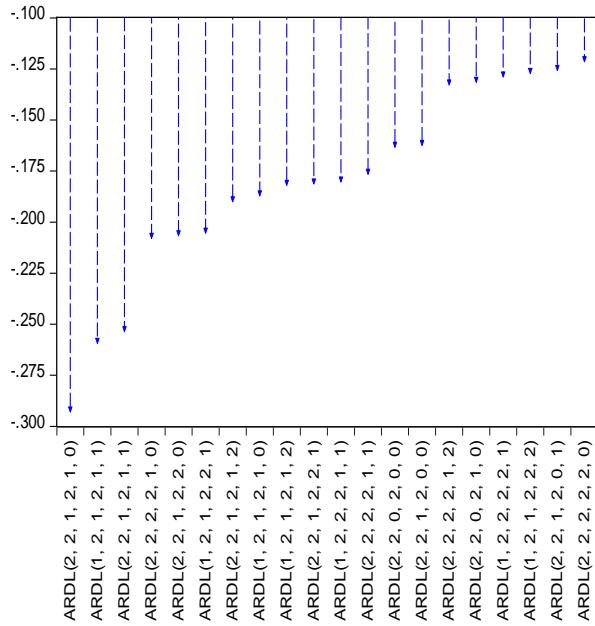
النموذج الثالث عند الفرق الأول: بدون قاطع و بدون منتجه

Null Hypothesis: D(OUV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

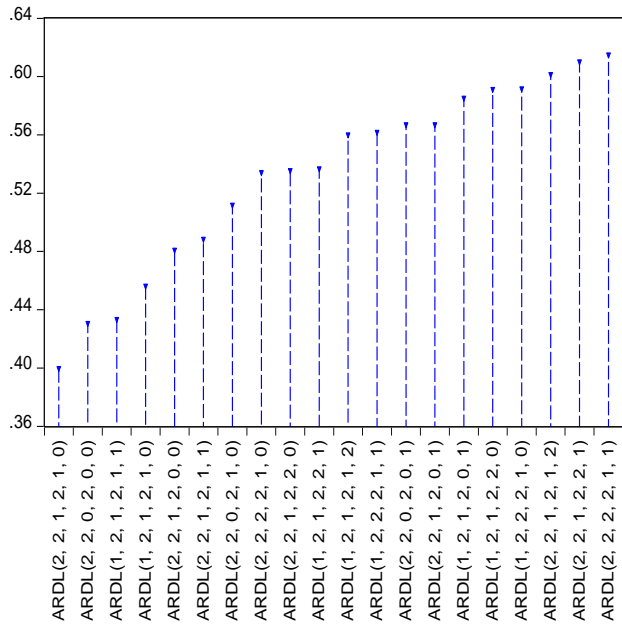
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.066839	0.0003
Test critical values:		
1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

الملحق رقم (13) : تحديد فترة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة وفق أربعة معايير مختلفة

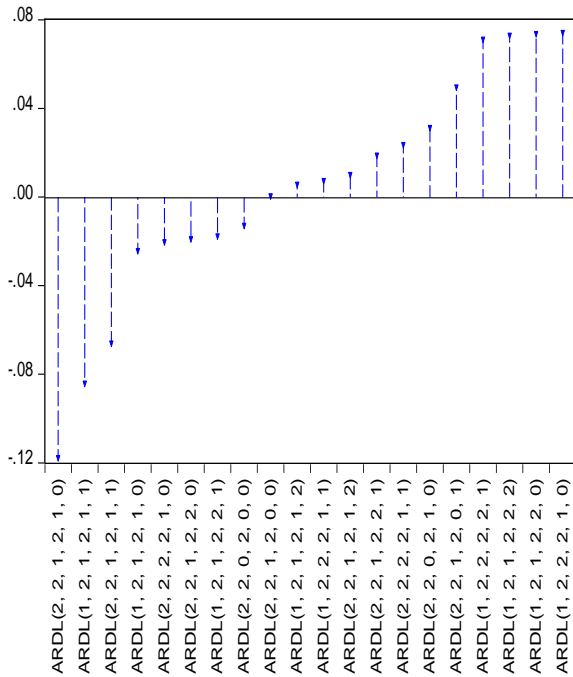
Akaike Information Criteria (top 20 models)



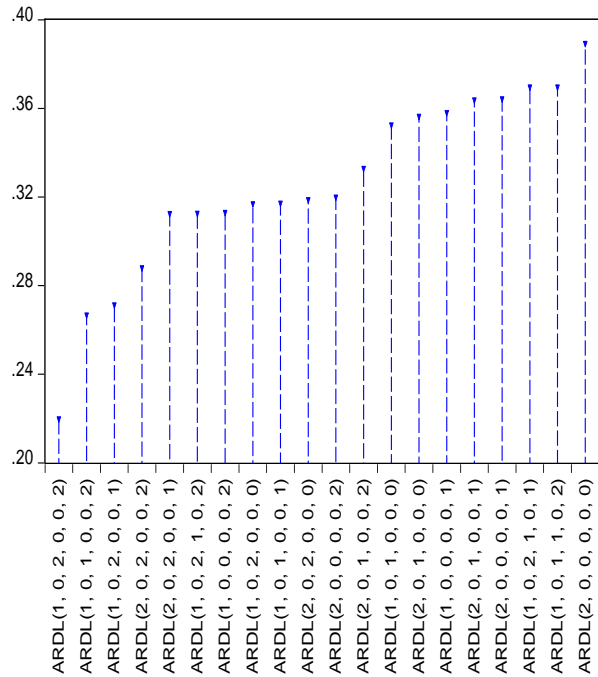
Schwarz Criteria (top 20 models)



Hannan-Quinn Criteria (top 20 models)



Adjusted R-squared (top 20 models)



الملحق رقم (14) : نتائج تقدير الأجل الطويل و اختبار الحدود Long run and Bounds test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(IDE)
 Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 2, 1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/14/18 Time: 23:25
 Sample: 1991 2015
 Included observations: 23

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.50101	2.345697	4.903025	0.0008
IDE(-1)*	-1.196383	0.245083	-4.881542	0.0009
EP(-1)	0.219240	0.030533	7.180522	0.0001
GPIB(-1)	-0.087805	0.096110	-0.913585	0.3848
DP(-1)	0.008560	0.023339	0.366750	0.7223
OUV(-1)	0.108424	0.020432	5.306596	0.0005
INF**	-0.053441	0.012232	-4.368956	0.0018
D(IDE(-1))	0.188473	0.136233	1.383461	0.1999
D(EP)	0.350155	0.076902	4.553264	0.0014
D(EP(-1))	-0.269900	0.101436	-2.660782	0.0260
D(GPIB)	-0.001700	0.051175	-0.033221	0.9742
D(DP)	0.012241	0.021782	0.561993	0.5878
D(DP(-1))	0.086163	0.015660	5.501937	0.0004
D(OUV)	0.077586	0.022706	3.416952	0.0077

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EP	0.183252	0.046498	3.941107	0.0034
GPIB	-0.073392	0.091876	-0.798817	0.4450
DP	0.007155	0.020204	0.354114	0.7314
OUV	0.090626	0.025826	3.509150	0.0066
INF	-0.044669	0.013211	-3.381142	0.0081
C	9.613152	3.072624	3.128646	0.0121

$$EC = IDE - (0.1833*EP - 0.0734*GPIB + 0.0072*DP + 0.0906*OUV - 0.0447*INF - 9.6132)$$

F-Bounds Test					
Null Hypothesis: No levels relationship					
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F-statistic k	14.12063 5	10%	2.08	3	
		5%	2.39	3.38	
		2.5%	2.7	3.73	
		1%	3.06	4.15	
		Asymptotic: n=1000			
Actual Sample Size	23	10%	2.331	3.417	
		5%	2.804	4.013	
		1%	3.9	5.419	
		Finite Sample: n=35			
		Finite Sample: n=30			
		10%	2.407	3.517	
		5%	2.91	4.193	
		1%	4.134	5.761	

Correlogram الملحق رقم (15): التمثيل البياني لسلسلة للبواقي

Date: 06/15/18 Time: 02:03

Sample: 1991 2015

Included observations: 23

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.422	-0.422	4.6438	0.031
		2 0.156	-0.026	5.3130	0.070
		3 -0.022	0.042	5.3272	0.149
		4 0.132	0.173	5.8573	0.210
		5 -0.264	-0.191	8.0885	0.151
		6 0.088	-0.147	8.3531	0.213
		7 -0.200	-0.256	9.7868	0.201
		8 0.092	-0.068	10.111	0.257
		9 -0.106	-0.011	10.574	0.306
		10 0.049	-0.013	10.679	0.383
		11 -0.027	-0.014	10.714	0.468
		12 0.156	0.078	11.984	0.447

Correlogram squared الملحق رقم (16): التمثيل البياني لسلسلة للبواقي

Date: 06/15/18 Time: 02:03

Sample: 1991 2015

Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.214	0.214	1.1997	0.273
		2 -0.127	-0.181	1.6418	0.440
		3 0.107	0.192	1.9681	0.579
		4 0.021	-0.090	1.9818	0.739
		5 0.034	0.114	2.0180	0.847
		6 -0.041	-0.129	2.0752	0.913
		7 -0.016	0.077	2.0842	0.955
		8 0.008	-0.071	2.0864	0.978
		9 -0.126	-0.085	2.7394	0.974
		10 -0.077	-0.038	2.9984	0.981
		11 -0.146	-0.177	4.0240	0.969
		12 -0.004	0.131	4.0248	0.983

ملحق رقم (17): الاختبار التشخيصي لاغرانج (LMTTest)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.318922	Prob. F(2,7)	0.1688
Obs*R-squared	11.537523	Prob. Chi-Square(2)	0.1102

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

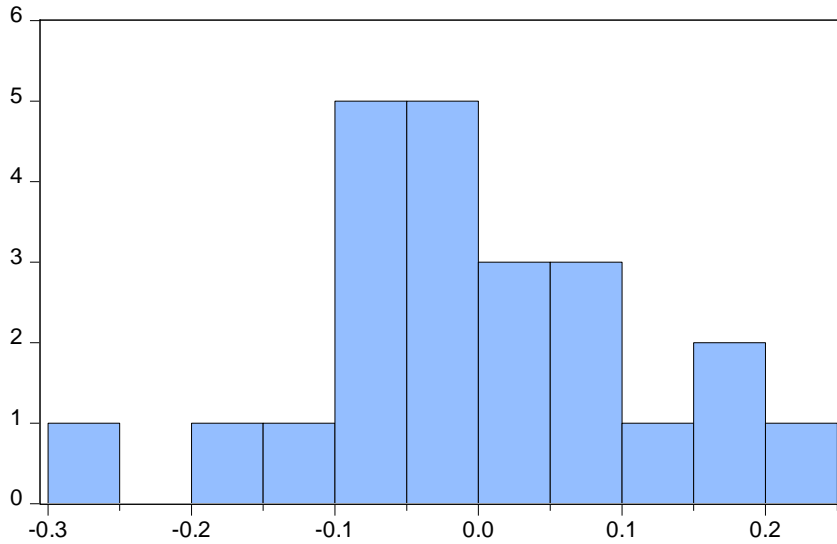
Method: ARDL

Date: 06/14/18 Time: 23:33

Sample: 1993 2015

Included observations: 23

ملحق رقم (18): الاختبار التشخيصي Normality test (Jarque- Bera Test)



Series: Residuals	
Sample 1993 2015	
Observations 23	
Mean	-3.48e-15
Median	-0.013385
Maximum	0.238836
Minimum	-0.295827
Std. Dev.	0.116341
Skewness	-0.209976
Kurtosis	3.558595
Jarque-Bera	0.468038
Probability	0.791347

ملحق رقم (19): الاختبار التشخيصي (ARCH) Heteroscedasticity test

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.973282	Prob. F(1,20)	0.3356
Obs*R-squared	1.020927	Prob. Chi-Square(1)	0.3123

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 06/14/18 Time: 23:38

Sample (adjusted): 1994 2015

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.010548	0.005425	1.944371	0.0661
RESID^2(-1)	0.214731	0.217658	0.986550	0.3356
R-squared	0.046406	Mean dependent var		0.013383
Adjusted R-squared	-0.001274	S.D. dependent var		0.021567
S.E. of regression	0.021580	Akaike info criterion		-4.747547
Sum squared resid	0.009314	Schwarz criterion		-4.648362
Log likelihood	54.22302	Hannan-Quinn criter.		-4.724182
F-statistic	0.973282	Durbin-Watson stat		1.922286
Prob(F-statistic)	0.335649			

ملحق رقم (20): الاختبار التشخيصي Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: IDE IDE(-1) IDE(-2) EP EP(-1) EP(-2) GPIB GPIB(-1) DP
DP(-1) DP(-2) OUV OUV(-1) INF C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.865379	8	0.4120
F-statistic	0.748881	(1, 8)	0.4120

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.025489	1	0.025489
Restricted SSR	0.297777	9	0.033086
Unrestricted SSR	0.272288	8	0.034036

Unrestricted Test Equation:

Dependent Variable: IDE

Method: ARDL

Date: 06/15/18 Time: 02:21

Sample: 1993 2015

Included observations: 23

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Schwarz criterion (SIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic):

Fixed regressors: C

الملحق رقم (21): نتائج تقدير الأجل القصير (صيغة تصحيح الخطأ) ARDL-ECM

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(IDE)
 Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 2, 1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/14/18 Time: 23:12
 Sample: 1991 2015
 Included observations: 23

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	0.188473	0.067117	2.808106	0.0204
D(EP)	0.350155	0.036548	9.580711	0.0000
D(EP(-1))	-0.269900	0.035041	-7.702314	0.0000
D(GPIB)	-0.001700	0.015188	-0.111936	0.9133
D(DP)	0.012241	0.011180	1.094881	0.3020
D(DP(-1))	0.086163	0.010673	8.072673	0.0000
D(OUV)	0.077586	0.012981	5.976668	0.0002
CointEq(-1)*	-1.196383	0.093212	-12.83514	0.0000
R-squared	0.955699	Mean dependent var	-0.013361	
Adjusted R-squared	0.935026	S.D. dependent var	0.552750	
S.E. of regression	0.140896	Akaike info criterion	-0.813376	
Sum squared resid	0.297777	Schwarz criterion	-0.418421	
Log likelihood	17.35382	Hannan-Quinn criter.	-0.714046	
Durbin-Watson stat	2.807369			

ملحق : البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية لأثر الاقتصاد الموازي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1990-2015

	IDE En % pib	EP En % pib	GPIB En %	INF En % pib	OUV En % pib	DP En % pib	IBR En % pib	TBS En % pib	RF En % pib	IPR meas- ure: point s	IPC meas- ure: point s
1991	0,02545902	34,96	-3,677246609	25,8863869	40,53241993	34	2,04991348	5,05645325	9,11072658	/	/
1992	0,06249571	36,14	-0,559858588	31,6696619	37,62961431	35,1	2,07014537	3,56565963	8,03746831	/	/
1993	-	38,16	-4,326032754	20,5403261	33,19008307	39	2,22784233	3,44997297	8,02659764	/	/
1994	-	38,88	-2,973121437	29,0476561	38,26393456	39,5	2,13729606	3,28680477	8,14243652	/	/
1995	-	37,64	1,887983267	29,7796265	43,83496018	36,9	2,04319638	3,8096078	8,89377679	/	/
1996	0,57518405	37,68	2,34406943	18,6790759	40,9825459	36,1	2,00819016	3,85068375	8,64021565	50	5
1997	0,53966695	37,18	-0,517981184	5,73352275	39,65288745	36,3	2,26646367	4,09995536	8,69580003	50	5
1998	1,25882622	38,28	3,597168844	4,95016164	34,37014701	39,5	2,31439638	4,06997505	8,66461667	50	5
1999	0,5994995	36,11	1,783669336	2,64551113	50,9291172	16,8	2,45259902	5,04879644	10,4666253	50	5
2000	0,51122238	34,2	2,467698525	0,33916319	62,85834408	13,6	1,98912875	4,00025329	8,47582935	50	5
2001	2,03326577	33,58	1,707283127	4,22598835	58,70616249	14,8	2,32969871	4,24026977	9,42103957	30	5
2002	1,8763118	31,9	4,346441057	1,41830192	61,13416484	15,5	2,4815305	4,94028736	10,6769887	30	5
2003	0,93994288	29,62	5,93742124	4,26895396	62,12477208	14,8	2,43539946	4,45361194	9,99415285	30	2,6
2004	1,03352054	27,76	2,993723582	3,9618003	65,70142617	13,8	2,40657329	4,45592455	9,43888414	30	2,7
2005	1,12017427	24,93	4,535165792	1,38244657	71,2785976	11,5	2,22354335	4,08388838	8,46962874	30	2,8
2006	1,57313714	24,44	0,237230992	2,31452409	70,73001408	11,2	2,83738337	4,01422748	8,47945051	30	3,1
2007	1,24964656	24,21	1,854378481	3,67382727	71,93812694	11,6	2,75935139	3,71456454	8,19800403	30	3
2008	1,54303881	24,07	0,759577903	4,86299053	76,68452205	13,2	3,00213602	3,94096963	8,74034694	30	3,2
2009	2,00197501	25,9	-0,067426254	5,73433341	71,32432835	16,1	4,636164	4,79968685	11,5029002	30	2,8
2010	1,42696365	25,89	1,82558463	3,91304348	69,86666176	17,2	4,68397621	4,29255938	10,8238092	30	2,9
2011	1,28553462	27,37	0,990548115	4,52176466	67,47430147	20,7	4,69347432	3,92527502	10,4677565	30	2,9
2012	0,71773317	26,94	1,397535145	8,89458529	65,40860906	20,3	5,31990898	4,02243897	11,7750109	30	3,4
2013	0,80649178	25,98	0,784725679	3,25368418	63,60218326	19,1	4,94354998	4,45412586	12,19818	30	3,6

2014	0,70260364	25,74	1,826738758	2,91640641	62,36383145	19,5	5,1109277	4,45715529	12,1296248	30	3,6
2015	-0,24481028	23,98	1,612934737	4,78497696	60,35376447	20,8	6,10966501	4,81221674	13,7944021	30	3,6

المصدر	التعريف بالرمز	الرمز
World Development Indicato	الاستثمار الأجنبي المباشر	IDE
Estimation par methode MIMIC « Leandro Medina and Friedrich Schneider » 2018	الاقتصاد الموازي	EP
The World Bank	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	GPIB
The World Bank	معدل التضخم	INF
The World Bank	الانفتاح الاقتصادي	OUV
The World Bank	الإنفاق الحكومي	DP
The World Bank	الضريبة على أرباح الشركات	IBR
The World Bank	الضريبة على السلع و الخدمات	TBS
The World Bank	المحصول الضريبي	RF
The World Bank	حقوق الملكية الفكرية	IPR
press@transparency.org	مؤشر مراقبة الفساد	IPC

« L'impact de l'économie parallèle sur l'attractivité de l'investissement direct étranger en Algérie »

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'apporter une contribution sur l'économie parallèle en Algérie et son attractivité vis-à-vis les investissements directs et étrangers sur la période 1990-2015. Ce segment d'économie est considéré pour beaucoup d'économiste comme l'un des principaux obstacles à la croissance économique et au développement durable alors que le deuxième facteur est un secteur créatif de richesse et contribuant au développement.

Pour permettre cette analyse avons mobilisé un modèle de correction d'erreur sans restriction (Pesaran et tous (2001)) estimé sur la période 1990-2015. Nos résultats ont montré que l'économie parallèle en Algérie avait un impact positif sur les flux d'investissements étrangers directs sur cette période d'analyse. Ceci trouve son explication dans le fait que la taille de l'emploi informel modère les flux d'investissements étrangers puisqu'elle permet aux entreprises d'opérer avec un coût réduit. Le test de causalité Granger à partir duquel on voulait détecter les éventuelles relations de cause à effet entre les divers phénomènes liés à l'économie parallèle et les investissements directs étrangers a permis de nous confirmer nos résultats trouvés par l'approche ARDL.

Mots-clés: économie parallèle, investissement direct étranger, Algérie, ARDL, causalité de granger

« The impact of the parallel economy on the attractiveness of foreign direct investment in Algeria »

Abstract :

This study aims to measure and analyze the phenomenon of the parallel economy in attracting foreign direct investment to Algeria over the period 1990-2015, the first factor considered as one of the most important obstacles facing economic growth programs and sustainable development plans through the untapped potential wealth in it, While the second factor is a creative sector of wealth contributing to development.

In order to realize this objective, we adopted in our study an unrestricted error correction model using the proposed border testing methodology proposed by Pesaran and all (2001). The results of the study concluded that the parallel economy positively affects the flow of foreign direct investment to Algeria, This is attributed to the informal labor force and parallel markets that reflect the existence of informal markets that stimulate the flow of foreign investment. The Granger causality test from which we wanted to detect the causal relationship between the various phenomena related to the parallel economy and the foreign direct investments allowed us to confirm our results found by approach ARDL.

Key words: parallel economy, foreign direct investment, Algeria, ARDL, granger causality test .

"آثار الاقتصاد الموازي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس و تحليل ظاهرة الاقتصاد الموازي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر على طول الفترة 1990-2015، و ذلك باعتبار الأول كأحد أهم العقبات التي تواجه برامج النمو الاقتصادية و خطط التنمية المستدامة من خلال الثروة الكامنة غير المصرح بها و الموجودة فيه، في حين الثاني يعتبر قطاعا خلاقا للثروة مساهما في تحقيق التنمية.

و من اجل تحقيق هذا الهدف اعتمدنا في دراستنا على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد باستخدام منهج اختبار الحدود المقترح من طرف Pesaran and all (2001)، و قد خلصت نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي يؤثر إيجابا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، و قد أرجعنا ذلك إلى اليد العاملة غير الرسمية و الأسواق الموازية التي تعكس وجود أسواق رسمية غير ملبية ما يحفز على تدفق الاستثمار الأجنبي الى الداخل، و قد تم اختبار ذلك بالاستعانة باختبار سببية غرانجر Granger causality test من اجل الكشف عن العلاقة السببية بين مختلف الظواهر المحيطة بالاقتصاد الموازي و الاستثمار الأجنبي المباشر.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الموازي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الجزائر، ARDL، سببية غرانجر.